

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي -جيجل-



كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

العنوان:

أثر تقلبات أسعار الصرف على الإحتياجات من العملة الصعبة

دراسة حالة الجزائر 2000-2016

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

إشراف الأستاذ:

محمد كعواش

إعداد الطلبة:

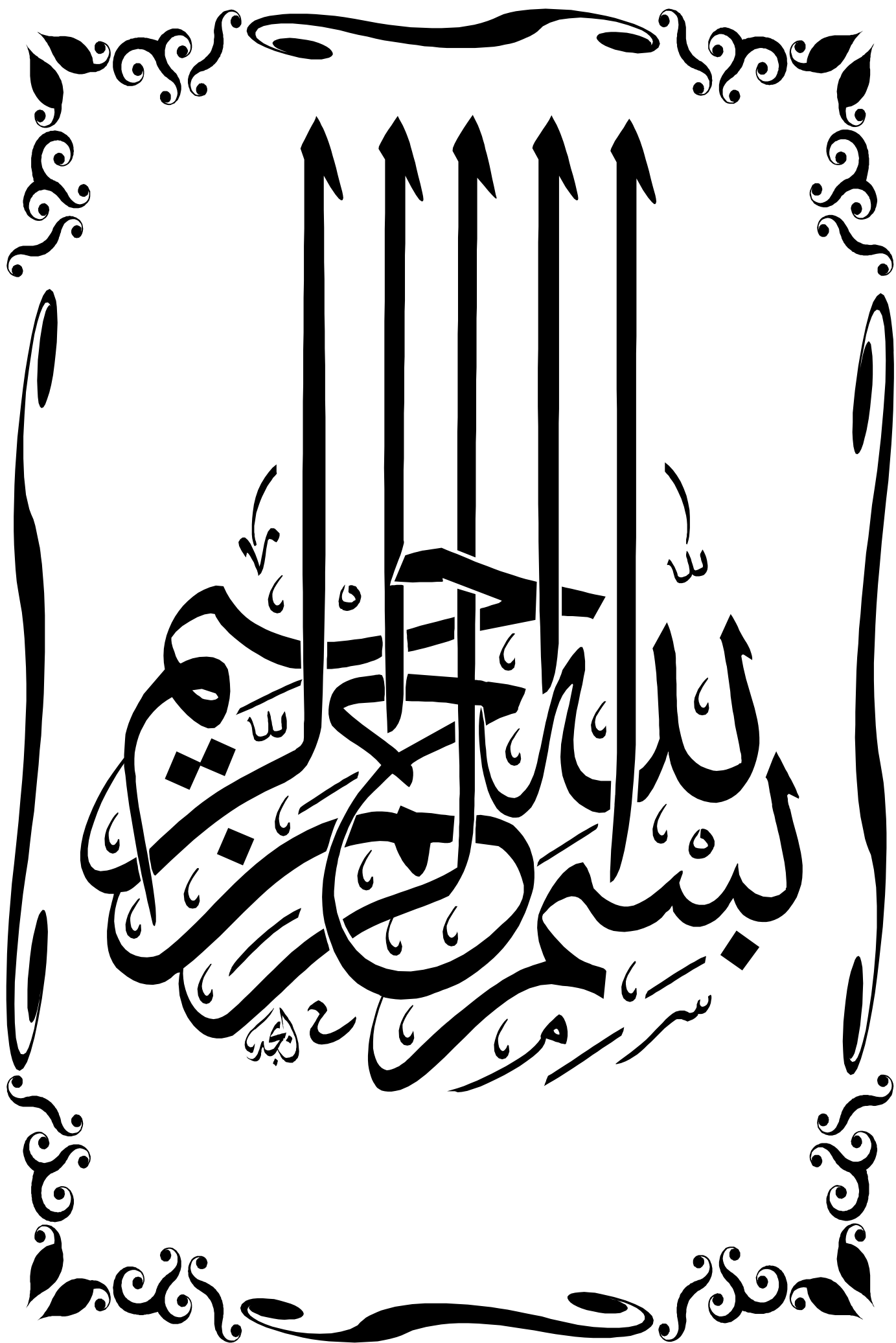
فاطمة بن حمودة

سيد علي قهندي

لجنة المناقشة

رئيسا	بومحروق خير الدين	الأستاذ
مشرفا ومقررا	كعواش محمد	الأستاذ
مناقشا	بوشرمة عبد الحميد	الأستاذ

السنة الجامعية 2017/2018



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ

اللَّهِ

الرَّحْمَنِ

الرَّحِيمِ

بِسْمِ

اللَّهِ

الرَّحْمَنِ

الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

الشكر أولا وأخيرا لله عز وجل الذي وفر لنا الطاقة الكامنة وجعل في أنفسنا الثقة وفقنا في

انجاز هذا العمل العلمي المتواضع.

كما نتقدم بكامل الشكر والتقدير والإمتنان إلى الأستاذ "الفاضل كعواش محمد" على قبوله أن يكون مشرفا لنا رغم انشغالاته كما وأدين له بالفضل بعد الله على ما منحنا إياه من وقت ومساعدة التي لا تقدر بثمن للخروج بالبحث على أحسن صورة ممكنة ونرجو أن نكون قد وفقنا في تقديم ما يرضيه ويليق باسمه الذي كان لنا كامل الشرف أن نضعه على مذكرتنا

كما نخص بالشكر الأستاذ يونس مراد على التوجيهات والمساعدة التي قدمها لنا طيلة الوقت دون أن ننسى جميع أساتذة الأفاضل بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد الصديق بن يحيى.

ونتقدم بالشكر أيضا لكل أعضاء اللجنة لقبولهم مناقشة هذا العمل.

و كما نشكر كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة.

وفي الأخير نتقدم لزملاء الدفعة بخالص الشكر والإمتنان على الأوقات الجميلة التي حضيينا بها معهم.

إهداء

أنجلي إجلالا وتقديرا إلى من لا يرضى القدير إلا برضاها

فاللهم ربي ارحمهما كما رباني صغيرا.....

اللهم اجعلهما ممن قلت فيهم "أولئك الذين يرثون الفردوس هم فيها خالدون"

الوالدين الكريمين

أهدي هذا العمل إلى الذي طالما تمنى أن يراني في أعلى مراتب العلم والمعرفة والذي العزيز

إلى نبع الحنان إلى التي علمتني أصول الأخلاق فمثلت لأمرها أُمي الغالية

إلى سندي في الحياة أختي الغالية وفاء وزوجها محمد

إلى من تربيته وترعرعت معهم إلى إخوتي محمد وزوجته حنان، مسعود، علي، إسماعيل، عمر والصغيرتين

ديمة وزينب

إلى من تقاسمت معهن الحياة الجامعية رفيقات الدرب وصديقاتي الغاليات: آسيا أسماء أميرة وردة

فريال وزينب

إلى من تقاسم معي انجاز هذا العمل وتحملني إلى زميلي سيد علي

إلى جميع طلبة ماستر 2 اقتصاد دولي دفعة 2017-2018

فاطمة



فهرس

المحتويات

الصفحة	الموضوع
I	شكر وتقدير
II	إهداء
IV	فهرس المحتويات
VI	قائمة الجداول والأشكال
أ-ز	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف	
8	تمهيد
9	المبحث الأول: ماهية سعر الصرف
9	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف
10	المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف
12	المطلب الثالث: وظائف سعر الصرف
12	المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في سعر الصرف
16	المبحث الثاني: عموميات حول سوق الصرف
16	المطلب الأول: مفهوم سوق الصرف
17	المطلب الثاني: وظائف سوق الصرف
18	المطلب الثالث: العاملون في سوق الصرف
19	المطلب الرابع: عمليات سوق الصرف
19	المبحث الثالث: نظريات، أنظمة وسياسة سعر الصرف
19	المطلب الأول: النظريات المفسرة لسعر الصرف
22	المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف
26	المطلب الثالث: سياسة سعر الصرف
30	خلاصة

الفصل الثاني: احتياطات الصرف الأجنبي وعلاقته بسعر الصرف	
32	تمهيد
33	المبحث الأول: احتياطات الصرف الأجنبي
33	المطلب الأول : السيولة الدولية
34	المطلب الثاني: مفهوم احتياطي الصرف الأجنبي
36	المطلب الثالث: قنوات تراكم احتياطي الصرف الأجنبي
37	المبحث الثاني: مكونات احتياطي الصرف الأجنبي
37	المطلب الأول: الذهب النقدي
43	المطلب الثاني: احتياطي العملات الأجنبية (العملات الارتكازية)
46	المطلب الثالث: شريحة الاحتياطي
47	المطلب الرابع : حقوق السحب الخاصة
49	المبحث الثالث: العلاقة بين الصرف والاحتياطات الأجنبية
49	المطلب الأول: أنظمة سعر الصرف و الطلب على الاحتياطات الأجنبية
50	المطلب الثاني: أسعار الصرف الحقيقية والاحتياطات
53	المطلب الثالث: التدخل الرسمي في سوق الصرف لبناء احتياطات الصرف الأجنبية
56	خلاصة
الفصل الثالث: انعكاسات تقلب أسعار الصرف على الاحتياطات من العملة الصعبة دراسة حالة الجزائر 2000 - 2016	
58	تمهيد
59	المبحث الأول: واقع احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر
59	المطلب الأول: تطور نظام الصرف في الجزائر وسعر الصرف الدينار الجزائري من 1964 الى 2016
70	المطلب الثاني: مصادر تراكم احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر
74	المطلب الثالث: المستوى الأمثل لاحتياطات الصرف في الجزائر
79	المطلب الرابع: استخدامات احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر

86	المبحث الثاني: السياسات المتخذة للحفاظ على احتياطي الصرف
86	المطلب الأول: سياسة تخفيض العملة
96	المطلب الثاني: سياسة الحد من الواردات
102	المبحث الثالث: علاقة سعر صرف الدينار بالعملات الرئيسية والاحتياطات
102	المطلب الأول: علاقة الدينار بالدولار
103	المطلب الثاني: علاقة الدينار باليورو
105	المطلب الثالث: انعكاسات انخفاض الدولار مقابل اليورو على احتياطات الصرف
109	خلاصة
111	خاتمة
116	قائمة المراجع
	الملاحق
	الملخص

قائمة الجداول

والأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
42	احتياطي الذهب النقدي إلى إجمالي احتياطي الصرف الأجنبي لبعض الدول	1
48	نصيب حقوق السحب الخاصة إلى إجمالي الاحتياطيات خلال الفترة 2008-2014	2
61	تطور سعر الصرف الرسمي والموازي في الجزائر	3
62	تطور سعر صرف الدينار بالدولار بين 1987-1991	4
63	الدينار الجزائري خلال الفترة 1984-1993	5
65	يوضح تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار من 1994-2000	6
66	تطور سعر الدينار مقابل الدولار والأورو (2000-2016)	7
70	تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري من 2000-2016	8
73	يوضح تطور حجم احتياطيات الصرف وأسعار النفط خلال الفترة 2000-2016	9
75	يوضح عدد أشهر الواردات التي تغطيها احتياطيات الصرف الأجنبي في الجزائر 2000 - 2016	10
77	تطور الاحتياطيات إلى عرض النقود في الجزائر 2000-2016	11
78	يوضح تطور الاحتياطيات إلى إجمالي الدين الخارجي في الجزائر الفترة من 2000-2016	12
80	المقارنة بين أسعار الفائدة علي سندات الخزنة الأمريكية وأسعار الفائدة علي الديون الخارجية	13
81	تطور هيكل الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة 2000-2016	14
87	الفرق بين تخفيض قيمة العملة وانخفاض قيمتها	15
94	تطور سعر صرف الدينار واحتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر	16
97	نسبة تغطية الصادرات للواردات من 2000 - 2016	17
102	تطور أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الرئيسية (الدولار)	18
104	تطور أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الرئيسية (اليورو)	19
106	تطور الاحتياطيات الرسمية في ظل التغيرات في سعر الدولار مقابل اليورو	20

الصفحة	العنوان	الرقم
43	التدخل الحكومي لتثبيت سعر الصرف	1
67	تطور سعر الدولار مقابل اليورو خلال الفترة 2000-2016	2
71	تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2016	3
79	تطورات مختلف الديون الخارجية خلال الفترة 2012-2016	4
92	آلية تخفيض قيمة العملة	5
95	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار واحتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2016	6
96	تطور الواردات في الجزائر 2000-2016	7
107	تطور الاحتياطات الرسمية بالدولار مقابل اليورو	8



مقدمة

إن التحولات الاقتصادية التي عرفها العالم فرضت على العلاقات الدولية النقدية والمالية إيجاد إطار تنظيمي للمعاملات النقدية الدولية قصد التحكم في الاختلالات الاقتصادية على المستوى المحلي والدولي أين احتل الاهتمام بسعر الصرف مكانة الصدارة في هذا الإطار التنظيمي لكونه يعتبر المحور الأساسي الذي يضمن استقرار النظام النقدي الدولي فسعر الصرف من أهم الأسعار في الاقتصاد وسياسة سعر الصرف من أهم أدوات السياسات الاقتصادية الكلية كونها تشكل إلى جانب السياسات الأخرى آلية فعالة في حماية الاقتصاد المحلي من الصدمات الداخلية والخارجية، لذلك وجب الاهتمام به والسعي للتحكم في تطوره وإعطاء نوع من الاستقرار ليصبح قادرا على المنافسة، فالاقتصاد القوي يخلق بالضرورة عملة قوية ومرغوبة والعكس صحيح.

فالتغيرات في أسعار الصرف من شأنها أن تؤدي إلى بروز تكاليف قد تتعدى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية والتي تشكل عائق للحكومات في تحقيق ظروف اقتصادية مستقرة، إذ أن الاضطراب في إحدى العملات الإرتكازية يمكن أن يدفع سعرها إلى تجاوز الحد الأمر الذي يضع المبادلات التجارية بين الشركاء في مأزق نتيجة للتغيرات التي تعرفها أسواق الصرف مما ينجر عنه مخاطر الصرف.

لذلك يحتل سعر الصرف أهمية كبيرة لدى يقوم البنك المركزي بإدارة حصيلة النقد الأجنبي ضمن السياسات النقدية للبلاد حيث يعد مستوى الإحتياطيات الدولية من العوامل المحددة لثقة الدائنين في الدولة كما أنها توفر مناخا ملائما للمستثمرين الأجانب والمحليين على حد سواء، والجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى تكوين الإحتياطيات الدولية لإبعاد الاقتصاد الوطني عن الهزات الخارجية (الأزمات المالية والاقتصادية) والوفاء بالتزاماتها الدولية والحد من حدة تدهور سعر صرف العملة المحلية.

1- إشكالية الدراسة

يلعب احتياطي الصرف الأجنبي دورا هاما في بناء اقتصاد متوازن فهو يعتبر من مواضيع الساعة في بداية هذه الألفية، فتقلبات أسعار البترول أثر بشكل كبير على مستوى الإحتياطيات في الجزائر وهو ما طرح العديد من القضايا المرتبطة بإدارة وتسيير هذه الإحتياطيات وتعظيم الاستفادة منها والمحافظة على قيمتها الحقيقية من التآكل والاستنزاف في ظل التقلبات التي تشهدها أسعار صرف العملات الرئيسية خاصة مع اختلاف عملة الدفع والتحصيل في التجارة الخارجية.

ومما سبق ذكره نتجلى لنا معالم الإشكالية التي سوف نحاول الإجابة عليها من خلال هذا البحث والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

ما مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف على الاحتياطات من العملة الصعبة في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2016 ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية استعنا ببعض التساؤلات الفرعية المدعمة للموضوع والتي كانت كالتالي:

- ✓ ما المقصود بكل من السيولة الدولية واحتياطي الصرف الأجنبي وما هي مكوناته؟
- ✓ ما هو واقع واتجاهات سعر الصرف في الجزائر؟
- ✓ ما هي جدوى وفعالية مستوى احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر؟
- ✓ ما هو الحل الأنسب لمشكلة الفوارق بين العملات الأجنبية في الاقتصاد الجزائري؟

2- فرضيات الدراسة

- ✓ يختلف مفهوم احتياطي الصرف الأجنبي عن السيولة الدولية فهو يعتبر جزء من هذه الأخيرة.
- ✓ سلكت السلطات النقدية الجزائرية مسلك التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية باتخاذ العديد من الإصلاحات التي تهدف إلى إضفاء مرونة أكبر في تحديد سعر صرف الدينار الجزائري.
- ✓ يعتبر مستوى احتياطي الصرف الأجنبي المبالغ فيه نجاحا لسياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر.
- ✓ يعتبر تنويع الاقتصاد حل أنسب لمشكلة الفوارق بين العملات.

3 - أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- ✓ إظهار وتوضيح العلاقة بين سعر الصرف والاحتياطات من العملة الصعبة.
- ✓ مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف على الاحتياطات من العملة الصعبة في الجزائر.
- ✓ التعريف بتجربة الجزائر في مجال الصرف.

4- أهمية الدراسة

✓ يمثل موضوع تأثير تقلبات أسعار الصرف على الاحتياطات من العملة الصعبة أهمية كبيرة من خلال الاهتمام المتزايد لسعر الصرف، فمن الضروري دراسة التغيرات التي تحدث في سعر الصرف وتأثيرها بمختلف المتغيرات الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالتجارة الخارجية، بالنظر أيضا إلى التراكم الكبير لاحتياطات الصرف الأجنبي لدى البنك المركزي الجزائري، وهذا ما جعل تسيير الاحتياطات من مواضيع الساعة على الساحة الاقتصادية الوطنية.

5- أسباب اختيار الموضوع

ترجع أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى جملة من الدوافع يمكن أن نوجزها فيما يلي:

- ✓ الميول الشخصي للمواضيع ذات الصلة بالعلاقات الاقتصادية الدولية.
- ✓ يندرج ضمن إطار التخصص.
- ✓ يعد تسيير احتياطي الصرف من المواضيع الحديثة.
- ✓ قلة الدراسات والأبحاث التي عالجت موضوع الاحتياطات في الجزائر.

6 - حدود الدراسة

حدود الدراسة تتمثل في إطارين مكاني وزماني فيما يخص الإطار المكاني فالدراسة تخص حالة الجزائر، أما الإطار الزمني فقد حددت فترة الدراسة ما بين 2000 و2016.

7 - منهج الدراسة

اعتمدنا في دراستنا هذه على كل من المنهجين:

✓ المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعدنا على وصف العلاقة بين سعر الصرف والاحتياطات من العملة الصعبة، بالإضافة إلى الجانب النظري الذي يسرد أهم تطورات أنظمة الصرف وسياساتها، ودعمنا الإطار النظري للموضوع بجانب تطبيقي حيث سلطنا الضوء على حالة الجزائر من خلال استخدام الأدوات الإحصائية في شكل جداول وأشكال ومنحنيات تساعد على التوضيح والإلمام بجوانب الموضوع.

8 - الدراسات السابقة

نظرا لما يكتسبه الموضوع من أهمية بالغة دفع الكثير من الباحثين للمساهمة في إثراءه ونذكر من بين هذه الدراسات ما يلي:

- إدارة احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر - الواقع والمتطلبات - للطالب محمدي الطيب أحمد، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسبية بن بوعلي الشلف، 2007-2008، قام الطالب باستخلاص أنه ليس للجزائر رؤية إستراتيجية واضحة بخصوص إدارة احتياطاتها، وأنها تتعامل مع القضايا ذات الارتباط بالاحتياطيات بشكل يعمل على حل المشاكل مؤقتا دون التعامل معها جذريا.

- احتياطيات الصرف على الاقتصاد الكلي - دراسة حالة الجزائر - للطالب عبد القادر بوكريدي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008 - 2009، وبرز الطالب أن تراكم احتياطيات الصرف لدى بنك الجزائر له تأثير إيجابي للتأمين ضد الصدمات الخارجية والمتمثلة في انخفاض أسعار النفط وكذا ارتفاع أسعار الواردات، وتقلب سعر صرف الدينار الجزائري، أما التأثير السلبي فيتمثل في تكاليف التعقيم التي يتحملها بنك الجزائر عند إدارته لفائض السيولة، بالإضافة إلى تكاليف الفرصة البديلة التي يتحملها الاقتصاد جراء تركيبه لهذه الاحتياطيات.

- دراسة زيري بلقاسم، كفاية الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد الجزائري والمنشورة بمجلة شمال إفريقيا، العدد السابع والتي تدور حول مختلف المعايير والمؤشرات المعتمدة لتحديد المستوى الأمثل ومستوى الإحتياطيات الدولية في الجزائر ودورها في جذب الإستثمارات الأجنبية ومجالات استثمارها.

9 - صعوبات الدراسة

✓ التناقضات الإحصائية من جهة وتباين الإحصاءات الصادرة عن الجهات المختلفة.

✓ عامل الوقت.

✓ نقص المراجع في ميدان الدراسة.

10- هيكل الدراسة

للإجابة على إشكالية البحث واختبار الفرضيات وتحقيق أهداف الدراسة ارتأينا أن نقسم البحث إلى مقدمة وفصلين نظريين فصل تطبيقي وخاتمة.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف

تتأول هذا الفصل ثلاث مباحث: المبحث الأول بعنوان عموميات حول سعر الصرف حيث تضمن مفهوم سعر الصرف، أنواعه ووظائفه بالإضافة إلى العوامل المؤثرة عليه، أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة عموميات حول سوق الصرف تتأول مفهوم سوق الصرف ووظائف سوق الصرف، العاملون في سوق الصرف إضافة إلى العمليات في سوق الصرف والمبحث الثالث فقد تم عنونته بأنظمة الصرف والنظريات المحددة لسعر الصرف وقد تضمن أنظمة سعر الصرف والنظريات المفسرة له إضافة إلى سياسات سعر الصرف.

الفصل الثاني: ماهية احتياطي الصرف الأجنبي وعلاقته بسعر الصرف

وقد قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث المبحث الأول جاء بعنوان ماهية احتياطي الصرف الأجنبي حيث تضمن السيولة الدولية، مفهوم احتياطي الصرف الأجنبي وقنوات تراكمه أما المبحث الثاني فقد خصص لمكونات احتياطي الصرف الأجنبي حيث تضمن الذهب النقدي، احتياطي العملات الأجنبية (الإرتكازية) وشريحة الاحتياطي بالإضافة إلى حقوق السحب الخاصة وقد جاء عنوان المبحث الثالث العلاقة بين سعر الصرف والاحتياطيات الأجنبية تتأولنا خلاله أنظمة الصرف والطلب على الاحتياطيات كما تطرقنا فيه إلى أسعار الصرف الحقيقية والاحتياطيات بالإضافة إلى التدخلات الرسمية في سوق الصرف لبناء الاحتياطيات.

الفصل الثالث: انعكاسات تقلب أسعار الصرف على الاحتياطيات الجزائرية من العملة الصعبة من 2000

إلى 2016

وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث: المبحث الأول تطرقنا فيه إلى واقع احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر حيث اشتمل على تطور أنظمة سعر الصرف في الجزائر أيضا مصادر تراكم احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر إضافة إلى المستوى الأمثل للاحتياطيات واستخداماتها أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى السياسات المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية من أجل الحفاظ على احتياطي الصرف والتي اشتملت على سياسة تخفض العملة وسياسة الحد من الواردات، وخصص المبحث الثالث لدراسة علاقة سعر صرف

الدينار بالعملات الرئيسية والاحتياطات حيث تناولنا في المطلب الأول علاقة الدينار الجزائري بالدولار الأمريكي أما المطلب الثاني فتطرقنا فيه إلى علاقة الدينار الجزائري باليورو الأوروبي وفي المطلب الثالث والأخير فقد تم دراسة انعكاسات انخفاض الدولار مقابل اليورو على احتياطات الصرف وذلك خلال الفترة من 2000 إلى 2016.

الفصل الأول:

الإطار النظري لسعر الصرف

- **المبحث الأول: ماهية سعر الصرف.**
- **المبحث الثاني: ماهية سوق الصرف.**
- **المبحث الثالث: نظريات وأنظمة وسياسة سعر الصرف.**

تمهيد

يجسد سعر الصرف أداة ربط هامة بين الاقتصاد المحلي وباقي اقتصاديات العالم، وفي الوقت نفسه يلعب دورا في التأثير على قدرة الاقتصاد، وبالتالي فإن علاقاتها مع الدول الأخرى تجبرها على القيام بتحديد قيمة عملتها بالنسبة لباقي الدول المتعامل معها على الأقل.

ولتفعيل هذه المعاملات وغيرها كان لابد من وجود مكان يضمن سيرورتها وهو ما يعرف بسوق الصرف والذي تحدث فيه ميكانيزمات وآليات تجعله أكثر نشاطا. وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل من خلال:

- المبحث الأول: ماهية سعر الصرف
- المبحث الثاني: ماهية سوق الصرف
- المبحث الثالث: نظريات وأنظمة وسياسة سعر الصرف

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف

يحتل سعر الصرف أهمية جد كبيرة في الاقتصاد فقد شكل ولا يزال يشكل محور اهتمام المختصين من خلال تأثيره على المتغيرات الاقتصادية الكلية، إضافة إلى كونه أداة ربط بين أسعار السلع في الأسواق المحلية وأسعارها في الأسواق الأجنبية.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى توضيح مفهوم سعر الصرف مع إبراز أهميته.

الفرع الأول: سعر الصرف

هناك عدة تعاريف لسعر الصرف نذكر منها:

التعريف الأول: يعرف سعر الصرف بأنه عدد الوحدات من النقد الأجنبي التي تساوي وحدة واحدة من النقد الوطني، أو هو عدد الوحدات من النقد الوطني التي تساوي وحدة واحدة الأجنبي.¹

التعريف الثاني: يقصد به عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى.²

التعريف الثالث: يعرف سعر الوحدة بعملة ما مقدرا بوحدة عملة أجنبية أخرى بسعر الصرف.³

الفرع الثاني: أهمية سعر الصرف

تبرز أهمية سعر الصرف من خلال مساهمته في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية والتي تتمثل في التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي، إذ يتمثل التوازن الداخلي في استقرار الأسعار المحلية إلى جانب تحقيق مستوى من النمو الاقتصادي، في حين يتمثل التوازن الخارجي في توازن ميزان المدفوعات والذي يظهر في مختلف المبادلات التجارية للدولة.

¹ طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010، ص 90.

² بغداد زيان، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المالية الدولية، جامعة وهران، 2012-2013، ص 15.

³ مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 381.

إن دراسة سعر الصرف تهدف إلى البحث عن الوسائل والإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق الإستقرار لسعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.

نستخلص أن لسعر الصرف دور هام في النشاطات الخارجية لأي دولة سواء كان ذلك نشاطا تجاريا أو استثماريا، فهو أداة وصل بين البلد المحلي والعالم الخارجي في المجال الاقتصادي إضافة إلى أن سعر الصرف يستخدم كمؤشر يقيس تنافسية البلد.¹

المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف

ينقسم سعر الصرف إلى:

سعر الصرف الإسمي: يعبر سعر الصرف الإسمي عن عدد الوحدات من العملة المحلية التي تدفع ثمنها لوحد واحد من العملة الأجنبية، وهذا السعر الإسمي يمثل المقياس لقيمة عملة بلد ما والتي يمكن مبادلتها بقيمة عملة بلد آخر، ويتم تبادل العملات أو عمليات شراء أو بيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض، يتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف الإسمي أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض وبدلالة نظام سعر الصرف المعتمد في البلد.

وتتعدد أشكال سعر الصرف الإسمي إلى سعر صرف رسمي وهو السعر المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وإلى سعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية.²

سعر الصرف الحقيقي: إن حدوث تغيير في معدل الصرف الإسمي قد لا يعطي صورة كاملة عن مدى التغير الذي يحدث في القدرة التنافسية الدولية للبلد موضع الاهتمام، فإذا حدث انخفاض في القيمة الإسمية للعملة بمعدل أقل من نسبة ارتفاع مستوى الأسعار قياسيا إلى الوضع في دولة أخرى، فإن القدرة التنافسية للدولة المعنية قد تميل إلى الانخفاض بالرغم من حدوث انخفاض في معدل الصرف الإسمي، وهو ما يستدعي استخدام مفهوم معدل الصرف الحقيقي للتوافق مع هذا النوع من المشاكل ويتم حسابه بالصيغة التالية:

¹ سلمى دوحه، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص ص 12، 13.

² عبد القادر متولي، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، الطبعة الأولى، دار الفكر، الأردن، 2011، ص ص 115، 116.

$$TCR=TCN(p^*/p)$$

حيث:

TCR: يمثل معدل الصرف الحقيقي

TCN: يمثل معدل الصرف الاسمي (عدد الوحدات الوطنية مقابل وحدة أجنبية واحدة)

$(p^*)p$: يمثل الرقم القياسي للأسعار المحلية (الأجنبية).¹

معنى ذلك أن معدل الصرف الحقيقي هو عبارة عن معدل الصرف الاسمي مرجحا بمستويات الأسعار النسبية، والذي يعتمد على نظرية تعادل القوة الشرائية لذلك إذا كان عينة أسرع من نظيره في دولة أخرى، فينبغي أن يرتفع معدل الصرف الاسمي من أجل تثبيت معدل الصرف الحقيقي.²

سعر الصرف الفعلي: هو عبارة عن قياس سعر صرف لبلد معين بالنسبة لمنطقة نقدية محددة، أي بالنسبة لعملات الشركاء التجاريين الكبار لهذا البلد، من شأن قياس سعر الصرف الفعلي أن يسمح بمتابعة تطور القدرة التنافسية السعيرية للاقتصاد الوطني، وهو أمر مهم للغاية بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين وصناع القرار.

إذن هو قياس مقياس لمسألة فيما إذا كانت العملة ترتفع قيمتها أو تنخفض مقابل سلة موزونة من العملات الأجنبية، ذلك أن معظم بلدان العالم لا تحري تجارتها مع بلد أجنبي واحد، وبالتالي فإن سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط أسعار صرف ثنائية عدة، ويستعمل في حساب سعر الصرف الفعلي مؤشرات مختلفة.

سعر الصرف الحقيقي الفعلي: يعتبر سعر الصرف الحقيقي الفعلي سعر اسمي باعتباره متوسط لأسعار صرف ثنائية عدة، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، يجب أن يخضع إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية، ويمكن تحديد سعر الصرف الحقيقي الفعلي انطلاقا من مؤشرات أسعار الصرف الحقيقية الثنائية المرجحة بحصص كل عملة في ميزان التسويات الرسمية للبلد.³

¹ علي لزعر وآيت يحيى سمير، معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص ص 49، 50.

² علي لزعر وآيت يحيى سمير، مرجع سبق ذكره، ص 50.

³ مسعود مجبونة، دروس في المالية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 73.

سعر الصرف التوازني: سعر الصرف التوازني هو السعر الذي يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، ومن هذا التعريف يمكن القول أن سعر الصرف التوازني هو السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب عند تساوي القيمة المطلوبة مع القيمة المعروضة من إحدى العملات بغض النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية، فسعر الصرف التوازني مثل التوازن في أي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة وفي وجود المنافسة التامة، ويكون هذا السعر متزامنا مع التوازن في ميزان المدفوعات.¹

المطلب الثالث: وظائف سعر الصرف

يقوم سعر الصرف بوظائف عديدة نوجزها فيما يلي:

وظيفة قياسية: يعتمد المنتجون المحليون لسلعة معينة مع أسعار السوق العالمية وهكذا يمثل سعر الصرف لهؤلاء حلقة وصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

وظيفة تطويرية: يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع واردات معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للبلدان.

وظيفة توزيعية: يمارس سعر الصرف وظيفة توزيعية على الاقتصاد الدولي وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين بلدان العالم.²

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

يمكن تقسيم العوامل المؤثرة على سعر العملة إلى عوامل فنية وعوامل أساسية:

¹ موسى لحو بخاري، سياسة سعر الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، الطبعة الأولى مكتبة حسين العصرية، بيروت، 2010، ص 121.

² نفيسة ناصري، أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية حالة الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص ص 67، 68.

الفرع الأول: العوامل الفنية

من العوامل الفنية التي تؤثر على سعر العملة

أولاً: ظروف السوق: المعلومات التي تصل إلى السوق بشأن أسعار العملات والحالة الاقتصادية والإشاعات والتقارير والتصريحات الرسمية تؤثر على أسعار العملات، كما أن تجاوب السوق لمعلومة معينة يختلف عن تجاوب سوق العملات لمعلومة أخرى فالمعلومات السيئة تؤثر في السوق بشكل أسرع من المعلومة الجيدة.

ثانياً: خبرة المتعاملين وأوضاعهم: إن أسعار العملات الأجنبية تتأثر بالكميات المطلوبة والمعروضة من هذه العملات وتعكس خبرة المتعاملين في سوق العملات الأجنبية تجاه حركة الأسعار، كما أن القدرة التفاوضية للمتعاملين والأساليب المستخدمة من قبلهم لتنفيذ عملياتهم تؤثر على اتجاه أسعار العملات كما تتأثر أسعار العملات الأجنبية بالأوضاع التي يتخذها المتعاملون أو بالأوضاع التي يرغبون باتخاذها.

ثالثاً: الكميات المتعامل بها ودرجة السيولة المطلوبة: يتحدد سعر صرف العملة نتيجة لقوى السوق أي قوى العرض والطلب وبالتالي فالكميات المتعامل بها سواء كانت معروضة أو مطلوبة تؤثر على أسعار صرف العملات.

رابعاً: مدى الحاجة للعملة المطلوبة ومدى التنوع في العمليات: كلما زادت الكميات المطلوبة من عملة معينة يزيد سعر صرفها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وكلما كانت حاجة المتعاملين من عملة معينة فإن سعرها يميل إلى الإرتفاع حتى لو كانت الكميات المعروضة تساوي الكميات المطلوبة ويعتمد ذلك على الأسلوب التفاوضي من الجهة العارضة للأسعار.

خامساً: التغيرات في الأسواق المالية والأسواق الأخرى غير سوق العملات: إن ارتفاع المردود الذي يجنيه المستثمرون في السوق النقدي من عملة معينة يؤدي إلى زيادة أسعار صرف هذه العملات نتيجة زيادة الطلب عليها، كما أن ارتفاع أسعار الأسهم يؤدي إلى زيادة الأرباح الرأسمالية لهذه الأسهم وبالتالي زيادة الطلب على العملات لشراء هذه الأسهم، ويؤدي إلى ارتفاع أسعار صرفها.¹

¹ توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص77.

الفرع الثاني: العوامل الأساسية

تؤثر هذه العوامل على زيادة ونقصان عرض وطلب العملات الأجنبية وعلى السياسة الاقتصادية للدولة.

أولاً: العوامل المؤثرة في العرض و الطلب على العملات الأجنبية

نوجزها فيما يلي:

1- الاستيراد والتصدير: عند قيام المستورد بشراء بضاعة من خارج بلده هو بمثابة طلب على العملة الأجنبية وعرض للعملة المحلية، وبالتالي سوف يزداد سعر صرف العملة الأجنبية مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة وعندما يقوم تاجر باستيراد سلعة معينة من البلد المحلي فإنه في نفس الوقت يطلب العملة المحلية ويعرض عملته الأجنبية وبالتالي فإن سعر صرف العملة المحلية سيرتفع.

2- النفقات السياحية: تعتبر هذه النفقات إحدى بنود ميزان المدفوعات تحت حساب العمليات الجارية فنفقات السياح الأجانب في بلد ما تكون عادة بعملة ذلك البلد، ويتم حصولها على تلك العملة الوطنية من خلال بيع عملة أجنبية فهذا يعني زيادة الطلب على العملة مع زيادة السياح الأجانب مما يؤدي إلى رفع سعر العملة المحلية في أسواق العملات الأجنبية والعكس صحيح.

3- تصدير واستيراد الخدمات: كما أن تصدير سلع بلد ما إلى بلد آخر يؤدي إلى زيادة الطلب على عملة البلد المصدر فإن نفس النتائج تنطبق على تصدير الخدمات ومن ناحية أخرى فإن ما ورد عن استيراد السلع ينطبق أيضاً على استيراد الخدمات.¹

4- أرباح الإستثمارات: عندما تتحقق أرباح في الخارج لأفراد يقيمون في بلد ما ويرغب هؤلاء الأفراد بإدخال هذه الأرباح إلى بلدانهم، فإن عليهم عرض العملة الأجنبية لشراء العملة الوطنية وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على عملتهم الوطنية ورفع سعرها في الأسواق العالمية، ويحدث العكس عندما يحقق غير المقيمين أرباحاً في بلد ما ويرغبون في إخراجها إلى بلدانهم مما يؤدي إلى زيادة عرض العملة الوطنية وبالتالي انخفاض سعرها في الأسواق العالمية.

5- الحوالات دون مقابل: تتمثل هذه الحوالات التي ترد إلى البلد من مواطنيه الذين يعملون في الخارج أو المغتربين أو المبالغ التي تؤدي لهم عن طريق الإرث وغير ذلك من الحوالات المشابهة.²

¹ موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص 50، 51.

² توفيق عبد الرحيم يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 80.

6- المساعدات الخارجية: تتمثل المساعدات التي تصل البلد من الخارج دون مقابل وتقسم إلى مساعدات خارجية خاصة، دولية وحكومية ; المساعدات الخاصة والدولية وهي مبالغ تصل الدولة دون مقابل من المؤسسات الدولية والأفراد، أما الحكومية هي المساعدات التي تدفعها الحكومات الأجنبية لحكومات أخرى لدعم ميزانيتها ولتنفيذ بعض المشاريع التنموية ومثل هذه المساعدات التي ترد إلى الدولة بالعملة الأجنبية وعند تحويلها إلى العملة الوطنية يزيد الطلب عليها وبالتالي رفع سعرها ويحدث في حالة خروج المساعدات من بلد معين إلى البلدان الأخرى.

7- التحويلات الرأسمالية والاستثمارات الخارجية: يقصد بها انتقال رؤوس الأموال من بلد إلى آخر لتصبح موجودات في البلد الأجنبي ذات عائد وهذا الانتقال يتوقف على حجم الطلب عليها المعتمد على العديد من العوامل ذات العلاقة بطبيعة رؤوس الأموال، ويعتبر كثير من الاقتصاديين أن التغيرات في الطلب على الأموال الرأسمالية من الأسباب الرئيسية التي تقف وراء التقلبات قصيرة الأجل في أسعار الصرف الأجنبي وتتمثل التحويلات الرأسمالية في نوعين رئيسيين وهما: انتقال الأموال من بلد إلى آخر لتحول في البلد المستقبل لها إلى أصول عينية على شكل استثمارات أو مصانع أو عقارات أو غيرها من المشاريع المنتجة، تحويل الأموال من بلد إلى آخر لتحول إلى موجودات مالية في البلد المستقبل لها على شكل سندات وودائع لأجل وأسهم وغيرها من الموجودات المالية.

8- القروض الدولية: وهي الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر كقروض حكومية أو دولية لحكومة أو مواطني البلد الآخر، وفي حال منح القروض يزيد الطلب على عملة البلد الذي استقبل قيمة القرض وزيادة عرض عملة البلد المانحة للقرض وهذا سيؤدي إلى رفع سعر العملة الوطنية للبلد المقرض، ويحدث العكس عند تسديد القروض فإن تسديدها سيؤدي إلى زيادة الطلب على عملة البلد المقرض وزيادة عرض عملة البلد المقرض.¹

ثانيا: السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة: تتمثل في:

1- عرض النقود: إن زيادة كمية النقود مع بقاء العوامل الأخرى على حالها تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار وبالتالي جعل سلع الدولة أقل قدرة على المنافسة أمام سلع الدول الأخرى، مما يتسبب في زيادة الواردات وانخفاض الصادرات، ويقابل ذلك زيادة الطلب على العملة الأجنبية وانخفاض الطلب على العملة

¹ توفيق عبد الرحيم يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 80.

المحلية، ولكن من المهم الإشارة إلى السياسات النقدية بوجه عام التي تتبعها الدولة يتوقف عليها الأمر النهائي لزيادة أو تخفيض المعروض من النقد على سعر الصرف.¹

2- سعر الفائدة: إن ارتفاع سعر الفائدة على عملة معينة سوف يؤدي إلى زيادة الطلب عليها وبالتالي سوف يرتفع سعر صرفها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة كما هي والعكس يحدث عند انخفاض سعر الفائدة على عملة معينة.

3- التضخم والكساد التضخمي: إن ارتفاع الأسعار في دولة معينة مع بقاء الأسعار ثابتة في الدول الأخرى يؤدي إلى انخفاض سعر صرف عملة هذه الدولة، ويحدث العكس عند انخفاض أسعار السلع والخدمات في دولة معينة فإن هذا يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف عملة هذه الدولة.²

المبحث الثاني: عموميات حول سوق الصرف

يحتاج المتعاملون الاقتصاديون إلى عملات أجنبية قصد تسوية معاملاتهم الاقتصادية المختلفة، ولذلك فهم بحاجة إلى مراكز نقدية قادرة على توفير هذه الخدمة، وتوفر هذه المراكز أو أسواق الصرف لهؤلاء المتعاملين وغيرهم من طالبي العملات الأجنبية هذه الخدمة في أي وقت ومن أي مكان.

المطلب الأول: مفهوم سوق الصرف

هو عبارة عن التقاء عارضي العملات الأجنبية مع طالبي هذه العملات، والسوق بهذا المعنى ليس له مكان محدد بخلاف الأنواع الأخرى من الأسواق مثل السوق المالية والتي يجب أن يكون لها مكان وزمان محددين تباع وتشتري من خلاله الأوراق المالية.

تتصف أسواق الصرف الأجنبي بخصائص أسواق المنافسة الكاملة ومن أهم هذه الخصائص:

- تميزه بالسعة والعمق والسيولة العالية مقارنة بجميع الأسواق.
- استمرار التعامل مدة 24 ساعة، فمن مميزات هذا السوق هو أننا نجدد المراكز المالية مفتوحة للعمل طول الوقت في المراكز المالية حول العالم حيث تتداخل ساعات العمل فبينما تغلق بعض المراكز أبوابها تفتح أخرى بعضها للعمل وتبدأ بالتداول.

¹ موسى سعيد مطر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 50، 51.

² نفس المرجع السابق، ص 53.

- توافر ظروف المتاجرة في كل الأوقات وبغض النظر عن وضع الاقتصاد عامة: هذا الوضع الذي يفرض على سوق الأسهم فمثلا فترة تراجع قد تدوم طويلا يستحيل فيها العمل ولكن في سوق العملات بإمكان المتعامل أن يبيع في سوق متراجع وأن يشتري في سوق مرتفع وهذه المعاملات توفر له إمكانية الربح في كلتا الحالتين.

- سهولة المتاجرة بالعملات نظرا لقلّة عددها: فالعملات الرئيسية منها لا تزيد على ستة أزواج وهذا ما يوفر إمكانية التركيز عليها وتحليلها، كما انه يرفع من نسبة الإصابة في تحديد الهدف ويقلل من نسبة الخطأ، في حين أن الأسهم التي يتم التعامل فيها يزيد عددها على مئات الآلاف مما يربك المتعامل أحيانا فيلجأ إلى سبل مختلفة غير مأمونة الجانب لتحديد وجهة عمله.¹

المطلب الثاني: وظائف سوق الصرف

يعتبر سوق الصرف كغيره من الأسواق يؤدي عدة وظائف يمكن حصرها فيما يلي:

- **تحويل الأموال والقدرة الشرائية بين الدول:** تعتبر الوظيفة الأساسية لأسواق الصرف الأجنبية هي تحويل الأموال بين الدول، حيث يقوم أحد البنوك المحلية بإصدار تعليماته إلى بنك المراسل في مركز نقدي أجنبي بأن يدفع قدرا من العملة المحلية السائدة هناك إلى شخص أو منشأة وإذا كان مجموع طلب الدولة على الصرف الأجنبي في معرض معاملاتها الخارجية يفوق متحصلاتها من الصرف الأجنبي، فإن السعر الذي ستستبدل على أساسه العملات الواحدة بالأخرى سيكون عليه أن يرتفع ليوازن مجموع الكميات المطلوبة والمعروضة، وإذا كان مثل هذا التعديل في أسعار الصرف لم يسمح به فإن البنوك التجارية للدولة سيكون عليها أن تقترض من البنك المركزي للدولة، حيث هذا العرض السائد سيستبدل بالعملة القومية لدى البنك المركزي للدولة، ومن ثم يزيد احتياطات الدولة من العملة الأجنبية.²

- **تقديم الائتمان للتجارة الخارجية:** وظيفة أخرى لوظائف سوق الصرف وهي وظيفة الائتمان، يحتاج إليه عادة عندما تكون السلع أو البضائع في الترانزيت وليسمح أيضا المشتري بالوقت الكافي لكي يبيع البضائع ويدفع الثمن بشكل عام، حيث يعطي المصدرين غالبا مهلة 90 يوما للمستوردين لسداد قيمة الواردات، ولكن نظرا لحاجة المصدرين إلى الأموال فإنهم يقومون عادة بخصم التزام المستوردين بالدفع لدى القسم الخارجي

¹ عبد القادر متولي، مرجع سبق ذكره، ص ص 119، 120.

² نفيسة ناصري، مرجع سبق ذكره، ص 76.

لبنوكهم التجارية، وكنتيجة لذلك يتسلم المصدرين المقابل على القيمة الحالية، والبنك يقوم مؤخرًا بتحصيل المدفوع من المستوردين، عندما يستحق موعده.¹

- **التغطية من مخاطر الصرف:** والمقصود بها تجنب الخسائر في الصرف للمتعاملين في أسواق الصرف الأجنبي دون أن تتضمن هذه العملية تسليم أو تحويل ثمن العملة المحلية أو الصرف الأجنبي، وإنما هو اتفاق على بيع وشراء الصرف الأجنبي عن طريق البنوك التجارية، ولكن سوف يسلم المبلغ مستقبلاً على أساس ثمن يتفق عليه في الحال بهدف حماية المتعاملين أنفسهم من تقلبات سعر الصرف.

- **التحكيم (الموازنة):** ويقصد بها شراء عملة محددة في سوق معين عندما ينخفض سعر الصرف لهذه العملة وبيعها في مكان آخر يكون سعر صرفها أعلى بهدف الربح والموازنة (توحيد سعر العملة في السوقين).²

المطلب الثالث: العاملون في سوق الصرف

يتدخل في سوق الصرف:

- **البنك المركزي:** يتدخل البنك المركزي للقيام بعمليات السوق المفتوحة على العملات الأجنبية من جهة، ومن جهة أخرى يتدخل بتنفيذ أوامر الحكومة باعتباره بنك الدولة بخصوص المعاملات في العملة، ويكون هذا التدخل من قبل البنك المركزي في العادة من أجل حماية مركز العملة المحلية أو بعض العملات الأخرى، لأنه يعتبر مسؤولاً عن صرف سعر العملة.

- **البنوك التجارية والمؤسسات المالية:** تتدخل في السوق لتنفيذ أوامر زبائنها ولحسابها الخاص، فأعوان الصرف العاملون في البنوك يجمعون أوامر الزبائن ويقومون بالمقاصة ويحولون إلى السوق الفائض من عرض أو طلب العملات الصعبة، ويوفرون أجهزة إعلام آلي تتضمن آخر الأسعار المطبقة بين البنوك في مختلف الساحات المالية العالمية، ومهمة الأعوان هي معالجة الأوامر قصد تمكينها من الحصول على أفضل سعر وتحقيق مكاسب لصالح بنوكهم.

- **سماسرة الصرف:** يعتبر سماسرة الصرف وسطاء نشطين يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات الصعبة لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين، ويقومون بضمان الاتصال بين البنوك وإعطاء معلومات عن

¹ كامل بكري، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص ص 247، 248.

² كامل دريد آل شبيب، المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص 31، 32.

التسعيرة المعمول بها في البيع والشراء دون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشتريّة لهذه العملات.¹

المطلب الرابع: عمليات سوق الصرف

تتمثل في:

- العقود المستقبلية: وتمثل هذه العقود التزاما قاطعا بشراء أو بيع العملات خلال فترة زمنية محددة بسعر معين
- عقود الخيار: وهي عقود تعطي للمشتري الحق بخيار شراء أو بيع كمية محددة من العملة المتداولة في تاريخ محدد بأي مكان قبل الموعد المحدد.
- التحكيم بالفائدة: وتشير التدفقات الدولية لروس الأموال السائلة القصيرة الأجل للحصول على عوائد عالية في الخارج.²

المبحث الثالث: نظريات، أنظمة وسياسة سعر الصرف

مرت أسعار الصرف بعدة مراحل وتطورت فعرف الاقتصاد عدة نظريات وأنظمة عالمية تهدف كلها إلى تنظيم المبادلات الدولية، وتعتبر سياسة الصرف آلية فعالة لحماية الاقتصاد المحلي للدولة من الصدمات الخارجية والداخلية، ويتوقف تأثير هذه السياسة على مدى استقرار السعر الأمتل والذي يتوقف بدوره على نظام سعر الصرف القائم، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: النظريات المفسرة لسعر الصرف

هناك العديد من النظريات التي يتم الاستناد إليها في تفسير الكيفية التي يتم من خلالها تحديد سعر الصرف، ومن بينها ما يأتي:

- النظرية الكمية: إن المحتوى الأساسي للنظرية الكمية ينلخص في الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية، وبالتالي نقص الصادرات وزيادة الواردات لأن سعر السلع الأجنبية يصبح أقل مقارنة بأسعار السلع والخدمات بعد ارتفاع أسعارها،

¹ عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص ص 109، 108.

² محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص 105.

وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية من أجل تسديد قيم الواردات وانخفاض الطلب على العملات المحلية من أجل تسديد قيم الصادرات، وبالتالي ارتفاع سعر الصرف في حالة تحديده بشكل حر يؤدي إلى خروج الذهب، في حالة سريان نظام الذهب وحصول العكس في حالة انخفاض كمية النقود.¹

- نظرية تكافؤ القوة الشرائية: وصاحبها الاقتصادي cassel justel وانتشرت في العشرينات من القرن الماضي وتعتمد في الأجل الطويل، من مبدأ أن السعر صرف مابين عملتين هو ببساطة نسبة المستوى العام لأسعار القطرين، فمثلا إذا كان سعر الطن من الحبوب هو 2 دولار في الولايات المتحدة يساوي 1 باوند في بريطانيا فإن سعر صرف الدولار إزاء الباوند هو:

$$\text{سعر الصرف} = 2 \text{ دولار} / 1 \text{ باوند} = 2$$

وتقوم هذه النظرية على مجموعة من الفروض:²

- عدم وجود تكاليف النقل أو التعريفات أو أية قيود على حرية تدفق التجارة الدولية.
- عدم حدوث تغيرات هيكلية في الدول الشريكة.
- عدم حدوث تدفقات واسعة لرأس المال خلال فترات تغير سعر الصرف فيها.

وتعتمد هذه النظرية في قياس مستوى الأسعار على طريقة الأرقام القياسية اعتمادا على الصيغة الآتية:

$$R1 = R0 * N2 / N1$$

حيث:

R1: يمثل سعر الصرف الجديد.

R0: يمثل سعر الصرف القديم.

N1: يمثل الرقم القياسي للتغير في الأسعار المحلية.

N2: يمثل الرقم القياسي للتغير في الأسعار العالمية.

ويلاحظ في هذه النظرية أنها تركز على الأسعار الداخلية وتهمل العوامل الأخرى، كما أنها تركز على الأجل الطويل وتهمل دور التقدم التكنولوجي وتغير أذواق المستهلكين الأجانب على سعر صرف العملة.³

¹ فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2007، ص 452.

² محمد العربي ساكر، مرجع سبق ذكره، ص ص 101، 102.

³ نفس المرجع السابق، ص 102.

وتأخذ هذه النظرية ثلاثة أشكال وهي:

1- قانون السعر الموحد: حسب قانون السعر الموحد وفي ظل غياب نفقات النقل وعراقيل التجارة الخارجية (الرسوم الجمركية، نظام الحصص....)، فإن أسعار السلع المتماثلة وهي تباع في أسواق بلدان مختلفة، تكون متساوية تماما عندما يعبر عنها بنفس العملة.

2- تعادل القدرة الشرائية المطلق: حسب نظرية تعادل القدرة الشرائية فإنه يمكن تعميم فكرة السعر الموحد من السلعة الواحدة إلى المستوى العام للأسعار، بحث المقابل النقدي الذي يدفع من أجل الحصول على نفس القفة من السلع المتماثلة هو نفسه في كل البلدان، وعليه فإذا كان قانون السعر الموحد صحيحا فهو كذلك صحيح في حالة تعادل القدرة الشرائية، وأن أي انحراف عنه سيتم تصحيحه بواسطة عمليات التحكيم، أي شراء السلع في البلد التي هي أرخص فيها وإعادة بيعها في البلد التي أعلى فيها.

3- تعادل القدرة الشرائية النسبي: يعتبر مفهوم التعادل النسبي للقدرة الشرائية أقل دقة من مفهوم تعادل القدرة الشرائية المطلق، فالنظرية تقول فقط بأن التغيرات في سعر الصرف الإسمي تساوي الفرق في أسعار قفة السلع في داخل البلد وفي البلد الأجنبي.¹

- **نظرية رد الفعل المفرط:** تعتبر نظرية رد الفعل المفرط لسعر الصرف أول تحليل منسجم لعدم الاستقرار القوي الذي عرفته العملات الكبرى في العالم بعد موجة المضاربة التي تعرضت لها خلال السبعينات من القرن الماضي، عرضت هذه النظرية لأول مرة عام 1976، وتقوم هذه النظرية على فكرة كون تكيف أسعار الأصول المالية يتم آنيا، أي مع التغيرات التي تحصل في العرض والطلب عليها، بينما تكون أسعار السلع والخدمات بطيئة الاستجابة للتغيرات التي تحصل في السوق، وحسب هذه النظرية فإن سعر الصرف في المدى القصير يفترض أن يحقق شرط تعادل معدلات الفائدة في البلدين، أما في المدى الطويل فإن مسار توازن سعر الصرف يحدده شرط تعادل القدرة الشرائية للعملتين، أي أن سعر الصرف يتحدد بالفارق في معدل التضخم في البلدين.²

- **نظرية تكافؤ معدلات الفائدة:** تقوم نظرية تكافؤ معدلات الفائدة على أساس أن سعر الاستلام المؤجل لعملة نقدية معينة أجنبية يجب أن يعكس التباين أو الاختلاف في معدل الفائدة بين البلدين، وبموجب هذه النظرية فإن المستثمر لا يمكنه الحصول على من خلال توظيف أمواله في الخارج في بلد يكون فيه معدل

¹ مسعود مجيطن، مرجع سبق ذكره، ص 83، 84.

² نفس المرجع السابق، ص 87.

الفائدة أكثر ارتفاعاً من سوقه المحلية، على معدل عائد أعلى من ذلك المعدل الذي سيحصل عليه في سوقه المحلي، وذلك لأن اختلاف المعدلات يجب أن يعوض عن طريق الفرق بين السعر الفوري والسعر لأجل.¹

- **نظرية الأرصدة:** بناء على هذه النظرية فإن سعر الصرف يتحدد على أساس وضع ميزان المدفوعات، فالدولة التي يكون لديها فائض فإن قيمة عملتها ترتفع، أما الدولة التي يكون لديها عجز في ميزان مدفوعاتها فإن قيمة عملتها تتخفض تبعاً لذلك وبالتالي فإن وضع ميزان المدفوعات لأي دولة هو الذي يحدد قيمة عملتها.²

المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف

تتوعد أنظمة الصرف عبر التاريخ حيث لم يكن هناك نظام موحد تتبعه كل الدول، بل لجأت كل دولة إلى النظام الذي يلائم اقتصادها، ويعرّف نظام الصرف بأنه الكمية التي حددت على أساسها صرف العملات، وعموماً يمكن التمييز بين أنظمة الصرف الثابتة، أنظمة الصرف المرنة (المعوم)، نظام الرقابة على الصرف.

الفرع الأول: نظام الصرف الثابت

أولاً: مفهوم نظام الصرف الثابت

يتحقق هذا النظام في حالة الدول التي تأخذ بقاعدة الذهب حيث ترتبط قيمة عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب ويترتب على احتفاظ كل دولة بسعر الذهب، أن يتحقق سعر ثابت للعملات المختلفة بعضها ببعض، ولذلك فإنه في ظل قاعدة الذهب الأصل ألا يتغير بل يظل ثابتاً.

ومع ذلك فإن الثبات المطلق لسعر الصرف لا يتحقق دائماً وتقوم في الواقع حدود يتغير داخلها سعر الصرف وهذه الحدود ما تعرف بنقطة خروج ونقطة دخول الذهب.³

إن ارتباط سعر الذهب يستلزم توفر ثلاث شروط وهي:

¹ سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية نظرية وتطبيق، الطبعة الأولى دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص 159، 158.

² علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 122.

³ محمد عبد المنعم عفر وأحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص 89.

- تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بالذهب.

- ضمان قابلية العملة الوطنية للصرف بالذهب أو العكس بلا قيد أو شرط.

- حرية تصدير الذهب واستيراده.¹

ويكون نظام سعر الصرف الثابت حسب الأشكال التالية:

سعر الصرف الثابت المرتبط بعملة واحدة: في ظل هذا النظام تقوم الدولة بربط سعر صرف عملتها بعملة أجنبية معينة كالدولار ونجد حوالي 36 دولة تتبع هذا النظام.

كما يعد الدولار العملة الدولية الرئيسية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وعلى الرغم من انخفاض دوره نسبيا بعد انهيار نظام بروتن وودز عاد مجددا ليكون أكثر العملات استعمالا كعملة احتياطية دولية.

سعر الصرف الثابت المرتبط بسلة من العملات: بموجب هذا النظام يتم تثبيت سعر صرف العملة إلى سلة عملات (عدد من العملات الأجنبية) للدول التي ترتبط معها الدولة بعلاقات تجارية رئيسية.²

ثانيا: تقييم نظام الصرف الثابت

وحتى يتم الحكم على نظام ما لابد من التعرض له ببيان كل من مزاياه وعيوبه

1- مزايا نظام الصرف الثابت: تتمثل في:

- إذا اتسم سعر الصرف الثابت بالاستمرارية فإنه يساعد الفعاليات الاقتصادية على التخطيط والتسعير، وبالتالي يساعد على تطوير الاستثمارات والتجارة الدولية.

- يضع سعر الصرف الثابت قيودا أو محددات على السياسة النقدية الداخلية، فإذا كان وضع هذه السياسة يخرج عن نطاق سياسة الدولة المربوطة بها هذه العملة، ويمكن أن يحدث هروب لرؤوس الأموال أو تدفقاتها على البلاد مما يتطلب تدخل البنك المركزي.

- إن تدخل الأموال للداخل يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع التضخم.

- هروب الأموال يؤدي إلى نفاذ الإحتياط من العملة الأجنبية.

- ينظر إلى هذه المحددات بأنها أداة ردع مقيدة للسياسات التي تكون غير منسجمة مع الدولة الركيزة، وسعر الصرف الثابت يكون مفيدا إذا عرف بالضبط ما هو السعر التوازني لهذه العملة، ويكون سعر الصرف

¹ عبد الرزاق موري، بورصة الجزائر، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 141.

² إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العملات الأجنبية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 51-53.

مفضلاً عندما يكون النظام المالي غير متطور إلى الحد الذي يسمح بممارسة سياسة السوق النقدية.

2- عيوب نظام الصرف الثابت: تتمثل في:

- إذا لم يحظى سعر الصرف الثابت بالمصداقية الكاملة فإنه يمكن أن يكون عرضة للمضاربة، وهذا يمكن أن يكون له نتائج وخيمة على الاستقرار النقدي وعلى الاحتياطات للعملة الأجنبية.
- ليس بمقدور الحكومة أو البنك المركزي الإدعاء بمعرفة السعر التوازني للعملة أكثر من السوق.
- عدم فعالية السياسة النقدية لأن الهدف الأول للسلطات هو الحفاظ على سعر الصرف، الإبقاء على سعر الصرف ثابت يتطلب من البنك المركزي الجاهزية باستمرار للتدخل في أسواق الصرف وبهذا السعر يتطلب حجم كافي من احتياطات العملة الأجنبية.
- الإنسياق لسياسة نقدية لدول أخرى قد لا يكون دوماً مفيداً.¹

الفرع الثاني: نظام السعر المرن

أولاً: مفهوم نظام الصرف المرن (المعوم)

إن نظام سعر الصرف المرن يعني ترك سعر العملة يتحدد في السوق وفقاً لقوى الطلب والعرض كأية سلعة أخرى، وعليه لا تكون هذه العملة محددة أو معرفة بعملة دولية أو بمعيار دولي كالذهب، ويعطي هذا النظام الحرية لصانعي السياسات في اختيار الملائم منها للاقتصاد المحلي، فإذا كان هدف السلطات النقدية مراقبة وحماية رصيد الاحتياطات الأجنبية في النظام الثابت، فإن مهمتها في النظام المرن لا تقل أهمية عن تلك، فهي مطالبة بأن تحدد بنفسها حجم النقود أو القوة الشرائية في المجتمع وفقاً لمقتضيات الوضع الاقتصادي المحلي.²

وفي الوقت الحاضر يطلق على نظام أسعار الصرف المرنة إسم نظام تعويم العملات، وفي ظل هذا النظام لا تتحمل كل من السلطات النقدية والمالية عبئاً في مجال علاج الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق اتخاذ سياسات مناسبة في مجالات الحد من الواردات إحداث تغييرات معينة في مستويات الأسعار والدخول، إحداث تغييرات مناظرة في معدلات أسعار الفائدة، أو وضع قيود على انتقالات رؤوس الأموال.

¹ راند عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون، التمويل الدولي، الطبعة العربية، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 92.

² عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص 91، 92.

ثانياً: أنواع نظام الصرف المرن (المعوم)

يفرق الاقتصاديون بين نوعين من التعويم وهما:

- 1- **التعويم النظيف:** ففي ظل التعويم النظيف للعملة تقوم السلطات النقدية بترك سعر الصرف حراً يتحدد طبقاً لقوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي، وفي الوقت ذاته تقوم بإنشاء ما يعرف باسم أموال موازنة الصرف عن طريق تخصيص أرصدة مناسبة من الذهب و الاحتياطات النقدية التي يتسنى بمقتضاها للسلطات النقدية أن تتدخل في أسواق الصرف الأجنبي بائعة أو مشترياً بقصد حماية قيمة العملة الخارجية من التأثيرات العارضة أو المؤقتة التي تسببها عمليات المضاربة غير الموازنة.¹
- 2- **التعويم غير النظيف:** يتمثل في تدخل السلطات النقدية في أسواق الصرف الأجنبي بائعة أو مشترياً بقصد التأثير على قيمة عملتها لتحقيق أهداف معينة، فقد تتدخل السلطات النقدية كبائعة لعملتها الوطنية بهدف زيادة المعروض منها أو تخفيض أسعار صادراتها لزيادة الطلب عليها، وقد تتدخل هذه السلطات كمشترياً لعملتها الوطنية بهدف زيادة الطلب عليها، وبالتالي رفع قيمتها لمنع رؤوس الأموال من الهرب إلى الخارج حتى ولو كان ميزان مدفوعاتها حقق فائضاً.²

ثالثاً: تقييم نظام الصرف المرن

يمكن تناول المزايا والعيوب كالاتي:

- 1- **مزايا نظام الصرف المرن:** نوجزها فيما يلي:
 - يقرر سعر الصرف المرن بعوامل السوق وبالتالي فهو الأنسب في التوزيع الأمثل للموارد.
 - لن يكون هناك فرصة للمضاربيين لعمل أرباح على حساب البنك المركزي.
 - يكون فعالاً للتعامل مع الصدمات الخارجية وبالتالي تكون السياسة النقدية منصبة على تحقيق الأهداف الداخلية للاقتصاد.
 - إن الطلب والعرض على العملة المحلية يكون متوازناً في السوق ولا يكون البنك المركزي ملزماً بالتدخل بشكل عام لا تتأثر المجملات النقدية بالتدفقات الخارجية وبالتالي يكون ممارسة السياسة النقدية بشكل مستقل وبمعزل عن السياسة النقدية لدولة أخرى.

¹ سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1991، ص ص 55-57.

² نفس المرجع السابق، ص 57.

2- عيوب نظام الصرف المرن: تتمثل فيما يلي:

- نادرا ما تعمل قوى السوق بشكل كامل.
- هناك مخاطر over shooting والذي قد تؤدي إلى أن يكون سعر الصرف بمستوى لا تبرره السياسات الاقتصادية.
- إن مسار سعر الصرف المستقبلي يكتفه الغموض وبالتالي يؤدي إلى تكوين مصاعب لعملية التخطيط والنشاط الاقتصادي ويمكن تفادي ذلك من خلال التحوط باستخدام المشتقات إلا أن ذلك ينطوي عليه كلفة.
- يمكن أن يساء استخدام السياسة النقدية فمثلا عدم وجوب قيام الحكومة بمنع انخفاض العملة يمكن أن يؤدي إلى سياسات حالية ونقدية تضخمية.¹

الفرع الثالث: نظام الرقابة على الصرف

لجأت كثير من الدول نتيجة الحرب العالمية والأزمات الاقتصادية، إلى فرض رقابة مباشرة على الصرف، وفي هذا النظام تحقق المساواة بين الصادرات والواردات أي بين عرض وطلب الصرف الأجنبي عن طريق تدخل الدولة بتحديد قيمة الواردات والرقابة على حركة رؤوس الأموال، ويتحقق التوازن في سوق الصرف في ظل هذا النظام عن طريق التدخل المباشر للدولة ف ظروف الطلب والعرض.

وجوهر نظام الرقابة على الصرف هو توزيع الكمية التي تحصل عليها الدولة من الصرف الأجنبي على وجوه الطلب الممكنة، وكذلك فإن النظام يعتمد في الواقع على التمييز الاقتصادي وسواء كان التمييز بين الدول أو بين السلع، ونجد أن التمييز بين الدول له تطبيقات عديدة لعل أهمها المناطق النقدية، وأما التمييز بين السلع فأمره شائع وخصوصا في الدول النامية حاليا حيث يمنع استيراد السلع الترفيهية، ومن الممكن الجمع بين صورتين التمييز المتقدمة.²

المطلب الثالث: سياسة سعر الصرف

تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم السياسات الاقتصادية التي تتبعها السلطات النقدية، ويمكن إعطاء نظرة عامة حول التعريف، الأدوات والوسائل المستخدمة فيها، ونذكر أهم أهدافها فيما يلي:

¹ رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 95، 96.

² محمد عبد المنعم عفر وأحمد فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص ص 95، 96.

الفرع الأول: مفهوم سياسة الصرف الأجنبي

أولاً: تعريف سياسة سعر الصرف

هي سياسة اقتصادية تظهر أهميتها من يوم إلى يوم استقلاليتها عن السياسة النقدية وأيضاً تظهر أهميتها في كثير من الاستخدامات والمجالات وتلجأ لها الدول من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف، تعد سياسة سعر الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية لبلدان العالم بهدف ضبط وتسيير الاقتصاد والحد من الخلل في توازنه.

ثانياً: أهداف سياسة الصرف الأجنبي

تسعى هذه السياسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها:

- 1- **مقاومة التضخم:** يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم، وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط، وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسياتها.
- 2- **تخصيص الموارد:** يؤدي سعر الصرف الحقيقي إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية، وهذا ما يعمل على توسع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلاً للتصدير، وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها، ويزيد إنتاج السلع التي كانت تستورد محلياً والسلع التي يمكن تصديرها، كما ينعكس أثر تغيير سعر الصرف الحقيقي في إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج.
- 3- **توزيع الدخل:** يلعب سعر الصرف دوراً مهماً في توزيع الدخل بين الفئات والقطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي فإن ذلك يجعله أكثر ربحية، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية، فينخفض استثمارها، ويهدف تقليص الآثار السلبية الناجمة عن سعر الصرف التنافسي يلجأ أصحاب القرار أحياناً إلى اعتماد أسعار صرف متعددة مثل سعر الصرف للواردات الغذائية، سعر الصرف للصادرات التقليدية..... الخ.

4- تنمية الصناعة المحلية: يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع لصناعة الوطنية، فلقد قام البنك المركزي الفدرالي عام 1948 بتخفيض هام للعملة مما شجع الصادرات، وفي مرحلة ثانية عام قام باعتماد سياسة العملة القوية، كما اعتمدت السلطات النقدية اليابانية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات، وما بين 1970 و1990 وتحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية غيرت هذه السلطات سياستها بإعادة تقييم سعر الين، إلا أن الفوائض التجارية استمرت في التزايد.¹

الفرع الثاني: أدوات سياسة سعر الصرف

لتنفيذ هذه السياسة وتحقيق أهدافها تستعمل السلطات العديد من الأدوات والوسائل أهمها:

أولاً: تعديل سعر صرف العملة: لما ترغب السلطات في تعديل ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقويمها لما تتدخل في ظل نظام سعر الصرف الثابت، أما عندما تتدخل في ظل نظام صرف عائ فتعمل على التأثير على قيمة العملة أي ارتفاع سعر الصرف الأجنبي يؤدي إلى انخفاض أسعار الصادرات من المنتجات الوطنية، حيث تستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات.²

ثانياً: استخدام احتياطات الصرف: في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة أو المرنة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على أسعار صرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وعندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية، وفي ظل نظام الصرف العائم تقاوم السلطات النقدية التقلبات الحادة في سعر عملتها إلا أن الاحتياطات لا تكفي للتصدي للآثار الناجمة عن حركة رؤوس الأموال المضاربة.

ثالثاً: استخدام سعر الفائدة: عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة.

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 131-134.

² ماهر كنج شكري ومروان عوض، المالية الدولية العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الحامل للنشر والتوزيع، الأردن 2004، ص 211.

رابعاً: مراقبة الصرف: تقضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع مشتريات ومبيعات العملة الصعبة إلى رخصة خاصة، ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة الخروج المضاربي، ومن بين التدابير التي تعتمد عليها السلطات النقدية:

- منع التسوية القبلية للواردات.
- الإلتزام بإعادة العملات الأجنبية المحصلة في الخارج نتيجة التصدير ضمن فترة زمنية محددة.
- تحديد المخصصات بالعملة الصعبة الموضوعة تحت تصرف المسافرين إلى الخارج قصد السياحة.¹

خامساً: إقامة سعر صرف متعدد: يهدف نظام سعر الصرف المتعدد إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في السوق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة ومن أهم الوسائل المستخدمة هو اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة أحدهما مغالي فيه ويتعلق بالعملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات قطاع معين مراد دعمه وترقيته، أما السلع غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي.²

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 135-137.

² نفس المرجع السابق، ص 137.

خلاصة:

يمثل سعر الصرف أهمية بالغة في الاقتصاد الدولي لارتباطه بالتجارة الخارجية، فهو مرآة عاكسة للمركز التجاري للدولة لأنه يربطها بالعالم الخارجي من خلال المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المحليين والأجانب، وسعر الصرف أداة هامة في تسوية المدفوعات الدولية من خلال قوى العرض والطلب عليه داخل سوق الصرف، هذا الأخير وبمختلف آلياته ومتعامليه زاد من فعالية وحجم صادرات وواردات الدول.

ويتحدد سعر الصرف في السوق وفقا لنظام الصرف المتبع في سوق تلك الدولة، ولقد تنوعت النظريات المفسرة لسعر الصرف لتعدد أنظمتها وحسب مختلف العوامل المؤثرة فيه.

ولسعر الصرف سياسة مستقلة عن السياسة المالية والنقدية في الدولة فهي تتمتع بأدوات وتسعى لتحقيق أهداف ولهذا تعد سياسة سعر الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية لبلدان العالم بهدف ضبط وتسيير الاقتصاد والحد من الخلل في توازنه.

الفصل الثاني:

احتياطات الصرف الأجنبي وعلاقته

بسعر الصرف

- **المبحث الأول:** احتياطات الصرف الأجنبي.
- **المبحث الثاني:** مكونات احتياطي الصرف الأجنبي.
- **المبحث الثالث:** علاقة سعر الصرف بالاحتياطات الأجنبية.

تمهيد:

توجب على الدول الاحتفاظ بالاحتياطات الصرف الأجنبي في سبيل تسوية معاملاتها مع الخارج لمواجهة الأخطار غير المتوقعة في المستقبل ومن الأجل سد الخلل في ميزان المدفوعات حيث شهدت الساحة المالية العالمية تسارع مستويات تراكم إحتياطات الصرف الأجنبي المدفوعة بالارتفاع الكبير في فوائض ميزان المدفوعات والتي مصدرها فوائض الحساب الجاري أو فوائض حساب رأس المال فضلا عن التدخل في أسواق الصرف الأجنبي للمحافظة على استقرار سعر صرف عملتها وتراكم احتياطات الصرف الأجنبي بميزانية بنوكها المركزية.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول الإلمام بالإطار النظري لاحتياطات الصرف الأجنبي، حتى يتم توضيح بعض المفاهيم وهذا من خلال ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: احتياطات الصرف الأجنبي.
- المبحث الثاني: مكونات احتياطي الصرف الأجنبي.
- المبحث الثالث: علاقة سعر الصرف بالاحتياطات الأجنبية.

المبحث الأول: ماهية احتياطي الصرف الأجنبي

تبحث الدول على التنمية الاقتصادية بشتى الوسائل، لاعتبارها من المحددات الأساسية للتقدم، وذلك عن طريق الاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية، والتي يبرهن عليها الفائض في ميزان المدفوعات حيث أن هذا الفائض تحتفظ به السلطة النقدية على شكل إحتياطات صرف أجنبي، ليكون لها سندا في حالة الأزمات، أو وسيلة استثمارية

المطلب الأول: السيولة الدولية

مفهوم السيولة الدولية

تتمثل السيولة الدولية في وسائل الدفع المتاحة والمقبولة عالميا لتسوية المدفوعات الخاصة بالمبادلات الدولية للسلع والخدمات، وإذا كانت العادة قد جرت على استخدام اصطلاح السيولة واصطلاح احتياطي العملات دون تفرقة بينهما، إلا أنه ينبغي الإشارة إلى أن مفهوم السيولة الدولية أكثر اتساعا من مفهوم احتياطي العملات، فاحتياطي العملة يشتمل مجموع العملات التي تحوزها البنوك المركزية والتجارية، بينما تشمل السيولة الدولية إلى جانب ذلك الموارد التي يمكن الحصول عليها من خلال الإقتراض الخارجي أو من خلال المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي أو تشمل كذلك الأصول الخارجية للقطاع الخارجي، هذا وإذا كانت هناك تساؤلات حول إمكانية إضافة قيمة الإحتياطي من الذهب إلى مجموع احتياطات العملة، فإن الذهب يدخل بالتأكيد ضمن السيولة نظر الإمكانية اقتراضه أو حتى رهنه، كذلك فإن مصطلح احتياطي العملات يقبل في ذاته أن يستخدم بشكل واسع أو ضيق.¹

أقسام السيولة الدولية

بالنظر إلى وضع كل دولة على حدة يمكن تقسيم السيولة الدولية إلى قسمين :

أولاً: السيولة الحرة: والتي توجد تحت تصرف السلطات النقدية الرسمية في الدولة ويمكنها استخدامها بمحض إرادتها دون أي قيود تشمل هذه السيولة في الأساس رصيد العملات الأجنبية القابلة للتحويل بحرية، و كذلك رصيد الذهب الذي تملكه السلطات النقدية، ويضاف إلى السيولة الحرة مجموع الموارد التي يحق للدولة سحبها بشكل تلقائي غير مشروط من صندوق النقد الدولي.

¹ مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية الإشكاليات والآثار المحتملة على المنطقة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 56.

ثانياً: السيولة المشروطة: وهي ذلك السيولة الدولية المتاحة للدولة ولكن يكون استعمالها مقيدا بشروط معينة. وتشمل تلك السيولة المشروطة الموارد المقترضة بعملات حرة قابلة للتحويل ولكن يقيد استخدامها بشروط معينة، وتشمل كذلك الموارد الممكن سحبها بشروط معينة من صندوق النقد الدولي.¹

المطلب الثاني: مفهوم احتياطي الصرف الأجنبي

يعتبر احتياطي الصرف الأجنبي أداة لتسوية المدفوعات الدولية وصمام الأمان للدول لمجابهة الصدمات والأزمات المالية والاقتصادية، سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف احتياطي الصرف الأجنبي ثم إلى دوافع حيازة احتياطات الصرف وفي الأخير إلى صيغ الاحتياطات الدولية.

تعريف احتياطي الصرف الأجنبي

يعرف احتياطي الصرف الأجنبي على أنه عبارة عن وسائل الدفع المقبولة دولياً مثل الذهب والعملات القوية المعروفة باعتبارها تتميز بالاستقرار والتي نذكر منها الدولار الأمريكي، اليورو، حقوق السحب الخاصة، الين الياباني والجنيه الإسترليني.²

كما يعرف صندوق النقد الدولي الإحتياطات بأنها تلك الأصول الخارجية المتاحة تحت تصرف السلطات النقدية، والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات تمويل ميزان المدفوعات أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة، أو غير ذلك من الأغراض ذات الصلة.³

إحتياطي الصرف الأجنبي هو عبارة عن موجودات الدولة من عملات الدول الأخرى والتي تشمل أوراق النقد الأجنبي الودائع بكافة أنواعها، السندات، الذهب، حقوق السحب الخاصة، فضلا عن صافي مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي.⁴

دوافع حيازة احتياطات الصرف الأجنبي:

- منح الثقة في قدرة السلطات على سداد التزاماتها الخارجية في حينها.
- رغبة الدول في دعم الثقة في سياسات إدارة النقد الأجنبي و سعر الصرف.

¹ مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص ص 56، 57.

² مسعود مجبونة، مرجع سبق ذكره، ص 278.

³ صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، 2009، ص 111.

⁴ عادل سلطاني، إدارة إحتياطي الصرف الأجنبي دراسة حالة الجزائر 1992-2012، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، 2015-2016، ص 3.

- القدرة على التدخل لدعم قيمة العملة الأجنبية من خلال الحفاظ على السيولة وإتاحة الوقت الكافي لامتناس الصدمات ومواجهة الكوارث أو الطوارئ القومية.
- مواجهة عدم استقرار ودائمة مصادر الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.
- استخدامها كغطاء للعملة المحلية المصدرة.
- استخدام الاحتياطات الدولية كأداة لتنفيذ السياسة النقدية من خلال التدخل في أسواق الصرف للحفاظ على هامش مستهدف بين أسعار الفائدة على العملة المحلية وأسعار الفائدة على العملات الأجنبية بشرط أن يكون السوق أو الاقتصاد قد حقق مستوى معين من الانفتاح على الأسواق الدولية.
- استخدام الإحتياطات الدولية من طرف السلطات النقدية لتدخل كمتعامل في سوق الصرف الأجنبي لمواجهة التحركات غير الإعتيادية أو الطارئة والتي قد تنتج عن أزمات اقتصادية خارجية، أو مضاربة مفتعلة لتحقيق أهداف لصالح مجموعة من المتعاملين في السوق.¹

صيغ الاحتياطات الدولية:

- 1 - إجمالي الاحتياطات الدولية الاسمية: يعبر عن ما تملكه الدول من احتياطات دولية رسمية.
- 2 - الاحتياطات الدولية الصافية: يعبر صافي الاحتياطات الدولية الرسمية عن إجمالي هذه الاحتياطات مطروحا منها الالتزامات الأجنبية القصيرة الأجل وهذا المؤشر مهم في المقارنات الدولية، فإذا كانت دولة تملك مخزون معتبر من الاحتياطات الدولية لكن مخزون المديونية كبير فيكون هذا المؤشر مظل خاصة في المقارنة بين الدول.
- أي: $\text{الاحتياطات الدولية الصافية} = \text{إجمالي الاحتياطات الدولية} - \text{الالتزامات الأجنبية القصيرة الأجل}$.
- 3 - إجمالي الاحتياطات الدولية الحقيقية: تعرف على أنها الاحتياطات الدولية الاسمية بالدولار الأمريكي المكمشة بمؤشر أسعار الاستهلاك في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تقوم بإزالة التشوهات السريعة عن طريق المكمش عن مؤشر الاحتياطات الدولية الاسمية والذي يعبر عن القدرة الشرائية الدولية لهذا المخزون.
- 4 - الاحتياطات الدولية الصافية الحقيقية: يعتبر أهم مؤشر يتعلق بما تملكه السلطات النقدية فعلا من نقد أجنبي، والذي يعبر فعلا عن ملاءتها حيث تقوم بإزالة التغيرات السعرية عن مؤشر الإحتياطات الدولية الصافية.²

¹ أحمد شفيق الشادلي، طرق تكوين الاحتياطات الأجنبية قدرة بعض الدول العربية والأجنبية، الدراسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2014، ص ص 8-10.

² فوزي زغاد، إشكالية إدارة الاحتياطات المالية الدولية دراسة حالة الجزائر 2000-2012، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وتأمينات، جامعة المسيلة، 2013-2014، ص ص 20، 21.

المطلب الثالث: قنوات تراكم احتياطي الصرف الأجنبي

تتمثل هذه القنوات في:

الفرع الأول: فائض الحساب الجاري كمصدر لتراكم احتياطي الصرف الأجنبي

وينقسم إلى:

أولاً: حساب العمليات الجارية (الحساب الجاري):

ويطلق عليه أيضا حساب الدخل، لأنه يضم معاملات تؤثر على حجم الدخل الوطني بشكل مباشر، وتتمثل هذه المعاملات في كل عملية اقتصادية دولية متعلقة بتجارة السلع والخدمات والتحويلات، وينقسم هذا الحساب إلى قسمين

1- حساب الميزان التجاري:

وهو يمثل الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات السلعية والخدماتية خلال مدة زمنية محددة، ويمكن تقسيمه إلى قسمين هما:¹

- أ- ميزان التجارة المنظورة: ويطلق عليه كذلك ميزان التجاري السلعي وتسجل فيه كل عمليات دخول وخروج السلع المادية عبر الحدود الجمركية من وإلى البلد.
- ب- ميزان التجارة غير المنظورة: ويطلق عليه أيضا ميزان التجاري الخدمي، لأنه يرصد كل متحصلات الدولة لقاء تقديمها لخدمات للخارج، ويتم تسجيل هذه المتحصلات في الجانب الدائن وكذلك مدفوعات الدولة للخارج نتيجة حصولها على خدمات من الأجانب.

2- حساب التحويلات:

ويطلق عليه أيضا بحساب التحويلات أحادية الجانب تسجل فيه كل المعاملات الخاصة بالهبات والمساعدات التي يقدمها الأفراد والحكومة للأجانب، وتسجل في الجانب المدين وقد تكون هذه التحويلات عينية أو حقيقية في حين تسجل الهبات والمساعدات التي تحصل عليها الدولة أو الأفراد من الأجانب في الجانب الدائن، هذه التحويلات الأحادية الجانب هي غير تبادلية وتفنقر للمقابل الواجب تحديده من أجل تبيان كيفية إتمام العملية وبالتالي المحافظة على التوازن المحاسبي.²

¹ خالد بورحلي وآخرون، فعلية سعر سياسة التخفيض على الميزان التجاري في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 1986-2014، مجلة الدراسة الاقتصادية الكمية، العدد 1، 2015، ص 177.

² حنان لعروق، سياسة سعر الصرف التوازني الخارجي دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص، بنوك وتأمينات، جامعة منتوري بشير قسنطينة، 2004-2005، ص 6-8.

ثانياً: فائض الحساب الرأسمالي كمصدر لتراكم احتياطي الصرف الأجنبي

1- حساب رأس المال طويل الأجل:

وتدرج فيه جميع المتغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على قيمة الأصول التي يمتلكها المقيمون في مواجهة الخارج على قيمة الخصوم التي يلتزمون بها في مواجهته، أما بالنسبة للأصول والخصوم التي يزيد أجلها عن عام ويشتمل هذا الحساب على الاستثمارات المباشرة والأوراق المالية والقروض طويلة الأجل كما يشتمل على مجموعة من الاستثمارات طويلة الأجل أهمها ما يحقق خلال فترة الميزان من تغير في ملكية الأنصبة في المشروعات والتي لا تأخذ شكل أسهم.¹

2- حساب رأس المال قصير الأجل (الحساب النقدي)

ويشمل كافة التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على قيمة الأصول التي يمتلكها المقيمون في مواجهة الخارج، وكذلك على قيمة الخصوم التي يلتزمون بها في مواجهته، وكذلك بالنسبة للأصول والخصوم التي لا تزيد أجلها عن عام واحد، وهكذا يكون محل هذا الحساب كل ما هو نقود أو أصول أخرى قريبة من النقود ويشتمل هذا الحساب على العملات الذهبية والحسابات المصرفية وأذونات الخزينة والقروض قصيرة أجل والأوراق والحقوق التجارية.²

المبحث الثاني: مكونات احتياطي الصرف الأجنبي

تتكون احتياطات الصرف الأجنبي من الذهب النقدي، العملات الإرتكازية، حقوق السحب الخاصة،

شريحة الاحتياطي

المطلب الأول: الذهب النقدي

نتناول في هذا المطلب تطور الذهب في الأنظمة النقدية الحديثة، تعريف الذهب النقدي، دوافع حيازة

الذهب النقدي.

الفرع الأول: تطور الذهب في الأنظمة النقدية الحديثة

أولاً: نظام المسكوكات الذهبية (الذهب المتداول)

لقد كان هذا الشكل من أقدم النظم الذهبية المعروفة والتي بدأ العمل بها رسمياً اعتباراً من عام 1821، حيث كانت المسكوكات الذهبية تنتقل من يد إلى أخرى لذلك عرف هذا النظام بنظام الذهب

¹ زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية للنشر، لبنان، 1999، ص 104.

² فوزي زغاد، مرجع سبق ذكره، ص 31.

المتداول وظل معمولاً به حتى الحرب العالمية الأولى، حيث تخلت عنه جميع الدول فيما عدا الولايات المتحدة الأمريكية والتي احتفظت به إلى نهاية عام 1933.¹

فعلى الصعيد الدولي أعتبر الذهب وسيلة لتسوية الالتزامات الدولية وعلى المستوى المحلي كانت العملات الذهبية هي وسيط الدفع المقبول تداوله في الأسواق المحلية، وكانت قاعدة المسكوكات الذهبية تقوم بدورها الداخلي والخارجي بفضل توفر بعض الشروط الضرورية الآتية:

- 1 - أن يضمن البنك المركزي شراء وبيع الذهب بكميات غير محدودة وبسعر ثابت.
- 2 - حرية السك والصهر بحيث يستطيع أي فرد لديه قطعة من الذهب أن يقدمها لدار السك من أجل تحويلها إلى مسكوكة ذهبية أو بالعكس.
- 3 - حرية تصدير الذهب واستيراده من الخارج بدون أي قيد أو شرط.
- 4 - قابلية أنواع النقود الأخرى للصرف عند حد التعادل بمسكوكات ذهبية.²

ثانياً: نظام السبائك الذهبية:

من أهم العوامل التي ساعدت على قيام هذا النظام هو الانتشار الواسع للنقود الورقية في التداول مما سمح بتطوير العلاقة بين هذه النقود والذهب، ومن أهم شروط قيام نظام السبائك الذهبية ما يلي:

- تحديد سعر ثابت للذهب بالعملة الوطنية أو تعريف العملة الوطنية بوزن معين من الذهب.
- استعداد السلطات النقدية لبيع و شراء الذهب على شكل سبائك لا يقل وزنها عن مقدار معين بالسعر الثابت ومهما بلغت الكمية.
- حرية استيراد وتصدير الذهب.

إن أهم ما يتميز به هذا النظام بالمقارنة مع نظام المسكوكات الذهبية هو عدم تداول المسكوكات الذهبية.³

أهم النتائج التي حققها نظام السبائك الذهبية :

- تجمع الذهب لدى السلطات النقدية بعد أن كان في التداول النقدي على شكل مسكوكات وفي هذا صيانة الذهب وتوفير ما كان يصنع منه سنوياً نتيجة لتداوله من يد إلى أخرى.

¹ سمير حسون، الاقتصاد السياسي في النقود والبنوك، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2004، ص 125.

² خالد المرزوك، النظام النقدي الدولي، قسم العلوم المالية والنقدية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل العراق، ص 77، 78. <https://staff.uobabylon.edu.ig/lectures.Aspx?id=888&liste>

³ مروان عطوان، أزمت الذهب في العلاقات النقدية الدولية، دار الهدى، الجزائر، ص 45.

- إن حرية استيراد وتصدير الذهب حافظ على ثبات قيمته النقدية وتحقيق نوع من الاستقرار في أسعار صرف العملات.

- لم تعد السلطات النقدية بحاجة للاحتفاظ باحتياطي ذهبي كبير لأن إمكانية السحب من هذا الاحتياطي على شكل سبائك محدودة.

ثالثاً: نظام القطع الذهبية:

ساد هذا النظام في غالبية البلدان التي أخذت بقاعدة الذهب حتى بداية القرن العشرين، ويقوم على وحدة نظام تداول النقود في السوق الداخلية والخارجية على أساس تداول القطع الذهبية سواء تعلق الأمر بمبادلات داخلية أو خارجية وعليه تكون كمية النقود الموجودة في السوق الرأسمالية العالمية مخصصة للمبادلات التجارية وأهم شروط قيام هذا النظام :

- تعريف الوحدة النقدية بالنسبة إلى النقد الأجنبي المرتبط بالذهب (قابل للإبدال).
- تحتفظ السلطة النقدية لديها باحتياطي من النقد الأجنبي لمواجهة طلبات الإبدال.
- إن السلطة النقدية التي تصدر النقود الورقية تتعهد لعاملها بإبدالها عند الطلب بما يقابلها من النقد الأجنبي.

ويقوم هذا النظام كصورة من صور قاعدة الذهب على تحديد وزن ومعيار الذهب في الوحدة النقدية المتداولة وإعطاء هذه العملة الذهبية قوة إبرام محدودة وإقرار حرية الأفراد في سك النقود، وكذلك يكون من الممكن تحويل جميع أنواع النقود الأخرى إلى نقود ذهبية، وتحتفظ الدولة بالذهب كمادة أولية بسوق حرة يرتبط بالسوق العالمية للذهب حرية تبادل الذهب مع الخارج.¹

بعد الحرب العالمية الأولى استفاقت الدول على خراب ودمار هياكلها الاقتصادية الأساسية وأزمات اقتصادية انعكست مباشرة على قاعدة الذهب وأدت إلى انهيارها وذلك في عام 1931م والأسباب التي أدت إلى ذلك هي ما يلي:

- انخفاض الإنتاج العالمي من الذهب أمام حجم الطلب المتزايد عليه لأغراض تغطية العملات أو لأغراض صناعية.

¹ مروان عطوان، مرجع سبق ذكره، ص 46.

- استحوذ كل من الولايات المتحدة وفرنسا على النصيب الأعلى من الذهب في العالم أي سوء توزيع الاحتياطات الذهبية بين دول العالم ودفع ذلك الدول الفقيرة إليه تقدير حركة دخوله وخروجه منها وهذا التصرف تخل بأهم أركان قاعدة الذهب.
- توسع الحكومات في الإصدار النقدي دون الاهتمام بتوفير الاحتياطي من الذهب وذلك سبب المشاريع الاستثمارية لتنشيط اقتصادياتها.
- قيام البلدان الصناعية المتقدمة بإتباع سياسة الحماية التجارية لتقوية مراكزها الاقتصادية وذلك من خلال القيود الجمركية والسياسية النقدية وبالتالي اختلفت الأسعار بين الدول وأصبحت العلاقات بين قيمة العملة الوطنية وسعر الذهب الموحد محلياً ودولياً مختلفة.
- الازدياد باستمرار لأسعار السلع والخدمات سبب هيمنت الاحتكارات الصناعية وارتفاع الأجور أدى ذلك لإصدارات نقدية لا تقبلها غطاءات ذهبية.¹
- بعدها أعلنت إنجلترا انهيار قاعدة الذهب بإلغاء قابلية تحويل الجنيه الإسترليني إلى الذهب في عام 1931 تتبعها بقية الدول وأصبح النظام النقدي قائماً على حرية تقويم العملات حيث شهدت تلك الفترة تنافساً محموماً بين البديل في تخفيض عملاتها من ناحية وفرض القيود الحماية من ناحية أخرى وقد كانت الدول الحليفة أمريكا وبريطانيا قد بدأت في أوائل عام 1943 التفكير في خلق نظام نقدي جديد يكون أساساً لعلاقات نقدية دولية لعالم لفترة ما بعد الحرب ولهذا الغرض نظمت مؤتمر في بريتون وودز نيوها مبشيراً بالولايات المتحدة في يوليو 1944 في اتفاقية عرفت باتفاقية بروتون وودز وحضر هذا المؤتمر 44 دولة وكان مهندساً المؤتمر هما جون ماينار دكيز وهاري ديكستو واتيت وحاول المؤتمر تكريس مجموعة من الأفكار وتحقيق أهداف هامة.
- إزالة قيود التجارة فوراً.
- تحقيق تحويل العملات التي تلاشت كلية نتيجة الرقابة على نظام الصرف التي شملت العالم.
- الحفاظ على أسعار صرف مستقر بين مختلف العملات .
- أسفرت جهود هذا المؤتمر إلى تحقيق نتيجتين مهمتين هما:
- إنشاء صندوق النقد الدولي FMI.

¹ حنان الجشعم، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، ص 2. <http://haljasham.kau.edu.sa/default.aspx?site-id=0003222&lng=ar>

- إنشاء البنك الدولي للتعمير والإنشاء أو ما يعرف باسم البنك العالمي والغرض منه هو مساعدة الدول الأوروبية التي دمرتها الحرب ثم مساعدة الدول الأخرى على التنمية الاقتصادية.¹

كما أن السمات الرئيسية للنظام الذي اتفق عليه في مؤتمر بريتون وودز كانت على النحو التالي:

- سيحل الدولار الأمريكي محل دور الذهب من خلال أن يصبح عملة احتياطية قابلة للتحويل بالكامل إلى الذهب لأغراض الدفع الرسمية بين البنوك المركزية بسعر 1 أونصة من الذهب يساوي 35 دولاراً أمريكياً.
- ستقوم الدول بعد ذلك بتحديد قيمة عملتها مقابل الدولار الأمريكي، والذي كان بدوره مرتكزاً على سعر الذهب عند 35 دولاراً للأونصة.

ستحافظ البلدان على أسعار صرف عملاتها ثابتة في جميع الأوقات ، وتتدخل في سوق الصرف الأجنبي لشراء عملتها باحتياطياتها بالدولار الأمريكي عندما تنخفض قيمتها أو تبيع عملتها وتشتري الدولارات الأمريكية عندما ترتفع قيمتها وبالتالي، فإن البنوك المركزية في كل بلد مطالبة بالحفاظ على احتياطيات كافية تتكون من مزيج من الذهب والدولار الأمريكي.²

وعلى رغم من ذلك لا يزال الذهب يحتفظ بمكانته كأصل احتياطي لدى السلطات النقدية في العالم على الرغم من إنهاء دوره النقدي في إطار النظام النقدي الدولي.

الفرع الثاني: تعريف الذهب النقدي:

يعرف صندوق النقد الدولي للذهب بأنه عبارة عن الذهب الذي تمتلكه السلطات النقدية (أطراف أخرى خاضعة للسيطرة الفعلية للسلطات النقدية) وتحفظ به كأصول احتياطية ويتكون من سبائك الذهب بما في ذلك النقود الذهبية والقوالب والسبائك التي تصل نسبة نقائها إلى 995 جزء من الألف على الأقل وسبائك الذهب في حسابات الذهب المخصصة وحسابات الذهب غير المخصصة، لدى غير المقيمين التي تعطي حق المطالبة بتسليم الذهب.³

¹ محمد دويدار وأسامة الغولي، مبادئ الاقتصاد النقدي، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص ص 151، 152.

² تاريخ موجز للنظام النقدي الدولي، جامعة ماكجيل، قسم التاريخ، الاقتصاد والعلوم السياسية، مونتريال. تم استرجاعه في 05 مايو

2018 من (DK2006)، Matziorinis،

http://www.canbekeconomics.com/research_papers/A_Brief_History_of_the_International_Monetary_System.pdf

³ صندوق النقد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 113.

جدول رقم (1): يمثل احتياطي الذهب النقدي إلى إجمالي احتياطي الصرف الأجنبي لبعض الدول

الوحدة: الطن

البلد	احتياطي الذهب النقدي	احتياطي الذهب إلى إجمالي احتياطي الصرف %	البلد	احتياطي الذهب النقدي	احتياطي الذهب إلى إجمالي احتياطي الصرف %
و م أ	8133,5	74,6	روسيا	1645,1	16,2
المانيا	3377,9	68,8	هولندا	612,5	63,9
ايطاليا	2451,8	67,8	سعودية	322,9	2,3
فرنسا	2435,8	63,8	الجزائر	173,6	5,6
الصين	1842,6	2,3	ص ن ق	2814,0	

المصدر: مجلس الذهب العالمي، لندن، مارس 2017.

الفرع الثالث: دوافع حيازة الذهب:

تنويع الاحتياطات وتقليص الأخطار سياسية كانت أم اقتصادية أم مالية.

– التحوط من أخطار أسعار صرف العملات واضطرابها.

– الملاذ الآمن لحماية القوة الشرائية لأموال المستثمرين فهو يشكل تحوط جيد ضد التضخم على اعتبار أن هناك علاقة عكسية ما بين سعر الذهب والتضخم مع تناغم مؤشرات الذهب والتضخم على مدى الأعوام الخمسين الماضية.

– يميل إلى الارتفاع عند انخفاض قيمة الدولار.

– باستطاعة الدولة العضو في صندوق النقد الدولي أن تبيع الذهب له في مقابل حصولها على عملة بلد آخر.

– يستخدم في سداد القروض المقدمة من الصندوق.

سامحة لقوى السوق أن تدفعه نحو التوازن فيه تقع سعر الصرف حتى يزيل العجز والذي قد يولد فائض النقد الأجنبي تتمكن من شرائه لتكوين احتياطات جديدة تدعم بها السعر الجديد للحفاظ عليه أمام الصدمات المؤقتة القادم.¹

حيث يزودنا الشكل أدناه بشكل افتراضي لتدخل البنك المركزي البريطاني بهدف تثبيت سعر الصرف وتأثيرات التدخل على احتياطاتها الدولية وبافتراض أن البنك المركزي يحافظ على ثبات سعر الصرف عند دولارين لكل جنية إسترليني، ويمثل الخط المتقطع سعر الصرف التوازني و تثبيت الإسترليني عند 02 دولار لكل جنية، حيث يجب على البنك المركزي البريطاني القيام بشراء الإسترليني من سوق الصرف عندما يبدأ سعر الصرف التوازني في الهبوط دون الدولارين، وبيع الإسترليني عندما يرتفع أعلى من السعر التوازني.

الشكل رقم (1): التدخل الحكومي لتثبيت سعر الصرف



المصدر: جون هرصون مارك هرندر، ترجمة طه عبد الله منصور ومحمد عبد الصبور محمد علي العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987، ص 178.

المطلب الثاني: احتياطي العملات الأجنبية (العملات الارتكازية)

تعتبر العملات الصعبة عملات إرتكازية و كمصدر أول لزيادة الاحتياطات السائلة وتتعامل الدول النامية والمنقدمة على حد سواء مع عدد من العملات الصعبة والتي تشكل حلقة تدير بها تجارتها الخارجية فضلا عن ما تسدده من ديونها وأثرها على تشكيل الاحتياطات.²

¹ زياد الدباس، جريدة الحياة الالكترونية، مقالة السبت 3 مارس 2018، 00: 00.

² فاطمة الزهراء بن حمودة، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، ص 47.

تعريف عملة الاحتياطي

العملة القابلة للتحويل Convertible هي أية عملة يمكن التعامل بها في الأسواق المالية العالمية ويمكن تحويلها بحرية وبأسعار تتفق مع أحكام اتفاقية الصندوق النقدي الدولي . وتشمل كافة أنواع النقد الأجنبي الذي يتمتع بصفة القبول العام في تسوية المعاملات الدولية ويقبله الدائنون والمدينون في تسوية علاقات الدائنية والمديونية بينهم.

ويطلق على عملة الاحتياطي عدة مصطلحات منها عملات ارتكازية، ويرجع ذلك إلى وجود توابع لكل عملات ارتكازية ويطلق عليها أيضا العملات القوية نسبة إلى القوة الاقتصادية للدولة صاحبة العملة ويطلق عليها كذلك العملات الصعبة نظرا لندرة العملة أي قلة عرضها بالنسبة للحجم والطلب عليها.¹

الشروط الواجب توفرها في عملات الاحتياطي

1- عملة قابلة للتحويل: بحيث لا تفرض دولتها قيودا على مدفوعاتها الخارجية، أو على موجودات الدول الأخرى من عملتها، وفي ظل نظام الأسعار المرنة المعتمد دوليا، تتخفف أهمية احتياطي الدول الكبرى من الذهب والعملات الأجنبية، وتبرز أهمية الحجم الاقتصادي ومعدلات الإنتاجية والتطور التكنولوجي في دعم العملة والحفاظ على قابليتها للتحويل؛

2- الثقل الاقتصادي: الناتج المحلي الإجمالي للبلد ونصيبها من المعاملات المالية، والتجارة الدولية حيث يجب على البلد صاحب العملة أن يأخذ سياسات حمائية لعملته مما يحقق الثقة في عملة الاحتياطي.

- أن يتميز البلد المصدر للعملة الاحتياطي بمعدلات تضخمية منخفضة ومعقولة.
- أن تتميز هذه العملة بالاستقرار مقارنة بالعملات الأخرى وأن تكون قوية نسبيا أي ذات نطاق واسع
- من التداول.
- أن تتميز بثقة كبيرة من طرف المستثمرين في اتخاذها مخزن للقيمة.
- أن يتوفر للدولة صاحبة العملة احتياطي، اقتصاد قوي ذو دخل كبير وجهاز مصرفي كفؤ، ذو خبرة
- عالية في تسوية المعاملات الدولية.²

¹ فوزي زغاد، مرجع سبق ذكره، ص 25.

² عادل سلطاني ، مرجع سبق ذكره، ص 15.

أهم العملات الإحتياطي

تشكل العملات الإرتكازية المصدر الأول لمكونات الاحتياطات الدولية حيث يعتبر الدولار أول عملة إرتكازية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية رغم انخفاض دوره نسبيا بعد انهيار نظام بروتن وودز حيث أصبحت الدول تعتمد على مجموعة من العملات القيادية أبرزها :

الدولار الأمريكي MSD

يعتبر العملة العلمية الرئيسية وقد تبنى الكونغرس الأمريكي الدولار كعملة خاصة عام 1785 كما وقعت الولايات المتحدة الأمريكية الغطاء الذهبي عنه عام 1971 م ومنه ذلك العام انخفضت القيمة الحقيقية للدولار في عام 1995 استخدمت أكثر من 380 مليار دولار كسيولة في السوق تثنى هذا المبلغ خارج الولايات المتحدة الأمريكية الغطاء الذهبي عنه عام 1995 استخدمت أكثر 380 مليار دولار كسيولة في السوق تثنى هذا المبلغ خارج الولايات المتحدة و قد تضاعف هذا الرقم عام 2005 ليصبح 760 مليار دولار ويعتبر الدولار العملة الأكثر أمانا للمستثمرين وقد ثبت ذلك خلال مواجهته لظروف اقتصادية عالمية والاضطرابات السياسية والأزمات المالية، ويعد من أكثر العملات التي يتم التعامل بها في سوق بيع وشراء العملات الأجنبية نظرا لأنه مقبول بدرجة أكبر من العملات الأجنبية الأخرى في نطاق التعامل الدولي، ولأنه يتخذ كعملة احتياطية في العديد من الدول.¹

اليورو EURO

هو العملة المستخدمة فعليا في معظم دول الأعضاء الاتحاد الاوروبي تم إنشاؤه عام 1999 ونفذ في عام 2002 حيث استبدل اليورو بالعملات الدول المنضمة لاتفاق تطبيق اليورو وأصبح منذ ذلك الحين عملتها الرسمية اليورو وبشكل عام يعتبر اليورو ثاني أوسع عملة في التداول بعد الدولار وكثيرا ما يتم تداول الدولار واليورو معا وهو ما يوحي أن اليورو أداة مهمة في المعاملات الصرف الأجنبي.

الين الياباني

تعد عملة اليابان ثالث أكثر العملات تداولاً في العالم حيث يتمتع الين بحضور عالمي أقل مقارنة بالدولار الأمريكي واليورو، ويعتبر الين في الأصل مرتبط بالدولار الأمريكي منذ الحرب العالمية الثانية وقد

¹ منال محمد تيسير سرور، العوامل المؤثرة في سوق العملات الأجنبية دراسة تطبيقية على مؤشر الدولار الأمريكي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد، تخصص مصارف وتأمين، دمشق، 2014، ص 26.

تحول إلى أسعار الصرف العائمة بعد عام 1971 كما أن تقلبه في سوق الفوركس عادة ما يكون منخفضاً إلى متوسط

أعتبر الين الياباني في السابق عملة ضعيفة لأن تداوله اقتصر على الأعمال التجارية المحلية وهذا ما أعاق التجارة الخارجية للبلد، بالإضافة إلى اعتماد البلد على الواردات النفط بشكل كامل وعلى تصديره للسلع المصنعة جعل الين حساساً للغاية لارتفاع في أسعار النفط الخام وتكاليف الطاقة الإجمالية.¹

الجنيه الإسترليني

احتل الجنيه الإسترليني مكانة الصدارة حتى الحرب العالمية الأولى في تسوية المدفوعات الدولية وما كان على الدول إلى أن تحصل على الذهب الإسترليني لتسديد التزاماتها الدولية وهذا ما ساعد إنجلترا على السيطرة على نظام التمويل والائتمان الدولي إضافة إلى استناد الإسترليني إلى قاعدة الذهب الدولية ووجود شبكة من المصارف العالمية بلندن وهو ما مكنها من تجميع المدخرات العامية و التحكم في الائتمان الدولي، وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية تعرض الإسترليني لآزمات متعاقبة أثرت في النهاية على مركزه الفني كعملة إرتكازية وكوسيلة أساسية للدفع واجبره على التخلي عن مكانته الصادرة لصالح الدولار.²

المطلب الثالث: شريحة الاحتياطي

يعرف صندوق النقد الدولي شريحة الاحتياطي أي مبالغ العملات الأجنبية التي يجوز للبلد العضو سحبها من صندوق النقد الدولي خلال مهلة وجيزة وأي مديونية على صندوق النقد الدولي (بموجب اتفاقية قرض) في حساب الموارد العامة تكون تحت تصرف البلد العضو بما في ذلك إقراض البلد المبلَّغ لصندوق النقد الدولي بموجب الاتفاقات العامة للاقتراض والاتفاقات الجديدة للاقتراض والمطالبات على الصندوق المحررة بحقوق السحب الخاصة تُعتبر مطالبات بالعملة الأجنبي.³

وهي في الأساس حساب طارئ يمكن لأعضاء صندوق النقد الدولي الوصول إليه دون الموافقة على الشروط أو دفع رسوم الخدمة إذا تجاوز المبلغ المطلوب من قبل الدولة العضو موقع الشريحة الإحتياطية فإنه يصبح شريحة إئتماني التي يجب سدادها في غضون ثلاث سنوات

¹ منال محمد تيسير سرور، مرجع سبق ذكره، ص 27.

² عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص ص 290-292.

³ صندوق النقد الدولي، الاحتياطات الدولية والسيولة بالعملة الصعبة المبادئ التوجيهية الاحتياطات الدولية والسيولة بالعملات الأجنبية، الطبعة العربية، 2013، ص 18.

لا يقوم الجزء الأول من 25 للدفع الاحتياطية برفض أي فائدة على هذه الحالة و لكن هناك رسوم خدمة إذا أصبحت جزء من شريحة ائتمانية.

المطلب الرابع : حقوق السحب الخاصة

تعد حقوق السحب الخاصة نظاماً مبتكراً ابتدعه صندوق النقد الدولي لحل مشكلة نقص السيولة التي واجهت الجماعة الدولية في أواخر ستينيات القرن العشرين¹.

أولاً: تعريف حقوق السحب الخاصة

عبارة عن تخصيصات سحب خاصة بهيئة وحدات نقدية حسابية (ذهب على ورق) تعطي الدول الجائزة لها الحق في الحصول على عملات قابلة للتحويل لا من موارد الصندوق بل من الدول الأعضاء فيه.

هي وحدات نقدية حسابية دفترية تنشأ إدارياً ويتم تقديمها محاسبياً صندوق النقد الدولي في حساب مستقل وهو حساب حقوق لسحب الخاصة وبذلك يساهم في زيادة حجم الاحتياطيات الدولية وتوفر السيولة ويتم التحكم بقيمة حقوق السحب الخاصة وإشراك الأعضاء حسب حجم حصة كل واحد منهما ولتستطيع الدولة استخدامها في أي وقت حسب احتياطها لكن يتوجب سواء عن طريق الفائض في ميزان المدفوعات أو عن طريق شراء حقوق السحب الخاصة من دولة أخرى².

يعرفها الصندوق على أنها أصول احتياطية دولية استحدثها صندوق النقد الدولي كأصل احتياطي مكمل للأصول الاحتياطية لدى البلدان الأعضاء في الصندوق، ويوزع الصندوق حقوق السحب الخاصة بين أعضائه على أساس نسبة حصصهم في الصندوق³.

ثانياً: طبيعة حقوق السحب الخاصة

تتلقى المصارف المركزية للبلدان الأعضاء المشتركة بنظام حقوق السحب الخاصة (والبلدان جميعها أعضاء الصندوق مشتركة فيه الآن) وحدات حقوق السحب الخاصة الموزعة على كل منها، وتفتح البنوك المركزية بنداً للموجودات خاصاً بهذه الوحدات ضمن باب الأصول الاحتياطية، وبالمقابل تفتح حساباً للتخصيصات بهذه الوحدات ضمن باب الخصوم.

¹ ياسر الحويش، حقوق السحب الخاصة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الثاني، 2014، ص 9.

² عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار مجدلوي للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 235.

³ أحمد ميثم لعبيبي إسماعيل ومنال علي فاضل الشويلي، إدارة وتحديد الحجم الأمثل للاحتياطيات الأجنبية في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 28، الجزء الثاني، العراق، 2018.

وكذلك يفتح الصندوق حساباً لكل من البلدان التي شاركت في هذا النظام، وتعد حسابات كل بلد دائرة ومدينة في الوقت نفسه بمقدار وحدات حقوق السحب الخاصة التي خصصت له، وهكذا تتلقى البلدان الأعضاء هذه الوحدات دون مقابل وكأنها مخلوقة من العدم.

فليس لهذه الوحدات وجود مادي وإنما لها وجود محاسبي فهي حسابات دفترية متولدة عن قيود دائنة ومدينة في وقت واحد، ومسجلة في حسابات البنوك المركزية التي تتلقاها وكذلك في حسابات الصندوق الذي يقوم بإصدارها.¹

تقييم دور حقوق السحب الخاصة كأصل احتياطي:

إن الهدف الرئيسي من إنشاء وحدة حقوق السحب الخاصة هو إحلالها محل الدولار الأمريكي والذهب وجعلها الأصل الأساسي كأصل احتياط دولي، كما أن جاذبيتها كأصل احتياطي تتبع من التزام الدول بقبولها، واستخدامها كمعيار لربط العديد من العملات للقدر الكبير من الاستقرار التي تتمتع به هذه الوحدات لأنها لا تتبع أي بلد ولكن ذلك لم يتحقق رغم المحاولات والتعديلات، فرغم تمتع sdr بقدر كبير من الاستقرار كأصل احتياطي دولي، إلا أن الواقع يدل على فشل تحقيق هذا الهدف، ويتضح هذا القصور من خلال تدني النصيب النسبي لحقوق السحب الخاصة sdr إلى إجمالي الإحتياطات عالمياً. والجدول التالي يوضح ذلك

جدول رقم (2): نصيب حقوق السحب الخاصة إلى إجمالي الإحتياطات خلال الفترة 2008-2014

الوحدة: %

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نصيب ح س خ / إجمالي الإحتياطات	0.35	3.68	3.18	2.79	2.58	2.42	2.39

المصدر: عبد القادر بوكريدي ، متطلبات كفاءة إدارة احتياطات الصرف الأجنبي بالبنوك المركزية دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2015-2016، ص 24.

فدورها يبقى هامشياً لأسباب عدة منها:

- قدرة العملات الدولية القوية (الدولار - اليورو) فرض نفسها كعملة احتياط دولي رئيسية فهي تمثل 85% من إجمالي احتياطات الصرف الأجنبي العالمية في سنة 2014.

¹ ياسر الحويش، مرجع سبق ذكره، ص 13.

- لازال الذهب يلعب دورا مهما في تكوين احتياطات الصرف الأجنبي العالمية، حيث شكل الذهب 17.1% من إجمالي احتياطات الدول المتقدمة، و3,2 من احتياطات الاقتصاديات الناشئة والنامية في سنة 2013.

- استخدام sdr حصرا على السلطات النقدية وعدم السماح بتحويل ملكيتها إلى جهات غير رسمية يحد من انتشارها.

- رغم تحديد قيمة sdr بسلة من العملات إلا أن سيطرة الدولار عليها أساسا يجعل من قيمتها تتأثر بالتقلبات المستمرة في الدولار.¹

المبحث الثالث: علاقة سعر الصرف بالاحتياطات الأجنبية

يعتبر سعر الصرف الأجنبي من الأدوات الهامة التي تستخدمها السلطات النقدية والمتمثلة في البنوك المركزية للحد من التقلبات التي قد تطرأ على أسعار الصرف، وسنتطرق في هذا المبحث إلى مختلف أنظمة سعر الصرف وعلاج ما يعرف بظاهرة العلة الهولندية وأخيرا تدخلات البنك المركزي الجزائري في سوق الصرف.

المطلب الأول: أنظمة سعر الصرف والطلب على الاحتياطات الأجنبية

تهتم الدول كثيرا بتكوين قدر ملائم من إحتياطات الصرف الأجنبية في الدفاع عن مستوى سعر الصرف والمحافظة على استقراره.

نظام الصرف الثابت والاحتياطات

يتم تحديد سعر الصرف مسبقا في ظل سعر الصرف الثابت ويكون البنك المركزي ملزما بالحفاظ على هذا السعر وعلى الحدود المرتبطة به، ومن ثم فإن سعر الصرف يمكن ألا يترتب عليه مساواة بين الكميات المعروضة والمطلوبة في السوق، ومن ثم فإن التغيرات في الاحتياطي الرسمي من النقد الأجنبي يجب أن يسد الفجوة في حالة حدوث زيادة في العرض أو الطلب على العملات الأجنبية، ومن ثم يمكن اعتبار التغيرات في احتياطي النقد الأجنبي مقياسا ملائما للفائض أو العجز في المعاملات الدولية،² أما إذا نفذت الاحتياطات فإن السلطة النقدية قد تحاول الاقتراض لإعادة تكوين احتياطات جديدة إذا اقتنعت أن العجز في

¹ عبد القادر بوكريدي ، متطلبات كفاءة إدارة احتياطات الصرف الأجنبي بالبنوك المركزية دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2015-2016، ص 24.

² موردخاي كريانين، الاقتصاد الدولي مدخل للسياسات الاقتصادية، طبعة إنجليزية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 282.

ميزان مدفوعاتها هو عجز طارئ بفعل صدمة مؤقتة داخلية أو خارجية، أما إذا كانت لديها قناعة بأن العجز يعود لأسباب هيكلية في بنية الاقتصاد المحلي أو العالمي، فعندها يصبح الافتراض ليس ذي جدوى وستضطر السلطة إلى التخلي عن دعم سعر الصرف السابق.¹

نظام الصرف الموعوم المدار والاحتياطات

يتطلب من السلطات النقدية في هذا النظام التدخل في سوق الصرف الأجنبية لتجنب الانخفاض أو الارتفاع في قيمة العملة، وضمن هذا المنظور تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها بتواتر على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب على أساس وضعية ميزان المدفوعات.²

نظام الصرف الموعوم والاحتياطات

في ظل نظام الصرف الموعوم فإن سعر صرف العملات يتحدد بتوازن العرض و الطلب في سوق الصرف الأجنبي، فالبلدان التي تقوم بتعويم عملاتها لا تحتاج إلى الإحتفاظ بالاحتياطات ناهيك عن استخدامها لأن الاختلافات في المدفوعات الدولية سيتكفل سعر الصرف بتصحيحها،³ وأكدت الدراسات التجريبية التي وصل لها خان وهيلر في عام 1978، إلا أن التحرك نحو ترتيبات صرف أكثر مرونة يقلل من الحاجة ومن ثم الطلب من قبل الأقطار على الاحتفاظ بالاحتياطات ولاسيما في الدول الصناعية والدول النامية غير النفطية وعليه فإن الحكومات لا تتولى تحديد أو تثبيت سعر الصرف عند أي مستوى معين أو تقيده داخل نطاق محدد مقدما، ولكنها تتدخل للمحافظة على الأوضاع التنظيمية للسوق، وقد يشمل ذلك التدخل إزالة التذبذبات قصيرة الأجل أو لإبراز معدل التحسن أو التدهور لبعض العملات.⁴

المطلب الثاني: أسعار الصرف الحقيقية والاحتياطات

إن ارتفاع أسعار أو مخرجات قطاع الموارد الطبيعية يؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي وتراجع في الإنتاج وصادرات القطاع الصناعي وهذا ما يسمى بالمرض الهولندي والذي سيؤدي في المدى البعيد إلى انخفاض في النمو الاقتصادي

¹ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، مرجع سبق ذكره، ص 114.

² عبد المجيد قدي، الاقتصاد الجزائري والنفط، فرص أم تهديدات، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 07-08 أبريل 2008، ص 116.

³ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، مرجع سبق ذكره، ص 113.

⁴ جيفري فرنكل، المستحدث والمتكامل في دنيا النقد الأجنبي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، سبتمبر 2009، ص 14.

مفهوم العلة الهولندية

تعرف العلة الهولندية أو المرض الهولندي على أنها ظاهرة اقتصادية تعاني منها الدول التي تعتمد في صادراتها على مورد وحيد من مصدر طبيعي وينجر عن ذلك تفاوت في القطاعات الاقتصادية للدول من جراء التدفق الكبير للعملة الصعبة خاصة عند ارتفاع سعر هذه الموارد في السوق الدولية وهذا ما سيؤثر على سعر الصرف الحقيقي.¹

ونتيجة ارتفاع حصيلة الموارد الطبيعية ارتفعت قيمة العملة المحلية في هولندا مما جعل السلع الهولندية المنتجة عالية الثمن في حين أصبحت السلع المستوردة رخيصة في نظر المواطن الهولندي مما قلل من القدرة التنافسية للمنتجات الهولندية في الأسواق العالمية وبالتالي انعكس سلباً على القطاع الخارجي.²

آثار العلة الهولندية:

يمكن تصنيف هذه الآثار إلى اثنتين هما:

2- أثر انتقال الموارد (حركة عوامل الإنتاج)

يأتي هذا الأثر بفعل قابلية احد عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) على الأقل للانتقال بين القطاعات المختلفة وعليه فان عند ازدهر احد القطاعات (قطاع النفط) يزداد الناتج الحدي للعنصر القابل للانتقال الأمر الذي يؤدي إلى اجتذاب ذلك العنصر من القطاعات الأخرى إلى القطاع المزدهر مما يفاقم تراجع باقي القطاعات ويزيد من تقدم قطاع التصدير المزدهر.³

2- أثر الإنفاق

العوائد المالية الناتجة عن التوسع في قطاع ما سيخلق فائض في ميزان المدفوعات مما يساعد على زيادة الدخل القومي وكذا الفردي وبالتالي سيخلق طلب إضافي على السلع الاستهلاكية وكذا الخدمات مما سيؤدي إلى ارتفاع معدل سعر الصرف العملة المحلية مقارنة مع نظيرتها وهذا سيجعل أسعار السلع المستوردة أرخص من غيرها المحلية وعلى اعتبار عقلانية المستهلك فانه سيفضل الأولى عن الثانية وهذا ما

¹ عائشة بلحشر، سعر الصرف الحقيقي التوازني دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014، ص 221.

² مايخ شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العراق، 2010، ص 6.

³ نفس المرجع السابق، ص 15.

سينتج عنه زيادة الواردات على الصادرات فينتقل اقتصاد الدولة من اقتصاد يعتمد على الصناعة إلى اقتصاد يعتمد على التجارة وبالتالي عجز الميزان التجاري وفي الأخير عجز الميزان المدفوعات.¹

احتياطي الصرف وعلاج العلة الهولندية

إذا كانت الثروة المكتشفة حديثاً مؤقتة "مكاسب عابرة" يقوم البنك المركزي بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي بغية حماية القطاعات المعروضة للمخاطر أي تكوين احتياطات صرف الأجنبي حيث يجعل هذا قيمة العملة المحلية أقل مما يمكن أن تكون عليه مما يساعد على عزل الاقتصاد عن الاضطرابات قصيرة الأجل للمرض الهولندي.²

أساليب التحوط من المرض الهولندي

توجد هناك عدة أسباب لحماية القطاع المتأخر، لكن كل واحد منها يعاني من نقائص متجددة في السياسة الاقتصادية للتنمية ومن بين هذه الأدوات:

1- تعقيم المداخل: قد تكون المناعة الكافية من المرض الهولندي هو تعقيم الدخل المتنامية بسرعة في القطاع المزدهر، بحيث أن الحكومة تراكم الإحتياطات الأجنبية وتزودها بإدخارات إضافية، إما بفائض في حسابها الجاري أو من خلال القطاع الخاص.

2- تعقيم الإحتياطات الإضافية: وهنا يجب منع الإحتياطات الإضافية من التنفيذ في الاقتصاد المحلي، وقد سمي Cordon ذلك ب"حماية سعر الصرف" لأنها تتجنب أو تخفض إرتفاع سعر الصرف نتيجة لتأثير الإنفاق، وبالتالي فإن القطاع المتأخر لن يتضرر من مواجهة سعر صرف مرتفع، رغم أن نمو قطاع السلع غير القابلة للمتاجرة قد تمت التضحية به، وعندما لا تتفق الدولة كل مداخل قطاع التصدير فإنها تكون قد خففت من مشكل القدرة الإستيعابية.

3- حماية الأنظمة الإنتاجية: إن المشكلة الأساسية التي يطرحها نموذج المرض الهولندي تتمثل في أن رواج الصادرات يؤدي إلى إرخاء القيد الخارجي، دون أن يشكل هو في حد ذاته عامل تنمية، فالتحسن

¹ محي الدين حداب والحبيب ثابتي، دراسة إحصائية لأثر العلة الهولندية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1980-2013، مجلة الدراسات المحاسبية والإدارية، العدد 2، ديسمبر 2014، الجزائر، ص 108.

² عبد القادر بوكريدي، أثر مستوى احتياطات الصرف على الاقتصاد الكلي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008-2009، ص 72.

الكبير في شروط التبادل سمح للدول المصدرة للمحروقات بأن تتوفر على موارد عالية معتبرة لكن المفارقة تكمن في أن استخدام هذه الموارد أدى إلى تشوهات خطيرة في أنظمتها الإنتاجية.¹

المطلب الثالث: التدخل الرسمي في سوق الصرف لبناء احتياطات الصرف الأجنبية

تعتبر سوق الصرف سوقا مابين البنوك والمؤسسات المالية، حيث تعالج فيها كل عمليات الصرف (بيعا وشراء) العاجلة والأجلة للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية وبكل حرية التحويل، وهي المكان الذي تحدد فيه أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري بكل حرية ووفق قانون العرض والطلب على العملات الأجنبية كما أنها المكان التي تسمح للبنوك المركزية بتدخل لحساب زبائنها أو حسابها الخاص في إطار تسيير الاحتياطات من الصرف الأجنبي وسعر الصرف.²

أنواع التدخل

وتعرف التدخلات في سوق الصرف الأجنبي بأنها تشمل مجموعة من عمليات البنوك المركزية في سوق الصرف الأجنبي، وأساسها هي مبيعات أو مشتريات الأصول الأجنبية التي تهدف إلى التأثير على المستوى أو تقلب سعر الصرف، إذا رأى البنك المركزي أنه هناك انحرافا لمعدل الصرف بشكل مفرط عن توازنه، فإنه يبيع العملة المحلية خلال فترات الضغوط، إلا أن التدخل يمكن أن يأخذ الأشكال التالية:³

1- التدخل المحدود: تسمى معاملات البنك المركزي في سوق الصرف الأجنبي "تدخلًا" إذا تم تعميمها، أي إلغاء تأثير المعاملات المصرفية المركزية على المعروض النقدي والغرض من ذلك هو التأثير على سعر الصرف.

2- التدخل الواسع: بالإضافة إلى ما سبق يشمل أيضا المعاملات الفنية الصغيرة، وشراء احتياطي الصرف الأجنبي الممول عن طريق الاقتراض بالعملة الأجنبية، أو المعاملات الأساسية مثل استخدام الاحتياطات الأجنبية للشراء نيابة عن الحكومة، ومعاملات التدخل التي تهدف أساسا إلى تنظيم كمية الاحتياطات الأجنبية، وخاصة إذا كانت تلقائية أو بناء على القواعد.

3- التدخلات السلبية: هنا البنك المركزي يأخذ العملات الأجنبية مباشرة من الهيئات العامة أو الخاصة خارج السوق، في بعض الحالات نتيجة لمتطلبات التسليم، والسبب التقليدي لمثل هذا التدخل هو أن الحكومة

¹ علي بن قدور، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر 1970-2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013، ص 223.

² مراد عبد القادر، دراسة أثر التغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي 1974-2003، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2000-2011، ص 23.

³ عبد القادر بوكريدي، مرجع سبق ذكره، ص 36.

ترغب في السيطرة على احتياطات النقد الأجنبي، وهناك سبب آخر هو لعزل سوق الصرف الأجنبي من تأثير كبير جدا لتدفقات النقد الأجنبي (أي لكبح تقلبات سعر الصرف).

4- التدخل في سوق الصرف الأجنبي: يهدف بنك الجزائر من خلال تدخله في سوق الصرف إلى تدعيم العملة الوطنية وضمان استقرارها، ولتحقيق هذه الأهداف يقوم البنك بالعمليات الموالية:

- تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميدان الصرف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد، ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف.

- شراء أو بيع أو خصم أو إعادة خصم سندات الدفع المحررة بالعملة الأجنبية.

- إمكانية رهن واسترهان هذه السندات وكذا قبولها كوديعة أو إيداعها لدى هيئات مالية أجنبية.

- الاقتراض والاكتتاب بسندات مالية محررة بعملة أجنبية ومسعرة بانتظام ضمن الفئة الأولى لدى الأسواق المالية الدولية.

- تحديد أهداف سياسة سعر الصرف وكيفية ضبط الصرف.

- التنظيم القانوني للصرف وتنظيم سوق الصرف.

- إدارة وتوظيف احتياطات الصرف.

دوافع التدخل في سوق الصرف الأجنبي: هناك ثلاث محددات رئيسية للتدخل منها:

1- تمهيد التقلبات القصيرة الأجل لسعر الصرف، ولاسيما في الحالات التي يكون فيها سعر الصرف هو مبالغا فيه أو تم التقييم من قبل السلطات النقدية بطريقة خاطئة.

2- تراكم احتياطات الصرف الأجنبي لأغراض وقائية.

3- تراكم احتياطات الصرف الأجنبي لأسباب القدرة التنافسية.

من الأسباب المعلنة من طرف البنوك المركزية للتدخل في سوق الصرف الأجنبي نجد:

• التأثير على مستوى سعر الصرف.

• التأثير على سرعة ارتفاع قيمة العملة أو انخفاضها.

• احتواء تقلب سعر الصرف.

• بناء احتياطات الصرف الأجنبي.¹

¹ عبد القادر بوكريدي، مرجع سبق ذكره، ص 37 ذ.

آلية بنك الجزائر في تسيير احتياطات الصرف

تعتبر وظيفة إدارة الاحتياطات من العملة الأجنبية أهم الوظائف التي يقوم بها بنك الجزائر لما لها من انعكاسات على الاقتصاد الكلي، حيث يقوم بنك الجزائر بإدارة الاحتياطات من العملة الأجنبية القابلة للتحويل وذلك بيعا أو شراء حسب حاجة الطلب والعرض عليها واستخدامها في عمليات التجارة الدولية ويعمل أيضا على المحافظة على استقرار قيمة سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية، ويتم ذلك من خلال الاستثمار في صناديق الأوراق المالية خاصة في الخارج بمعدل عائد قدره حاليا 2% وكذلك استثمارها في شكل سندات لها هامش كبير من الضمانات المقدمة للجزائر، ويعمل بنك الجزائر على تحقيق هدف تعويض تكلفة الفرصة البديلة بإدارة حافظة الأوراق المالية إدارة مربحة دون أن يعرض احتياطاته للخطر انطلاقا من ضمان سلامة رأس المال، وكذلك يعمل على تنويع العملات المشكلة للاحتياطات لتجنب المخاطر الناتجة عن تقلبات أسعار العملات وذلك باختيار عملات مقبولة يكثر استعمالها في الساحة الدولية، كما يتخذ بنك الجزائر إجراءات إدارة الحواظ المالية بزيادة العائدات من كل عملة إلى أقصى حد مع مراعاة التقليل من المخاطر إلى أدنى حد، إذ بظهور الأورو قام بنك الجزائر بإتباع سياسة استقرار سعر الصرف إزاء القيمة الحقيقية للدينار بالموازاة مع اتخاذ إجراءات حذرة في السياسة النقدية من خلال نظام قائم على التثبيت الاسمي الضمني بطريقة تمكنها من المحافظة على استقرار الأسعار واستهداف التضخم، لذلك بقي تأثير ارتفاع الأورو بداية من ماي 2003 على الاقتصاد الوطني محدود، بفضل حسن إدارة احتياطات الصرف من طرف بنك الجزائر.¹

¹ هدى بوحنيك ، دور بنك الجزائر في تسيير العمليات المالية المرتبطة بالخارج، مجلة الباحث، جامعة تبسة، 08-2010، ص ص

خلاصة:

إن إحتياطي الصرف الأجنبي يتمثل في موجودات الدولة من عملات الدول الأخرى والتي تشمل أوراق النقد الأجنبي الودائع بكافة أنواعها، السندات، الذهب، حقوق السحب الخاصة، فضلا عن صافي مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي.

يتراكم احتياطي الصرف الأجنبي من خلال فوائض حساب ميزان المدفوعات، يتكون هذا الاحتياطي من الذهب النقدي، عملات الاحتياطي وهي العملات الدولية وأهمها الدولار الأمريكي الذي يحوز على حصة الأكبر من هذه التشكيلة، اليورو المنافس الأول للدولار، إضافة إلى الجنيه الإسترليني والين الياباني، بالإضافة إلى حقوق السحب الخاصة التي تحتل الريادة في هيكل احتياطات الصرف مستقبلا وهذا نتيجة عدم الاستقرار والتقلبات التي أصبحت تشهدها أسعار صرف العملات الدولية وخاصة الدولار الأمريكي. التدخلات الحكومية لبناء الاحتياطيات من العملة الأجنبية وإدارتها تكون من خلال البيع أو الشراء حسب حاجة الطلب والعرض عليها واستخدامها في عمليات التجارة الدولية ويعمل أيضا على المحافظة على استقرار قيمة سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية وذلك لمواجهة الآثار السلبية التي قد تحدث جراء التقلبات الحادة لسعر الصرف.

الفصل الثالث:

انعكاسات تقلب أسعار الصرف على الاحتياطات

من العملة الصعبة في الجزائر (2000 - 2016)

- المبحث الأول: واقع احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر
- المبحث الثاني: السياسات المتخذة للحفاظ على احتياطي الصرف
- المبحث الثالث: علاقة سعر صرف الدينار بالعملات الرئيسية والاحتياطات

الفصل الثالث: انعكاسات تقلب أسعار الصرف على الاحتياطات من العملة الصعبة في الجزائر (2000-2016)

تمهيد:

يشكل سعر الصرف بالنسبة لكثير من الدول معيارا حقيقيا لقياس مدى نجاح هذه الدول في إدارة الاقتصاد الكلي لذلك فإن الجزائر كغيرها من الدول زاد اهتمامها بنظام صرف الدينار الجزائري مباشرة بعد أزمة سنة 1986 انطلاقا من إحداث إنزلاقات تدريجية للدينار ثم تلتها تخفيضات سرية وعلنية للعملة الوطنية وصولا إلى تبني نظام التعويم المدار وهذا من أجل اقتراح نظام صرف ملائم لحالة الجزائر ومع تحول الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الموجه في ظل النظام الاشتراكي إلى الاقتصاد الحر أو اقتصاد السوق، والتي كان لها أثر فعال على النظام المصرفي الجزائري ككل مكنت الجزائر من تحسين الوضع الاقتصادي مع وضعية مالية جيدة منذ سنة 2000 وذلك بفضل التحكم في تراكم احتياطات الصرف الأجنبي والتسيير الجيد لها من جهة والاستفادة من فرص ارتفاع أسعار البترول من جهة أخرى، ومن أجل رسم خلفية تاريخية في ذهن القارئ حول أسعار وأنظمة الصرف الأجنبي في الجزائر أردنا أن تكون بداية هذا الفصل عبارة عن لمحة تاريخية لمسار النظام النقدي الدولي ومحاولة لرصد محاولات الإصلاح والبدائل المحتملة، لنعرج بعد ذلك لدراسة مصادر تراكم احتياطات الصرف الأجنبي ومستواها الأمثل واستخداماتها وكذلك السياسات المتبعة من قبل الحكومة الجزائرية من أجل الحفاظ على احتياطي الصرف الأجنبي في حين تم تخصيص المبحث الثالث لتبيان العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الرئيسية والاحتياطات.

المبحث الأول: واقع احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر

مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال الجزائر سنة 1962 حيث عرفت خلاله أنظمة تسعيرة الدينار الجزائري والصرف عدة تغيرات تميزت بسياسة الصرف خلالها بمرحلتين أساسيتين؛ تمثلت مرحلة الأولى في نظام الصرف الثابت أما المرحلة الثانية فكانت انتقالية من نظام الصرف الثابت إلى نظام الصرف العائم المسير.

المطلب الأول: تطور نظام الصرف في الجزائر وسعر الصرف الدينار الجزائري من 1964 إلى 2016

عرف الاقتصاد الجزائري تطبيقا لعدة أنظمة لسعر الصرف ارتبطت مجملها بمراحل التنمية بداية من سعر الصرف الثابت إلى سعر الصرف المرن ولقد مر تعديل نظام الصرف بمراحل هي:

الفرع الأول: نظام الصرف الثابت وتسعيرة الدينار 1964-1987

خلال هذه الفترة عرفت الجزائر نوعان من أنظمة الصرف النوع الأول هو نظام تعادل الصرف الثابت، أما الثاني هو نظام التسعير الذي يعتمد على الترجيح، وأن الكيفية التي تمت بها تسعير سعر صرف الدينار خلال هذه الفترة، لم تمكن من تحديد قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية على أساس معايير اقتصادية ومالية، بل هي عبارة عن قيمة إدارية بحتة لا علاقة لها بأداء وكفاءة الاقتصاد الوطني.¹

أولاً: مرحلة تكافؤ الصرف الثابت 1964-1973

بعد التخلي عن النظام الاشتراكي وإتباع الجزائر لاقتصاد السوق كان عليها القيام بعدة إصلاحات في عدة مجالات بما فيها سعر الصرف و في هذه المرحلة كان نظام النقد الدولي أو على الأقل حتى سنة 1971 مسيرا حسب اتفاقيات بروتون وودز وكان كل بلد عضو ملزم بالتصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب الصافي أو بالنسبة للدولار الأمريكي الذي هو نفسه يمثل مقدارا ثابتا من الذهب حيث حددت الجزائر سعر صرف الدينار بما يعادل 0.18 غ من الذهب حسب المادة 02 من القانون رقم 64-111 المتعلق بنظام الصرف، ونصت المادة 03 من القانون السابق على تكافؤ الدينار مقابل الفرنك الفرنسي بحيث 1 دج = 1 ف، واستمر هذا التكافؤ إلى غاية 1969 أين اضطرت السلطات النقدية إلى

¹ علي بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص 126.

الفصل الثالث: انعكاسات تقلب أسعار الصرف على الاحتياطات من العملة الصعبة في الجزائر (2000-2016)

تخفيض قيمة عملتها أمام الدولار الأمريكي، في 08 أوت 1969 تعززت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للفرنك حيث أصبح 1 دج يساوي 1,25 ف ف أو 1 ف ف = 0,888 دج بين أوت 1969 وديسمبر 1973، أدى ضعف العملة الفرنسية في هذه المدة إلى الانخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف عملات تسديد الواردات الجزائرية، ومن هنا تم التخلي عن نظام أسعار الصرف الثابتة وتعميم نظام أسعار الصرف المعمومة، تم تغيير نظام تسعير الدينار الجزائري عشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني 1974-1977، وقد سعى هذا النظام الجديد للتسعير إلى تحقيق هدف مزدوج :

- توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة الدينار تفوق قيمته الحقيقية.
- السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتبنياتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات عنيفة لسعر الصرف وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار الجزائري.¹

ثانيا: مرحلة نظام الترخيص 1974-1987

نظرا لاعتبارات سياسية خرجت الجزائر من منطقة الفرنك الفرنسي وتم تثبيت سعر الصرف إلى سلة واسعة من العملات مكونة من 14 عملة من بينها الدولار الأمريكي مع معاملات ترجيح مرتبطة بالواردات أثناء تعويم أسعار الصرف وأحادية أسعار الصرف لكل المتعاملين على كافة التراب الوطني، وقد تزامن هذا الإجراء أساسا مع المخطط الرباعي الأول (1973 - 1970) وتميزت المرحلة الجديدة بظهور نظام جديد لتسيير الاقتصاد الوطني (التخطيط، التسيير الاشتراكي للمؤسسات، القانون العام للعامل... الخ) كما ظهرت عدة تشريعات وقوانين تحدد طرق الاستثمار وأصبح كل شيء محتكرا من قبل الدولة فأصبحت الإستيرادات خاضعة لما يسمى بالتخصيص الإجمالي للاستيراد أو لإيجارات الاستيراد، أدت هذه العوامل إلى ظهور سوق موازي للصرف مرتبطة أساسا بالفرنك الفرنسي تليه بعض العملات الأخرى، وهذا ابتداء من سنة 1974 والتي شاع انتشارها خاصة مع بداية الثمانينات من القرن العشرين، والجدول الموالي يوضح تطور كل من سعر الصرف الرسمي والموازي في الجزائر.²

¹ يمينة درقال، دراسة تقلبات أسعار الصرف على المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010-2011، ص ص 132، 133.

² مراد عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 29.

الفصل الثالث: انعكاسات تقلب أسعار الصرف على الاحتياطات من العملة الصعبة في الجزائر
(2000-2016)

الجدول رقم (3): يوضح تطور سعر الصرف الرسمي والموازي في الجزائر

الوحدة: دج/فرنك فرنسي

السنوات	1974	1977	1980	1987
السوق الرسمي	1.0	1.3	0.62	0.80
السوق الموازي	1.1	1.5	2.0	4.0

Source: Ahmed henni, Essai sur l'économie parallèle-Cas de l'Algérie, Ed.ENAG 1991, P43.

والفترة الممتدة ما بين 1986 /1987:

أدخل خلال هذه الفترة تعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار الجزائري مقارنة بالطرق السابقة، فأصبح بذلك التغيير النسبي لكل عملة، تدخل في سلة الدينار يحسب على أساس مخرج يساوي معدل الصرف السائد في سنة الأساس (1974) ويعتبر هذا التعديل تمهيدا لسياسة التسيير الحركي لمعدل صرف الدينار التي شرع في العمل بها انطلاقا من مارس 1987.¹

ثالثا: نظام الصرف بين 1987 و1994 والتسيير الآلي لسعر الصرف (مارس 1987)

نتج عن التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986 دخول الاقتصاد الوطني في أزمة تؤكد من خلالها بلوغ النموذج المتبع خلال ما يفوق العشرين محدوديته، مما استوجب إجراء إصلاحات نقدية ومالية جذرية تهدف إلى إعادة الإعتبار إلى وظيفة تخصيص الموارد، وذلك على الصعيدين الداخلي والخارجي، أي أن الإجراءات المتخذة استهدفت تحقيق الاستقرار النقدي في الداخل، وكانت لابد أن تتبعها إجراءات لتحقيق الاستقرار على المستوى الخارجي ولقد تمت عملية تعديل سعر صرف الدينار.² وفقا لما يلي:

1- الإنزلاق التدريجي

قامت السلطات بتنظيم انزلاق تدريجي ومراقب من نهاية 1987 إلى سبتمبر 1991 بسبب ضعف احتياطات الصرف وعبء الدين وخدمته، إذ انتقل من خلالها معدل صرف الدينار من 4,9 دج في نهاية 1984 إلى 17,7 دج مقابل الدولار في نهاية مارس 1991، ولقد عرفت عملية الانزلاق التدريجي تسارعا معتبرا بداية من شهر نوفمبر 1990، وهي المرحلة التي رافقتها إصلاحات اقتصادية الوصول إلى مستوى

¹ هجيرة عبد الجليل، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري "دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011-2012، ص72.

² نفس المرجع السابق، ص72، 73.

الفصل الثالث: انعكاسات تقلب أسعار الصرف على الاحتياطات من العملة الصعبة في الجزائر
(2000-2016)

مقبول لاستقرار الدينار، وفي نهاية أكتوبر 1991، قام مجلس النقد والقرض 90 / 10 بتخفيض قيمة الدينار بنسبة 22% مقابل دولار أمريكي واحد، وذلك بموجب الاتفاق الثاني المبرم مع صندوق النقد الدولي في 03 جوان 1991 مقابل الحصول على مساعدات مالية من جراء تطبيق شرطية صندوق النقد الدولي الواردة في الاتفاقية.¹

الجدول رقم (4): تطور سعر صرف الدينار بالدولار بين 1987-1991

تاريخ عملية الانزلاق	سعر الدينار بالدولار	الملاحظة
نهاية 1987	4,947	بداية عملية الانزلاق التدريجي
سنة 1989	8.032	
نوفمبر 1990	12.11	تسريع عملية الانزلاق تماشيا مع وثيرة تطبيق الإصلاحات
فيفري 1991	16.59	استمرار الانزلاق السريع بهدف استقراره وإمكانية تحرير التجارة الخارجية
مارس 1991	17.76	
أكتوبر 1991	22,64	استقراره عند هذا المستوى لمدة 06 أشهر، تخفيض الدينار بمقدار 22 % بموجب اتفاق FMI واستمرار الوضع إلى غاية سنة 1994

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على بيانات متحصل عليها من مصادر متفرقة

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أعلاه أن عملية الانزلاق التدريجي عرفت تسارعا معتبرا بداية من شهر نوفمبر 1990، وهي مرحلة رافقتها إصلاحات اقتصادية مكثفة وسريعة الهدف منها هو الوصول إلى مستوى مقبول لاستقرار الدينار.

2- التخفيض الصريح 1991-1994: لقد اتخذ مجلس النقد و القرض في نهاية سبتمبر قرار بتخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار ليصل إلى 22,5 دينار للدولار وإلى غاية مارس 1994، ولقد استمر سعر صرف الدينار ثابتا مقابل الدولار ومستقرا لغاية شهر مارس 1994، وسرعان ما أجري تعديل آخر

¹ فاطمة الزهراء بن حمودة، مرجع سبق ذكره، ص 251.

الفصل الثالث: انعكاسات تقلب أسعار الصرف على الاحتياطات من العملة الصعبة في الجزائر
(2000-2016)

تعدى 10% وهذا قبل اللجوء إلى صندوق النقد الدولي وعرفت سنة 1994 تخفيض سعر الدينار ب 40,17% ومنذ 1995 اتبعت نظام الصرف ما بين البنوك في إطار نظام الصرف العائم المسير، ومنذ 1996 عرف سعر صرف الدينار استقرار مقابل الدولار وهذا إلى غاية 2002، إذ بلغ متوسط تغير سعر الصرف حوالي 5%¹، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (5): تخفيض الدينار الجزائري خلال الفترة 1984-1993

العملات الصعبة	سعر صرف الدينار في 1984/01/23	سعر صرف الدينار في 1993/04/18	مقدار الانخفاض %
الدولار الأمريكي	4.8923	23.66	493
الدولار الكندي	3.9511	18.76	475
جنيه إسترليني	7.1906	36.78	511
100 ين ياباني	2.0958	20.81	992
100 مارك ألماني	183.0397	1474.94	805
فرنك فرنسي	0.6029	4.42	733
1000 ليرة إيطالية	3.01873	15.44	511
100 بيزيتا إسبانية	3.1711	20.74	654
100 فرنك سويسري	226.9827	1630.115	718

المصدر: بنك الجزائر.

الفرع الثاني: نظام التعويم المدار (العائم المسير) (من 1994) إلى يومنا هذا:

تميزت هذه المرحلة بمجموعة من الإجراءات تتعلق ببرنامج التعديل الهيكلي الذي كان الهدف منه إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف ويمكن جمع هذه الإجراءات فيما يلي:

- البنوك في جانفي 1996 عن طريق النظام رقم 95-08 المؤرخ في 23 ديسمبر 1995.

¹ فاطمة الزهراء بن حمودة، مرجع سبق ذكره، ص 252.

الفصل الثالث: انعكاسات تقلب أسعار الصرف على الاحتياطات من العملة الصعبة في الجزائر (2000-2016)

- رفع قيود الصرف المدخلة سنة 1992، ومتابعة تحرير الصرف للوصول إلى تحويل الدينار على كل المعاملات الجارية.
- تم العمل فعلياً سنة 1994 بقابلية تحويل الدينار في المعاملات التجارية التي قد شرع فيها منذ سنة 1991.
- ترخيص دفع نفقات السياحة في الخارج في أوت 1997، وتم التطبيق الفعلي لهذا الحق منذ 15 سبتمبر 1997 على مستوى شبانك البنوك والمؤسسات المالية الوسيطة المعتمدة وهذا في حدود سقف سنوي.
- السماح بإنشاء مكاتب للصرف تتعامل بالعملة الصعبة ابتداء من ديسمبر 1996.
- تخفيض سعر الصرف لتضييق الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي ويساعد ذلك في تقليص اللجوء إلى السوق السوداء لكون أن هذا الفارق أصبح في حدود ثلاث فرنكات فرنسية، حيث أن سعر الفرنك الواحد يصل إلى 11 دج في السوق السوداء في أوساط 1999 بينما كان 16 دج أي ما يقارب ضعف السعر الرسمي، وهذا ما أدى إلى وجود كتلة نقدية كبيرة من العملات الصعبة بحوزة الأشخاص وخاصة المهاجرين الجزائريين تدور في فلك السوق الموازي وبالتالي تفضيل الأجانب القادمين إلى الجزائر من صرف عملتهم في السوق الموازي بدلاً من الرسمي بسبب فارق السعر وهذا يعني أن الخسارة تكون مزدوجة بالنسبة للنظام المصرفي وكذا خزينة الدولة حيث أن عمليات الصرف هذه لا تخضع لضريبة في السوق الموازي.
- ويرى الدكتور محمد راتول: لأن سياسة الصرف المتبعة خاصة بعد تطبيق سياسات التعديل الهيكلي المتضمنة ضمن بنودها تخفيض قيمة الدينار الجزائري على مراحل، لم تؤدي إلى خدمة الهدف المتوخى منها وهو تشجيع الصادرات وتقليص الواردات وفقاً لأسلوب المرونات المعروف في تسوية موازين المدفوعات، ولكن بالرغم من هذا أدت إلى تراجع سعر الصرف في السوق الموازي.¹
- والجدول التالي يوضح تطورات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار وذلك من سنة 1994 إلى غاية 2000، فنلاحظ انخفاض سعر الدينار الجزائري خلال السنوات السابقة الذكر وذلك كما يلي:

¹ يمينه درقال، مرجع سبق ذكره، ص 141.

الفصل الثالث: انعكاسات تقلب أسعار الصرف على الاحتياطات من العملة الصعبة في الجزائر
(2000 - 2016)

جدول رقم (6): يوضح تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار من 1994 - 2000

الوحدة: دج/\$

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
سعر دج/\$	36.0590	74.663	54.7490	57.7070	58.7390	66.5740	75.25

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 214.
- شعيب بونوة وخياط رحيمة، سياسة سعر الصرف في الجزائر نمذجة قياسية للدينار الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، ماي 2011، ص 120.

التطور الحديث لتسعير الدينار

إن تطور حالة ميزان المدفوعات بين سنتي 2000 و 2001 مكن من تراكم احتياطات الصرف في حدود 17,96 مليار دولار بعد أن كان يقدر بـ 11,9 مليار دولار هذا التحسن على مستوى الوضعية الخارجية للاقتصاد الجزائري ساهم في تدعيم تطبيق سياسة صرف تتمحور حول استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي ثباتا نسبيا جراء ارتفاع عرض العملات على مستوى الصرف البيئي وكذا نسب التضخم المتواضعة مقارنة بتلك السائدة لدى أهم الشركاء التجاريين للجزائر.

ويمكن إيضاح تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو من خلال الجدول والشكل كما يلي:

الفصل الثالث: انعكاسات تقلب أسعار الصرف على الاحتياطات من العملة الصعبة في الجزائر
(2016 - 2000)

الجدول رقم (7): تطور سعر الدينار مقابل الدولار والأورو (2016-2000)

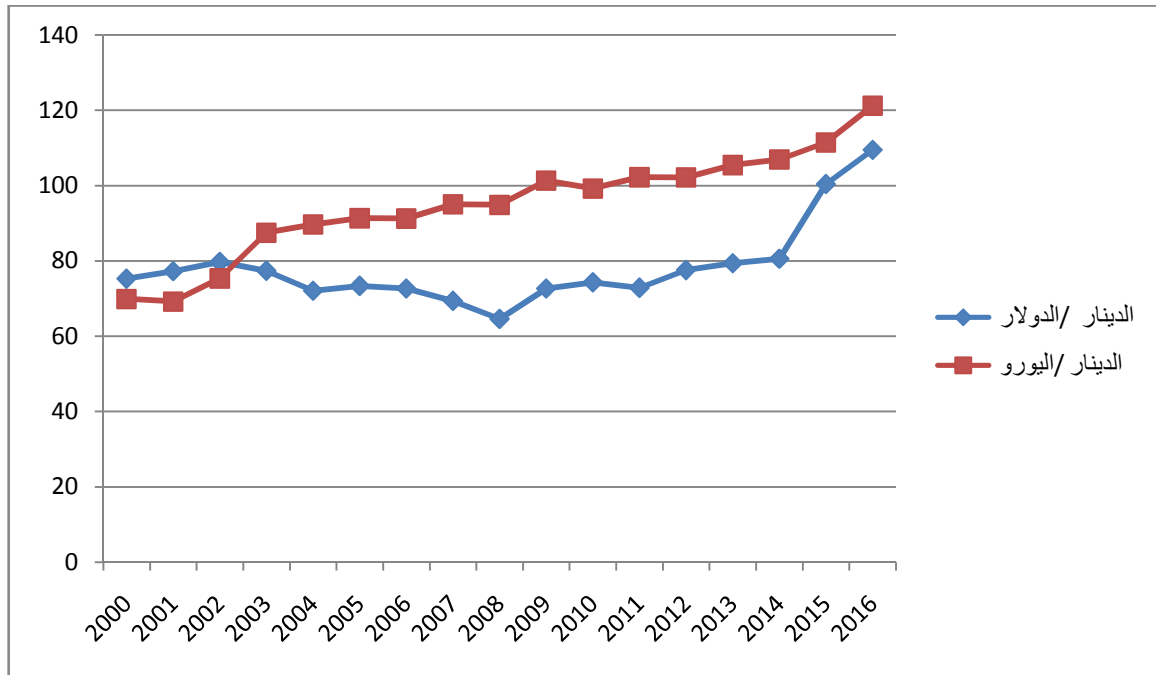
الوحدة: الدينار

السنوات	الدولار / الدينار	اليورو / الدينار
2000	75.2569	69.8738
2001	77.2647	69.2002
2002	79.6850	75.3573
2003	77.3683	87.4644
2004	72.0653	89.6425
2005	73.3669	91.3211
2006	72.6459	91.2447
2007	69.364	95.001
2008	64.581	94.854
2009	72.646	101.297
2010	74.3199	99.192
2011	72.8537	102.215
2012	77.551	102.162
2013	79.380	105.437
2014	80,56	106.9
2015	100.4	111.4
2016	109.47	121.18

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار والنشرات الثلاثية للبنك المركزي 2017.

الفصل الثالث: انعكاسات تقلب أسعار الصرف على الاحتياطات من العملة الصعبة في الجزائر
(2016 - 2000)

الشكل رقم (2): يوضح تطور سعر الدولار مقابل اليورو خلال الفترة 2000 - 2016



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول أعلاه

تراوح سعر الدينار مقابل الدولار خلال 2002 و 2003 و سنة 2004 على التوالي 79,68 و 77,36 و 72,06 أما بالنسبة لعملة الأورو فقد عرفت تحسينا ملحوظا، ونلاحظ ذلك من خال تسعيرة الأورو بدلالة الدينار وفق الفترات المبينة أعلاه إلا أن تأثيرات تدهور الدينار مقابل العملة الأوروبية كانت محدودة بفضل التسيير المحكم للاحتياطات الصرف حيث سمحت التطورات الايجابية والمتواصلة لأسعار النفط خلال سنة 2004 ببلوغه 36 دولار للبرميل بعد ما كانت متوسط السعر في السنة السابقة 28,02 دولار للبرميل بتعزيز وضعية ميزان المدفوعات ومنه احتياطات الصرف التي بلغت 43,1 مليار دولار في آخر العام أي بزيادة تقدر 30,9% عن تلك التي تحققت في سنة 2004، وهي بذلك تشكل ضمانا لتسيير سعر صرف الدينار الذي يتماشى مع الهدف المتمثل في تنافسية الاقتصاد الجزائري وتوازن المدفوعات الخارجية. في سياق اتساع الاقتصاد العالمي وتطور المبادلات الدولية في سنة 2006 ارتفعت أسعار المحروقات بما مقداره 42% لتصل إيرادات الجزائر من هذه المادة 45,59 مليار دولار وعند نفس السنة كان سعر الدينار/أورو 91,24 دينار، أي طرأ تحسنا على قيمة الدينار الجزائري مقارنة بسنة 2004 والسبب يعود إلى ارتفاع الدولار مقابل الأورو في أسواق الصرف بنسبة 12,59%.

الفصل الثالث: انعكاسات تقلب أسعار الصرف على الاحتياطات من العملة الصعبة في الجزائر (2000-2016)

إن تحسين الوضعية المالية الخارجية للجزائر في سنة 2006 ببلوغ رصيد فائض المدفوعات الجارية مستوى الناتج الداخلي الخام في ظل تسديد معتبر للمديونية الخارجية المتوسطة والطويلة الأجل وارتفاع متوسط سعر البرميل الواحد من النفط الخام بمقدار 20,5 % أيضا تطور تسعيرة الدينار خلال هذه الفترة كانت مرهونة كالعادة بأسعار صرف العملات الرئيسية في الأسواق الدولية وبنسب التضخم المحققة لدى أهم الشركاء التجاريين للجزائر، بحيث بلغ متوسط سعر الدولار 72,6464، رغم الظروف الخارجية المتمسمة بالاضطرابات على مستوى أسواق المالية الدولية وبرز متجدد لمستويات معينة من التضخم خلال سنة 2007 فإن الوضعية المالية الخارجية الصافية الناجمة أساسا في ارتفاع أسعار المحروقات شكلت ضمانا للاستقرار والنمو، عرفت سنة 2008 وبالضبط بداية من شهر سبتمبر تفاقم الأزمة المالية الدولية التي بدأت تظهر ملامحها في أوت من السنة السابقة لها فانعكس ذلك الوضع سلبا على الدول ذات الاقتصاديات القاطرة، فانخفض طلبها على الطاقة فاتجهت أسعارها إلى الانخفاض، إذ بلغ سعر البرميل في ديسمبر 35 دولار حيث حققت الإيرادات المتأتية من صادرات المحروقات الجزائرية قفزة نوعية قدرت بحوالي 30 % مقارنة بإيرادات 2007 وبالتالي تحقيق فائض إجمالي على مستوى ميزان المدفوعات في حدود 37 مليار دولار، مكن الجزائر من تكوين تراكم قياسي لاحتياطات صرف رسمية بلغت 143,102 مليار دولار في آخر شهر من سنة 2008 الشيء الذي أتاح لبنك الجزائر المحافظة على سعر صرف فعلي حقيقي للدينار في حدود السعر التوازني المستهدف بتحسين قدر ب 1,58 % سنويا.

شهد عام 2009 اتجاها تنازليا لمستوى أسعار النفط الخام، إذ بلغ متوسط سعر البرميل 61 دولار مقابل 99,97 دولار في 2008 كما عرفت أسعار صرف تذبذب واضحا فانعكس ذلك على الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، تعتبر سنة 2012 أفضل السنوات من حيث عائدات الصادرات من النفط بالنظر إلى تحسن أسعار هذه المادة في الأسواق الدولية ببلوغه متوسط سنوي في حدود 111 دولار/برميل فانعكست هذه الوضعية على عائدات الجزائر من صادرات المحروقات، عرفت قيمة الدينار خلال سنة 2011 ارتفاعا ب 2,1 % بالنسبة للدولار في حين انخفضت ب 3 % بالنسبة للأورو وبقي معدل صرف الدينار مع نهاية 2011 قريبا جدا من مستوى توازنه بارتفاع سنوي قدر ب 0,25 % مقارنة بسنة 2010، ويعتبر هذا الارتفاع الثاني من نوعه بعد ذلك المسجل في 2010 والذي بلغ 2,64 % مقارنة ب 2009 سنة تراجع معدل الصرف الفعلي للدينار 1,6 % حسب الأرقام التي قدمها محافظ بنك الجزائر، أما بالنسبة لسعر الصرف للدينار مقابل اليورو خلال السداسي الأول لسنة 2012 فقد تحسن متوسطه بمعدل 0,43 % مقارنة

الفصل الثالث: انعكاسات تقلب أسعار الصرف على الاحتياطات من العملة الصعبة في الجزائر (2000-2016)

بالفترة نفسها من 2011 في حين عرف متوسط سعر صرف الدينار مقابل الدولار تراجعاً بنسبة 2,82% وعرف سعر الصرف الفعلي الاسمي للدينار ارتفاعاً بنسبة 27,2% خلال نفس الفترة من سنة 2012، حيث بلغ سعر صرف الدينار مقابل الدولار 75.55 دج أما سعر الدينار مقابل الأورو في نفس الفترة بـ 102,16 دج وقد نلاحظ أن قيمة الدينار بالنسبة للدولار انخفضت وشهدت العملة الأوروبية استقرار يرجع السبب وراء ذلك إلى إصدار بنك الجزائر لورقة 200 دينار في بداية جانفي، وعلى الرغم من الإيجابيات التي تكتسبها هذه القطعة المالية الجديدة إلا أنها قد تساهم إلى حد بعيد في تخفيض قيمة العملة أكثر مما هي منخفضة مشيراً إلى أنه في غضون 8 أشهر من سنة 2012 انهارت قيمة الدينار الجزائري بأزيد من 10%.

وفي الفترة 2012-2015 يمكن ملاحظة تدهور قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو بسبب الركود في قطاع المحروقات الذي كانت من أسبابه أزمة منطقة اليورو، وأيضاً سعي السلطة النقدية إلى تقليص الفارق بين سعر صرف الدينار في السوق الرسمية والسوق الموازية، في حين انخفضت قيمة متوسط المعدل السنوي لسعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 8,97% وبلغ متوسط سعر الصرف السنوي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بـ 109,47 دولار/دينار في عام 2016 مقابل 100,46 دولار /دينار في عام 2015 وقد اعتبر هذا الانخفاض إجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، وهذا في فترات انهيار أسعار النفط حيث قدرة سنة 2016 بـ 43 دولار للبرميل، والسبب الغير مباشر هو ثورة الغاز والنفط الصخريين في الولايات المتحدة والتي أدت إلى انخفاض كبير في أسعار النفط في السوق العالمية، وخاصة أسعار النفط الجزائري التي كانت تصدر النفط الخفيف الحلو المماثل في النوعية للنفط الصخري، وأيضاً سعي السلطة النقدية إلى تقليص الفارق بين سعر صرف الدينار في السوق الرسمية والسوق الموازية، كما انخفض سعر الصرف السنوي للدينار مقابل اليورو بنسبة 8,47% في عام 2016 مقارنة مع عام 2015 اجتاز من 111,44 أورو /دينار في عام 2015 مقابل 121,18 أورو/دينار في عام 2016.

الفصل الثالث: انعكاسات تقلب أسعار الصرف على الاحتياطات من العملة الصعبة في الجزائر
(2016 - 2000)

المطلب الثاني: مصادر تراكم احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر

يعتبر احتياطي الصرف في الجزائر المرآة التي تعكس وضعية الحساب الجاري لميزان المدفوعات ومن ثم تعتبر فوائض الميزان التجاري أهم مصدر لتراكم الاحتياطات بالبنك المركزي.¹

الفرع الأول: فوائض الميزان التجاري كمصدر لتراكم الاحتياطات في الجزائر

حقق الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة فائض تجاري بلغ سنة 2012 حوالي 20,17 مليار دولار مقابل 25,96 مليار دولار سنة 2011 ويرجع هذا الانخفاض في الميزان التجاري إلى انخفاض حجم الصادرات وارتفاع حجم الواردات، والجدول الموالي يوضح تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (8): تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري من 2000 إلى 2016

الوحدة: مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصادرات	21,65	19,09	18,71	24,46	32,22	46,33	54,74	60,59	78,63
الواردات	9,17	9,94	12	13,53	18,30	20,35	21,45	27,63	39,47
الميزان التجاري	12,30	9,61	6,7	11,14	14,27	26,47	34,06	24,23	40,23
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	-
الصادرات	45,18	57,09	72,89	71,74	64,71	60,13	34,57	29,31	-
الواردات	39,29	40,47	47,24	50,37	55,02	58,58	51,70	47,08	-
الميزان التجاري	7,78	18,20	25,96	20,17	9,79	0,46	-18,08	-20,13	-

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر 2017.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رصيد الميزان التجاري موجب طول فترة الدراسة كما أن هذا الرصيد في ارتفاع مستمر إلا أنه شهد انخفاضين متتاليين في 2001 و 2002 بمقدار 28,51% و 25,84% على التوالي وهذا راجع إلى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات بسبب أحداث 11 سبتمبر

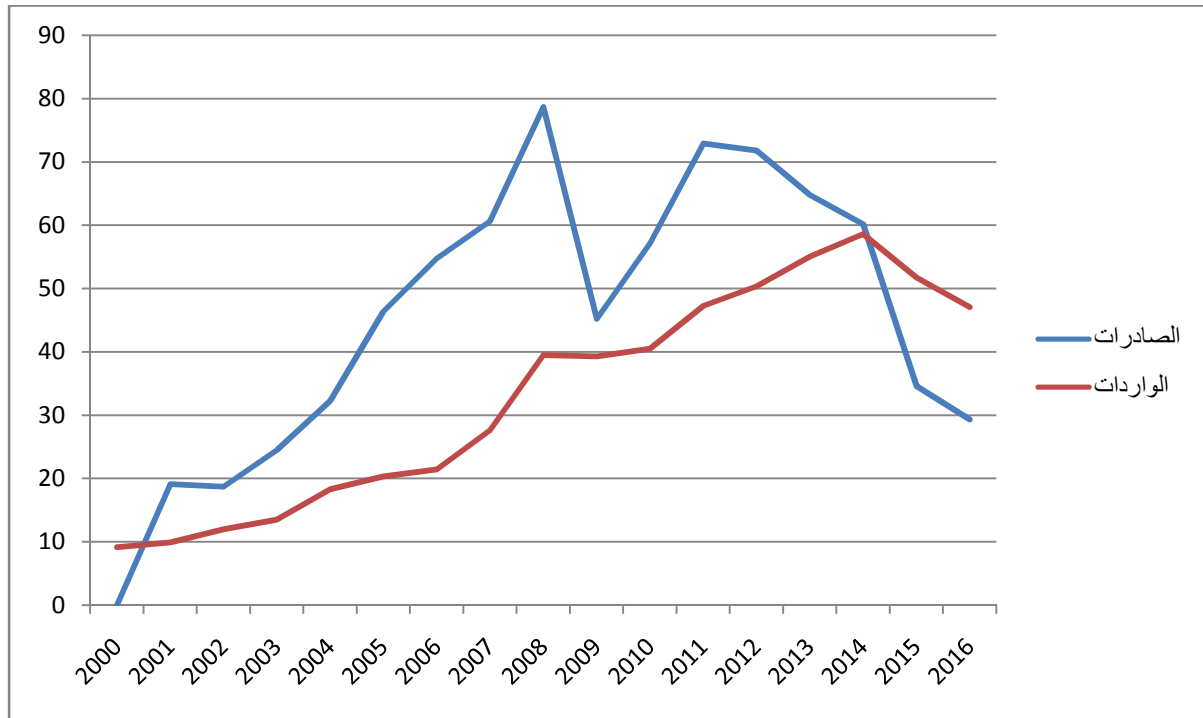
¹ المادة 36 مكرر من الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 04 أوت 2010، المتعلق بالنقد والقرض.

الفصل الثالث: انعكاسات تقلب أسعار الصرف على الاحتياطات من العملة الصعبة في الجزائر (2016 - 2000)

2001 وتداعياتها على الاقتصاد العالمي حيث انخفضت أسعار النفط وتقلص الطلب على المنتجات البترولية، ولكن خلال الفترة من 2003 إلى 2008 عرف رصيد الميزان التجاري منحنى تصاعدي بشكل كبير بلغ أقصاه 40,58 مليار دولار سنة 2008، لينخفض سنة 2009 إلى 7.78 مليار دولار ويرجع هذا الانخفاض أساسا إلى الأزمة المالية العالمية، حيث دخل الاقتصاد العالمي في مرحلة ركود مما أدى إلى انهيار أسعار البترول وبالتالي انخفاض عوائد الصادرات النفطية، بدأ رصيد الميزان التجاري يتعافى وعرف ارتفاعا متواصلا ليصل إلى 25,96 مليار دولار سنة 2011 لينخفض في 2012 حيث قدر بـ 20,17 مليار دولار ويعود هذا الانخفاض إلى انخفاض الصادرات وارتفاع الواردات الأمر الذي انعكس على وضعية الميزان التجاري واستمر في الانخفاض حيث سجل عجزا يقدر بـ 18,08 سنة 2015 و 20,13 مليار دولار سنة 2016 وهذا راجع إلى انخفاض المداخل البترولية نتيجة انخفاض أسعار المحروقات إضافة إلى ضخامة الواردات حيث أن البرامج التنموية المسطرة من طرف الدولة تتطلب سلع وخدمات يتم توفيرها عن طريق الإستيراد.

والشكل التالي يوضح تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 2000 - 2016

الشكل رقم (3): يوضح تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة من 2000 إلى 2016



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه.

الفصل الثالث: انعكاسات تقلب أسعار الصرف على الاحتياطات من العملة الصعبة في الجزائر (2000 - 2016)

نلاحظ من خلال الشكل نمو مستمر لكل من الصادرات والواردات باستثناء الفترة 2001-2002 التي عرفت تدهور في قيمة الصادرات، حيث حققت أعلى مستوى لها في سنة 2008 بـ 78,63 مليار دولار لتتخفف في السنة التي تليها لتصل إلى 45,19 مليار دولار، لتتنعش مجددا ابتداء من 2010 إلى غاية 2016 حيث تقلصت الصادرات وصلت إلى 29,31 مليار دولار سنة 2016، أما الواردات فقد عرفت نموا مستمرا ويعود هذا النمو لعدة أسباب لعل أهمها ارتفاع الطلب الداخلي على السلع والخدمات، ارتفاع أسعار المواد الأولية في السوق الدولية بالإضافة إلى السياسات التنموية المعتمدة من طرف الدولة من خلال برامج دعم النمو ودعم الإنعاش، وانخفاض الدولار مقابل اليورو حيث أثر هذا المنحى التصاعدي للواردات المترافق مع الضعف الهيكلي للصادرات خارج قطاع المحروقات سلبا على الميزان التجاري وهو ما يدل على هشاشة وضعف الاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني: احتياطي الصرف الأجنبي وأسعار البترول

لا أحد ينكر أن هناك ارتباط وثيق بين أسعار النفط ومستوى احتياطي الصرف الأجنبي، فتطور حجم هذا الأخير مرتبط بشكل أساسي بتطور أسعار النفط في الأسواق الدولية وفي الدول المصدرة للنفط وخصوصا الجزائر، والجدول التالي يبين تطور حجم احتياطات الصرف وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2016.

الفصل الثالث: انعكاسات تقلب أسعار الصرف على الاحتياطات من العملة الصعبة في الجزائر
(2016 - 2000)

جدول رقم (9): يوضح تطور حجم احتياطات الصرف وأسعار النفط خلال الفترة من 2000 إلى 2016

الوحدة: مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
سعر البترول الخام	28,50	24,85	25,24	29,03	38,66	54,64	65,85	74,77	99,97
احتياطي الصرف دون الذهب	11,90	17,96	23,11	32,94	43,11	56,18	77,78	110,18	143,1
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
سعر البترول الخام	62,25	80,15	112,94	111,04	108,97	100,23	53,06	45	
احتياطي الصرف دون الذهب	148,91	162,22	182,22	190,66	194,01	178,93	144,13	114,13	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية للبنك المركزي 2017.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه توجد علاقة طردية وارتباط وثيق بين أسعار النفط واحتياطي الصرف، حيث أنه بزيادة أسعار النفط تزداد احتياطات الصرف نلاحظ أيضا انتقال مستوى الاحتياطات من 11,9 مليار دولار سنة 2009 وهذا راجع إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط بعد تعافي الاقتصاد العالمي من آثار الأزمة المالية العالمية سنة 2009 وانخفاض مخزون الولايات المتحدة الأمريكية وزيادة النمو في كل من الهند والصين، وخلال فترة الدراسة نجد أن مستوى احتياطي الصرف الأجنبي في تزايد مستمر ليبلغ أقصى قيمة له مقدرة بـ 194,01 سنة 2013 لينخفض ابتداء من سنة 2014 ليصل إلى 178,93 مليار دولار مقابل 194,01 مليار دولار في 2013 بنسبة انخفاض تقدر بـ 7,77% و 144,13 مليار دولار سنة 2015 مقابل 178,93 سنة 2014 بنسبة انخفاض تقدر بـ 19,44% و 114,13 مليار دولار سنة 2016 مقابل 144,13 مليار دولار سنة 2015 بنسبة انخفاض بنحو 55,5% نتيجة انخفاض أسعار البترول والسبب في هذا يعود إلى زيادة إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وكذلك إلى قرار السعودية بالإبقاء على حصتها باعتبارها المصدر الأكبر للنفط في العالم وتأثير هذه الأخيرة على قرارات منظمة الأوبك، وكذلك ضعف النمو في منطقة اليورو.

الفصل الثالث: انعكاسات تقلب أسعار الصرف على الاحتياطات من العملة الصعبة في الجزائر (2000-2016)

إن هيمنة النفط على الاقتصاد الجزائري تجعله يستجيب لمنطق نظرية المرض الهولندي، والتي تركز أساسا على اعتماد قطاع ما على قطاع معين في تحقيق المداخيل من العملات الأجنبية، وعند نمو هذا القطاع فإن تدفق الأرصدة الأجنبية يؤدي إلى تغيير الأسعار النسبية مما يؤدي إلى تطور هذا القطاع وتراجع القطاعات الأخرى المعرضة للمنافسة، لقد أدى نمو القطاع النفطي إلى تدهور القطاعات الأخرى، فبالقدر الذي تزداد فيه أهمية قطاع النفط في تراكم احتياطي الصرف الأجنبي وفي الناتج المحلي تتراجع القطاعات الأخرى خاصة الفلاحة والصناعة، وأدى الاعتماد على هذا القطاع إلى تزايد وتيرة الاستيراد بتزايد العوائد النفطية.

المطلب الثالث: المستوى الأمثل للاحتياطات الصرف في الجزائر

إن مستوى الاحتياطات تحكمه عدة اعتبارات تختلف من دولة إلى أخرى ولذلك لا يوجد حجم أو مستوى أمثل عام أو مقياس كمي مطلق يصلح لكافة الدول، فالحجم المناسب والأمن من الاحتياطات يجب البحث عنه وتحديد كمي على ضوء واقع كل دولة وما يحيط بها من ظروف ومشكلات ومع ذلك يمكن تقسيم هذا الحجم الملائم والأمن للاحتياطات إلى جزأين أساسيين:

- يمثل الحد الأدنى والضروري للاحتياطات التي يتعين توافرها في جميع الأحوال لمواجهة الاحتياطات الدورية المتوقعة.

- يمكن أن نطلق عليه الأرصدة أو احتياطات التحوط وهو يتمثل في تلك الأصول التي يمكن اللجوء إليها عند الضرورة لمواجهة أية صدمات غير متوقعة في ميزان المدفوعات، ويمكن أن يكون أقل سيولة من الجزء الأول.¹

الفرع الأول: مؤشر تغطية الاحتياطات للواردات

يعتبر الكثير أن أفضل مؤشر للحكم على مدى كفاية الاحتياطات في الاقتصاد الجزائري هو المؤشر الذي يقيس عدد أشهر الواردات التي تغطيها الاحتياطات، باعتبار الاقتصاد الجزائري يتميز بدرجة عالية من التنوع للواردات، حيث يعتبر أن عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطات والتي تعتبر كافية في الاقتصاد الجزائري هي ستة أشهر، فالأزمات المتلاحقة لموازن مدفوعات الدول أدى إلى الإهتمام بدراسة

¹ بلقاسم زايري، كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة وهران، الجزائر، ص 57.

الفصل الثالث: انعكاسات تقلب أسعار الصرف على الاحتياطات من العملة الصعبة في الجزائر
(2016 - 2000)

محددات اتجاه الواردات على أساس أن الطلب على الواردات مرتبط بالضغط على الموارد المحلية واستخدام الاحتياطات الدولية المتاحة فالدول النامية ومنها الجزائر تستجيب الواردات بشكل خاص للمتاح من احتياطات الصرف الأجنبي لدى البنوك المركزية، وبدرجة أكبر من استجابتها لمستوى الدخل، حيث أن المصدر الرئيسي لتمويل الواردات في تلك الدول هو ما يوجد من احتياطات صرف أجنبي.¹

يوضح الجدول التالي عدد أشهر الواردات التي تغطيها احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر 2000-2016.

جدول رقم (10): يوضح عدد أشهر الواردات التي تغطيها احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر
2016 - 2000

السنة	الاحتياطات بدون الذهب	الواردات	التغطية بالأشهر
2000	11.90	9.173	12.19
2001	17.96	9.940	18.08
2002	23.11	12.009	19.14
2003	32.94	13.534	24.34
2004	43.11	18.308	23.72
2005	56.18	20.357	27.36
2006	77.78	21.456	36.66
2007	110.18	27.631	39.73
2008	143.10	39.479	34.99
2009	148.91	39.294	36.40
2010	162.22	40.473	38.32
2011	182.22	47.247	36.76
2012	190.66	50.376	36.66
2013	194.01	55.028	35.40
2014	178.93	58.580	30.08
2015	144.13	51.702	27.17
2016	114.13	47.089	22.74

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نشرات البنك المركزي 2017.

¹ سهيلة مواكبي، محددات الطلب على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر دراسة قياسية للفترة من 1990 - 2011، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة حسينية بن بوعلوي، الشلف، 2013-2014، ص 103.

الفصل الثالث: انعكاسات تقلب أسعار الصرف على الاحتياطات من العملة الصعبة في الجزائر (2000-2016)

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل تغطية الاحتياطات للواردات عرفت تحسنا ملحوظا، فبعدما كانت الجزائر غير قادرة على تغطية الحد الأدنى ل وارداتها (03 أشهر) أصبحت في السنوات الأخيرة قادرة على تغطية أكثر من ستة أشهر للواردات، حيث بلغت في سنة 2000 ما مقداره 12 شهرا من استيراد لتصل إلى نسبة قياسية في سنة 2010 إلى 38.32 شهر أي ما يعادل تقريبا 3 سنوات، وتعتبر مدة المبالغ فيها كثيرا مقارنة بمعايير كفاية الاحتياطات، وترجع هذه النسبة العالية إلى التحسن في الحساب الجاري الناتج عن الارتفاع المتواصل لأسعار النفط، وفي سنة 2014 إلى غاية 2016 نلاحظ تراجع في حجم الواردات وانخفاض في مستوى الاحتياطات الرسمية واستنزافها بشكل كبير وذلك بفعل صدمة أسعار النفط واستمرارية انخفاض سعر البترول في السوق الدولية سنة 2014 بحيث انخفض متوسط السعر السنوي للبرميل من النفط الخام من 100,23 دولار للبرميل إلى 53,06 دولار للبرميل في 2015، أي انخفاض قدره 47,1 دولار ورغم ذلك بقيت الاحتياطات الرسمية للجزائر قادرة على تغطية الحد الأدنى ل وارداتها وأكثر.

الفرع الثاني: مؤشر الاحتياطات إلى عرض النقود

يقيس هذا المؤشر كمية رؤوس الأموال التي يمكن للأفراد تحويلها إلى خارج، وبالتالي يستخدم كإنداز مبكر لوقوع الأزمات المالية.¹ ويمكن توضيح العلاقة بين الاحتياطات وعرض النقود من خلال الجدول التالي:

¹ سهيلة مواكبي، مرجع سبق ذكره، ص 106.

الفصل الثالث: انعكاسات تقلب أسعار الصرف على الاحتياطات من العملة الصعبة في الجزائر
(2016 - 2000)

جدول رقم (11): تطور الاحتياطات إلى عرض النقود في الجزائر 2000-2016

الوحدة: مليار دينار / %

السنة	الكتلة النقدية	الاحتياطات/ عرض النقود (%)
2000	2022.5	44.27
2001	2473.5	56.10
2002	2901.5	63.46
2003	3299.5	77.23
2004	3644.4	85.24
2005	4070.5	101.25
2006	4827.6	117.04
2007	5994.6	127.49
2008	6956.0	132.85
2009	7178.7	150.69
2010	8162.8	147.69
2011	9929.2	133.70
2012	11015.1	134.23
2013	11941.5	128.96
2014	13686.8	105.31
2015	13704.5	105.59
2016	13816.3	90.42

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية للبنك المركزي 2017.

من الجدول أعلاه يتضح أن قيمة المؤشر قد عرفت تطورا متواصلا حيث انتقلت من 44,27% عام 2000 لتتعدى 100% عام 2005 ثم لتستقر عند 150% عام 2009 وهو ما يعني أن قيمة هذا المؤشر قد تجاوزت بكثير الحد الأمثل الذي وضعته المعايير الدولية وهي ألا يقل عن 20% إلا أنه استثناء سنة 2009 قد أدت الصدمة الخارجية إلى انخفاض تاريخي لوتيرة التوسع بنسبة 3%، ليرجع التوسع النقدي للارتفاع بداية من سنة 2010 إلى سنة 2011 ليبلغ 14% مع تباطؤ الوتيرة سنة 2012 و2013 في

الفصل الثالث: انعكاسات تقلب أسعار الصرف على الاحتياطات من العملة الصعبة في الجزائر
(2016 - 2000)

وقت يتميز بارتفاع طفيف في حجم الاحتياطات الرسمية، ليواصل تراجعها في سنة 2014 إلى غاية سنة 2016 وهذا بسبب انخفاض دور موارد قطاع المحروقات.

الفرع الثالث: مؤشر الاحتياطات إلى إجمالي الدين الخارجي

يستعمل هذا المؤشر لقياس قدرة البلد على الوفاء بالتزاماتها، ويعتبر من أهم المؤشرات لتقييم كفاية الاحتياطات لتغطية الدين الخارجي.¹ ويوضح الجدول التالي مؤشر تغطية الاحتياطات إلى إجمالي الدين الخارجي في الجزائر.

جدول رقم (12): يوضح تطور الاحتياطات إلى إجمالي الدين الخارجي في الجزائر من 2000 إلى 2016

الوحدة: مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
إجمالي الدين الخارجية	25.261	22.571	22.642	23.353	21.821	17.191	5.603	5.606	5.585
إجمالي الاحتياطات / إجمالي الدين	0.47	0.79	1.02	1.41	1.97	3.27	13.88	19.65	25.62
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	-
إجمالي الدين الخارجية	5.687	5.560	4.405	3.676	3.396	3.735	3.021	3.849	
إجمالي الاحتياطات / إجمالي الدين	26.18	29.17	41.36	51.86	57.12	47.90	47.70	29.56	

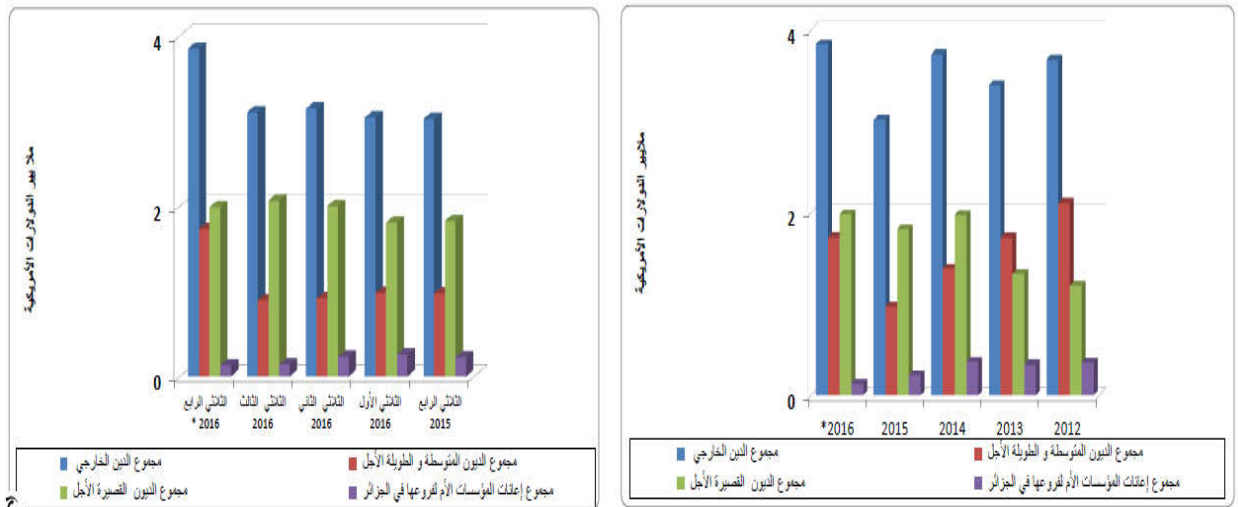
المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على النشرات الثلاثية للبنك المركزي 2017.

¹ سهيلة مواكبي، مرجع سبق ذكره، ص 104.

الفصل الثالث: انعكاسات تقلب أسعار الصرف على الاحتياطات من العملة الصعبة في الجزائر (2000-2016)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل تغطية الاحتياطات للدين الخارجي قد حقق تحسنا ملحوظا، حيث شهد تطورا مستمرا وتدرجيا لنسبة تغطية الاحتياطات للديون الخارجية خلال السنوات الأولى مع ارتفاع حجم الاحتياطات الرسمية للبلد من 2000 إلى 2005 حيث قامت الجزائر في سنة 2004 باستعمال احتياطاتها لتسديد ديونها الخارجية مسبقا ثلثها تغطية قوية ونسبة جد مرتفعة في مؤشر التغطية خلال الفترات من (2006-2013) ليصل في 2013 لمعدل 57,12% وهي أعلى نسبة ملاحظة خلال فترة الدراسة ثم ينخفض ليستقر خلال 2014 و2015 في حدود 47% بسبب انخفاض أسعار النفط من نفس السنة والذي أدى إلى تقلص في حجم الاحتياطات لتشهد سنة 2016 انخفاضا حادا بلغ 29,56%، كما يبين التمثيل البياني الموالي ملخص عن تطورات مختلف أنواع الديون الخارجية بما فيها الديون القصيرة، المتوسطة والطويلة الأجل بالنسبة لمجموع الديون الخارجية خلال الفترات 2012-2016.

الشكل رقم (4): يوضح تطورات مختلف الديون الخارجية خلال الفترة 2012-2016



الشفرة الإحصائية الثالثة - مارس 2017

المصدر: بنك الجزائر

المطلب الرابع: استخدامات احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر

ضمن القوانين التي وردت بالأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والعرض، لبنك الجزائر بإدارة وتسيير احتياطي الصرف الأجنبي بالطريقة التي يراها صحيحة ومناسبة بهدف تحقيق مصلحة الاقتصاد، لهذا فقد كانت مجالات استعمال احتياطي الصرف الأجنبي متعددة وهي:

الفصل الثالث: انعكاسات تقلب أسعار الصرف على الاحتياطات من العملة الصعبة في الجزائر
(2000-2016)

الفرع الأول: التسديد المسبق للديون الخارجية

تمتلك الجزائر حجم كافي من احتياطات الصرف الأجنبية فهي قادرة علي الوفاء بالتزاماتها الخارجية وتشتمل هذه المعالجة تقديم تمويل جديد وأشكال شتى من إعادة هيكلة الدين بما في ذلك تخفيض قيمة الدين وخدمته، وهذا ما لجأت إليه الجزائر في البداية ثم التفاوض مع المؤسسات الخارجية.

وفي الجدول الموالي نحاول أن نعرض مقارنة بسيطة بين نسب الفوائد التي تحصلت عليها من توظيف جزء احتياطاتها في سندات الخزنة الأمريكية ونسب الفوائد التي تدفعها علي ديونها الخارجية.

جدول رقم (13): المقارنة بين أسعار الفائدة علي سندات الخزنة الأمريكية وأسعار الفائدة علي الديون الخارجية:

الوحدة: %

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
أسعار الفائدة علي سندات الخزنة الأمريكية	6	5	4,6	4	4,2	4,3
أسعار الفائدة علي الديون الخارجية	6,6	6,4	5,4	4,8	4,8	

المصدر: الطيب أحمد محمد محمدي، إدارة احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر (الواقع والتحديات)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف 2007-2008، ص156.

من خلال الجدول نلاحظ أن أسعار الفائدة علي الديون الخارجية أعلى من أسعار الفائدة علي سندات الخزنة الأمريكية، في هذه الحلة ستكون تكلفة حيازة الاحتياطات من خلال التوظيف في سندات الخزنة الأمريكية اكبر من تكلفة سداد الدين الخارجي قبل أجاله المحددة، ونظرا لارتفاع أسعار البترول استغلت الجزائر الطفرة المالية التي عرفتها، فقررت السلطات الجزائرية في سنة 2004 التسديد المسبق للديون الخارجية باعتبارها التكلفة البديلة لحيازة احتياطاتها قصد المحافظة على جدارتها الائتمانية، وقد تسارعت وتيرة التسديد عندما وقعت الجزائر في 11 ماي 2006 اتفاق متعدد الأطراف مع نادي باريس يسمح لها بالتسديد المسبق لديونها الثنائية والمقدرة ب 7,9 مليار دولار أمريكي، وفي نهاية جوان 2006 تم تسديد ما مقداره 4,3 مليار دولار من نادي باريس، وهكذا اقتربت الجزائر أن تتحول من دولة مدينة إلى دولة دائنة بعد اتخاذها قرار التوقف عن الاستدانة الخارجية وسداد كل ديونها.

الفصل الثالث: انعكاسات تقلب أسعار الصرف على الاحتياطات من العملة الصعبة في الجزائر
(2000-2016)

الوضع الحالي للديون الخارجية الجزائرية:

بالنسبة لهيكل الدين الخارجي نلاحظ انخفاض في الديون المتوسطة والطويلة الأجل، أي أن نقطة التحول سنة 2006، حيث شهدت انخفاضا بشكل كبير من 16,48 مليار دولار سنة 2005 إلى 5,062 مليار دولار سنة 2006، وكان ذلك بسبب انتهاء الجزائر لسياسة الدفع المسبق لديونها الخارجية، ثم تواصل انخفاضها ولكن بوتيرة ضعيفة ليبلغ أدنى مستوى له سنة 2015 بمبلغ قدر ب 0,97 مليار دولار أما بالنسبة للدين الخارجي قصير الأجل فقد سجلت نموا متزايدا ابتداء من سنة 2007 بعد أن انخفض سنة 2006 إلى 505 مليون دولار مقابل 707 مليون دولار سنة 2005 ليصل في 2010 مستوى 1,778 مليار دولار، ثم انخفض مجددا سنة 2011 (1,142 مليار دولار)، ثم ارتفع في السنوات التي تليها 2012، 2013، 2014، 2015، 2016 وكانت على التوالي 1.205 مليار دولار، 1,328 مليار دولار، 1,823 مليار دولار، 1,986 مليار دولار، وهذا الارتفاع في الدين قصير الأجل راجع إلى ارتفاع الواردات.

الجدول رقم (14): تطور هيكل الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة 2000-2016

الوحدة: مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
ديون خارجية									
طويلة ومتوسطة الأجل	25.08	22.31	22.54	23.20	21.41	16.48	5.06	4.88	4.28
قصيرة الأجل	0.173	0.260	0.102	0.150	0.410	0.707	0.541	0.717	1.303
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
ديون خارجية									
طويلة ومتوسطة الأجل	3.92	3.27	2.83	2.10	1.72	1.38	0.97	1.73	
قصيرة الأجل	1.492	1.778	1.142	1.205	1.328	1.975	1.823	1.986	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على النشرات الثلاثية للبنك المركزي 2017.

الفصل الثالث: انعكاسات تقلب أسعار الصرف على الاحتياطات من العملة الصعبة في الجزائر (2000-2016)

الفرع الثاني: إنشاء صندوق ضبط الموارد والمساهمة في تمويل برنامج الإنعاش الاقتصادي

نظرا لتقلبات أسعار البترول وعدم اليقين المرتبط بها قررت السلطات إنشاء صندوق رسمي بالإضافة إلى إقرار برامج الإنعاش الاقتصادي من أجل جذب الاستثمار، كل هذا يهدف إلى امتصاص فائض الجباية البترولية.

أولاً: صندوق ضبط الموارد

1- تعريف صندوق ضبط الموارد: يعتبر صندوق ضبط الموارد إحدى الآليات المستحدثة بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000، وهو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة وبالضبط حساب تخصيص خاص رقم 103-302، واهم ما يميز هذه الحسابات أنها مستقلة عن الموازنة العامة أي أنها لا تخضع لقواعد ومبادئ إعداد وتنفيذ الميزانية العامة أنها لا تخضع لرقابة البرلمان ويقيد في هذا الحساب.¹

أ- جانب الإيرادات:

- فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية.

- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بالصندوق.

ب- جانب النفقات:

- ضبط النفقات وتوازن الميزانية.

- تخفيض الدين العمومي.²

2- إنشاء صندوق ضبط الموارد: يعتبر صندوق ضبط الموارد إحدى الآليات المستحدثة أنشئ بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000 بعد أن سجلت الجزائر فوائض مالية معتبرة ناتجة عن الارتفاع القياسي لأسعار النفط، حيث حقق رصيد الموازنة العامة فائض قدره 400 مليار دينار جزائري بسبب ارتفاع إيرادات النفط إلى 1213.2 مليار دينار جزائري، بحيث يعمل الصندوق على امتصاص الفوائض الجبائية البترولية

¹ نبيل بوفليح، فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، دورية سداسية، جامعة الشلف، العدد 4، السداسي الثاني، 2010، ص 85.

² سهيلة مواكني، مرجع سبق ذكره، ص 111.

الفصل الثالث: انعكاسات تقلب أسعار الصرف على الاحتياطات من العملة الصعبة في الجزائر (2000-2016)

التي تفوق السعر المرجعي، وكان الهدف من إنشائه ضمان تمويل النفقات العامة في حال حدوث نقص في الإيرادات العامة.¹

3- التعديلات التي أدخلت على الصندوق خلال سنتي 2004-2006

حيث شملت العناصر التالية:

- أ- **مصادر تمويل الصندوق:** لقد أضاف قانون المالية لسنة 2004 تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية، لتكون مصدرا من مصادر تمويل الصندوق.
- ب- **أهداف الصندوق:** عدل قانون المالية التكميلي لسنة 2006 الهدف الرئيسي للصندوق ليصبح كالاتي: تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري، ومنه قد وسع عجز الموازنة العامة ليشمل تمويل عجز الخزينة العمومية، كما أن السبب السابق يتمثل في انخفاض الجباية البترولية إلى مستوى أقل من تقديرات قانون المالية، وهو ما يعني أن الهدف من إنشاء صندوق ضبط الإيرادات يتمثل في تمويل عجز الخزينة العمومية، وبالتالي الموازنة العامة للدولة، أما رصيد الصندوق فقد تم تحديد سقف لنفقات الصندوق لا يمكن تجاوزه وهو ما يؤكد رغبة الحكومة في جعل الصندوق أداة مستدامة لتعديل وضبط الموازنة العامة للدولة على المدى البعيد.²

4- تطور وضعية صندوق ضبط الموارد

لقد سجلت وضعية صندوق ضبط الموارد تطورا ملحوظا منذ إنشائه، وهذا راجع بالأساس إلى ارتفاع أسعار النفط، حيث أن رصيد صندوق ضبط الموارد يعتمد على فوائض قيمة الجباية البترولية، ويمكن أن تقسيم تطوره إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى من 2000 إلى 2005: خلال هذه المرحلة اقتصر نشاط الصندوق على سداد الدين الداخلي والخارجي بمبلغ يقدر ب 1202168 مليار دينار دون استخدامه في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة باستثناء سنتي 2001 و2002 سجل رصيد الصندوق تراجع طفيف، ويرجع السبب إلى ارتفاع أسعار النفط وتجاوزها السعر المرجعي المحدد.

المرحلة الثانية من 2006 إلى 2016: بداية من سنة 2006 ونتيجة للتعديلات التي أدخلت على الصندوق شهدت السنوات من 2006 إلى 2009 استخدام موارد الصندوق لتمويل عجز الخزينة العمومية

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 6، 7.

² نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص ص 85، 86.

الفصل الثالث: انعكاسات تقلب أسعار الصرف على الاحتياطات من العملة الصعبة في الجزائر (2000-2016)

فبالإضافة إلى مساهمته الفعالة في تخفيض حجم المديونية العمومية، هذا ما أدى إلى زيادة حجم احتياطي الصرف الأجنبي، وبدوره أدى إلى تحقيق الجباية البترولية للحد من ارتفاع حجم السيولة النقدي والذي ينتج عن التوسع في الطلب الحكومي.¹

ثانيا: المساهمة في تمويل برنامج الإنعاش الاقتصادي

لقد تم تخصيص جزء كبير من الاحتياطات الأجنبية لتمويل برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر من خلال:

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: خلال الفترة 2001 إلى 2004 حيث خصص له مبلغ 7 مليار دولار، وجه أساسا للمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية.

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي: خلال الفترة 2005 إلى 2009 خصص له أكثر من 150 مليار دولار، يشمل هذا البرنامج خمس محاور رئيسية كبرى كما يلي:

- تحسين ظروف معيشة السكان 45,5%.

- تطوير المنشآت الأساسية 40,5%.

- دعم التنمية الاقتصادية 8%.

- تطوير الخدمة العمومية 4,5%.

- تطوير تكنولوجيا الاتصال 1,1%.

3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2010 إلى 2014 حيث قدر الغلاف المالي لهذا البرنامج 21214 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار ويشمل شقين:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها بمبلغ 130 مليار دولار.

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 156 مليار دولار.²

إن هذا الحجم المعتبر من الإعتمادات المالية لتنفيذ هذه البرامج كان من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- تفعيل الطلب لاحتواء آثار السياسة الإنكماشية وتحقيق الإنعاش الاقتصادي وعدم النمو.

¹ سهيلة مواكني، مرجع سبق ذكره، ص 114.

² محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، دورية سنوية، جامعة ورقلة، العدد 10، 2012، ص 147.

الفصل الثالث: انعكاسات تقلب أسعار الصرف على الاحتياطات من العملة الصعبة في الجزائر (2000-2016)

- تخفيض معدلات البطالة ودعم الأنشطة المستحدثة لمناصب الشغل وتوفير فرص العمل.
- محاربة الفقر والمشاكل المرتبطة به وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين الظروف الإجتماعية.
- تحقيق التوازنات الجهوية والتنمية الإقليمية والمحلية وتحسين الخدمات العامة.¹

الفرع الثالث: التوظيف في سندات الخزنة الدولية

يقوم البنك المركزي بإدارة وتسيير احتياطات الصرف من العملات الصعبة، حيث تتمثل الأهداف المتبعة في هذا المجال كالتالي:

الحفاظ على قيمة رأس المال: التقليل من خطر خسارة القيمة السوقية للأصول بالاحتفاظ على محفظة متنوعة من الأصول ذات النوعية الرفيعة وبتطبيق ممارسات ملائمة لتخفيف المخاطر.

الإحتفاظ بمستوى عالي من السيولة: توظيف الإحتياطات في الأصول بتاريخ استحقاق قريب أو التي يمكن إعادة بيعها بسرعة دون فقدان القيمة.

الحصول على المردود الأمثل: أي الحصول على أفضل مردود ممكن مع احترام الأهداف المتعلقة بالأمن والسيولة.²

ركز البنك المركزي في إدارته للإحتياطي على عنصر الأمن والسيولة بالدرجة الأولى، ثم العائد المعدل حسب المخاطر كما جاء على لسان محافظ البنك أنها تحتفظ بنسبة من احتياطياتها على شكل سندات الخزنة الأمريكية وتوظيفات متمثلة في ودائع مصرفية في بنوك دولية أو الاكتتاب في الهيئات المالية الدولية متعددة الأطراف.

أما فيما يخص حجم الإحتياطي الموظف في سندات الخزنة الأمريكية قد تضاربت الآراء حوله، وبسبب غياب المصادر الرسمية ونقص المعلومات بخصوص هذا الأمر، إلا ما ورد في التقارير الصحفية أو تصريحات الخبراء الإقتصاديين، تشير بعض التصريحات في لقاء خاص مع محافظ بنك الجزائر أن ما يقارب 90% من عمليات توظيف الإحتياطات موظفة في الخارج، حيث تم توظيف 55% منها في شكل أدونات الخزنة الأمريكية بنسب لا تتعدى 4% أما النسبة المتبقية موظفة في شكل سندات أوروبية ذات السمعة الجيدة ومدتها 10 سنوات وجزء مودع لدى بنوك كبيرة ذات السمعة الجيدة.

¹ صالح صالح، تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الإقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية وإستراتيجية النمو غير المتوازن من 2001-2014، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 13، 2013، ص ص 11، 12.

² محمد لكساصي، التطورات الاقتصادية والنقدية في 2010، عرض التقرير السنوي 2010، بنك الجزائر، 25 أوت 2011، ص 02.

الفصل الثالث: انعكاسات تقلب أسعار الصرف على الاحتياطات من العملة الصعبة في الجزائر (2000-2016)

ومن ناحية أخرى يرى وزير المالية بأن توظيف غالبية الأموال على شكل سندات الخزنة يلحق ضرر بتلك الأصول من ناحيتين: الأولى التقلبات التي يشهدها سعر صرف الدولار مقابل اليورو وهذا منذ إطلاق التعامل باليورو، والثانية معدل التضخم السائد في الولايات المتحدة الأمريكية مما يؤثر على القيمة الحقيقية للاحتياطات.

المبحث الثاني: السياسات المتخذة للحفاظ على احتياطي الصرف

تعد سياسة تخفيض قيمة العملة إحدى السياسات الهامة التي يفرضها الصندوق النقد الدولي على الدول النامية التي تعاني موازين مدفوعاتها من إختلالات مؤقتة عارضة أو هيكلية مزمنة، والجزائر من الدول النامية التي اعتمدت سياسة تخفيض قيمة العملة لمواجهة بعض مشاكلها.

المطلب الأول: سياسة تخفيض العملة

سنوضح من خلال هذا المبحث مفهوم سياسة تخفيض العملة كما سنبرز أهم الأسباب والأهداف المرجوة منها بالإضافة إلى آليات التخفيض وتأثير هذه السياسة على احتياطي الصرف

الفرع الأول: مفهوم سياسة تخفيض العملة

يقصد بتخفيض قيمة العملة تخفيض المحتوى الذهبي الرسمي المحدد لوحدة النقد في إطار نظام أسعار الصرف الثابتة، فمثلا إذا كان المحتوى الذهبي لعملة ما يساوي 1 غ وأن الجهات المختصة قررت تخفيض هذا المحتوى الذهبي بمقدار 10% فإن القيمة السوقية لهذه العملة ستتنخفض بمقدار 10% مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى، فتخفيض قيمة العملة هو إجراء تقوم به السلطة النقدية بغية تغيير الصرف الأجنبي للعملة المحلية إزاء العملات الأجنبية الأخرى.¹ ويمكن تحديد نسبة انخفاض القيمة الخارجية للعملة المحلية من خلال الصيغة الرياضية التالية:

$$\text{نسبة انخفاض العملة} = (\text{السعر الجديد للعملة} - \text{السعر القديم للعملة}) / \text{السعر القديم للعملة}.$$

كما أن التخفيض هو إجراء تقرره دولة ارتفعت أسعارها ارتفاعا تضخميا، بحيث أصبحت تحدد لعملتها سعريين في سوق الصرف، سعر مرتفع تحده الدولة وسعر منخفض يتحدد طبقا لظروف الطلب والعرض، في إطار اتفاقيات برووتين وودز فإن تغيير أو إعادة النظر في قيمة العملة يعتبر كإجراء لا يمكن اتخاذه إلا

¹ عرفان تقي الحسني، مرجع سبق ذكره، ص 151.

الفصل الثالث: انعكاسات تقلب أسعار الصرف على الاحتياطات من العملة الصعبة في الجزائر
(2016 - 2000)

في حالة العجز الأساسي لميزان المدفوعات، كما يعد تخفيض قيمة العملة الوطنية إحدى الطرق الواردة للتعامل مع الاختلالات الخارجية والحد من فقدان الاحتياطات.¹

أولاً: الفرق بين التخفيض والانخفاض في قيمة العملة

يتفق في أنهما تدهور لقيمة العملة المحلية لكن كل واحدة بطريقته وسنوجز أهم نقاط الاختلاف للفرق بينهما في الجدول التالي:

الجدول رقم (15): يبين الفرق بين تخفيض قيمة العملة وانخفاض قيمتها

التخفيض Dévaluation	الانخفاض Dépréciation
هو عبارة عن عملية إرادية ومقصودة من طرف السلطات النقدية تحت ضغط ظروف معينة، ويتم بقرار رسمي لتحقيق أهداف معينة.	هو عبارة عن حركة تلقائية وعفوية دون تدخل للسلطات النقدية، وإنما يحدث نتيجة لتحركات العرض والطلب على العملات الأجنبية.
يتطلب من السلطات النقدية اختيار الوقت المناسب للقيام به	قد يحدث في أي وقت نتيجة زيادة الطلب عن العرض في العملات الأجنبية.
يحدث فقط في سوق الصرف الأجنبي	قد يحدث في سوق الصرف الأجنبي، كما يحدث في سوق السلع والخدمات الداخلية
لا يمكن القيام بهذه العملية إلا في اقتصاد يمكن للسلطات النقدية فيه التدخل في سوق الصرف لتعديله في الاتجاه المرغوب (أنظمة الصرف الثابتة والتعويم المدار)	يحدث في ظل اقتصاد حر، يتيح لألية العرض والطلب العمل بكفاءة من أجل تحديد سعر الصرف الذي يحقق الاستقرار؛ أي نجده في ظل أسعار الصرف العائمة
يكون في حدود معينة	الانخفاض لا يكون في حدود معينة
يقابل التخفيض عملية رفع في قيمة العملة (تقويم) الذي يحدث عندما تقيم العملة بأقل من قيمتها لاختلال بين العرض والطلب	يقابل الانخفاض الارتفاع في قيمة العملة الوطنية أي زيادة في سعر الصرف نتيجة زيادة المعروض عن المطلوب من العمليات الأجنبية
التعديل لسعر الصرف يكون وقتي خلال الفترة التي تقرر فيها السلطات النقدية التخفيض (ظاهرة مؤقتة)	التعديل لسعر الصرف يكون مستمر نتيجة التغيرات المستمرة لقوى العرض والطلب (ظاهرة مستمرة)
التخفيض يعني الرفع في سعر الصرف الأجنبي	الانخفاض يعني الرفع أو الارتفاع في سعر الصرف الأجنبي

المصدر: حنان لعروق، سياسة سعر الصرف التوازني الخارجي دراسة حالة الجزائر مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري بشير قسنطينة، 2004-2005، ص ص 108، 109.

¹ رشيدة زاوية، تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2013)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014-2015، ص 22.

الفصل الثالث: انعكاسات تقلب أسعار الصرف على الاحتياطات من العملة الصعبة في الجزائر (2000-2016)

ثانياً: أهداف سياسة تخفيض قيمة العملة

- تطورت الأهداف المتوخاة من سياسة التخفيض مع تطور سياسة نفسها، فيفترض أن هذا الإجراء يؤدي إلى تقليص مدفوعات الدولة للخارج وزيادة مقبوضاتها للخارج ويكون ذلك باتجاه تحقيق جملة من الأهداف:¹
- علاج أو تقليص عجز ميزان المدفوعات وهو محور سياسة التخفيض، وذلك عند قيام الدولة بالتدخل في الأسواق الصرف بغرض تقليص الفارق بين مستوى العام أسعار منتجاتها عن الأسعار في الخارج دون اللجوء إلى السياسة الانكماشية وتكون هذه المعالجة في زيادة الصادرات التي تصبح تكلفتها أقل بنسبة الأجانب، وتقليص الواردات لارتفاع أسعار الأجنبية لها بالنسبة للمستوردين المقيمين.
 - الحصول على نقد أجنبي إضافي يساعد على الوفاء بالتزامات المديونية الخارجية نتيجة زيادة الصادرات بالإضافة إلى أنه يقلص الواردات.
 - زيادة القدرة الإنتاجية في استخدام الموارد العاطلة وتوجيه هيكل الإنتاج نحو إنتاج سلع تصدير بتحويل موارد الإنتاج من السلع البديلة والسلع غير قابلة للتبادل إلى القطاع التصديري والتوسع في الصادرات يتطلب توفير الطاقات بزيادة رأس المال من التدفقات المالية الأجنبية أو نتيجة دخول الإيداع الوطني المترتب عن التخفيض وتكون النتيجة تحسين كفاءة الاستثمار الوطني.
 - زيادة القدرة التنافسية لسلع الوطنية في الأسواق الخارجية نتيجة انخفاض تكاليفها وبالتالي أسعارها المحلية بالنسبة الأجنبية مما يؤدي إلى زيادة عوائد السلع القابلة للتصدير وتشجيع الاستثمار الأجنبي داخل البلد المخفض.

الفرع الثاني: أسباب تخفيض القيمة الخارجية للعملة

نظراً لأهمية تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية في المعاملات الدولية وعلاقتها الواضحة مع العديد من العملات الأخرى، فقد ارتأينا دراسة أهم الأسباب التي تجعل الدولة تلجأ إلى هذه السياسة، وتتلخص تلك الأسباب فيما يلي:

¹ حنان لعروق، سياسة سعر الصرف التوازني الخارجي دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري بشير قسنطينة، 2004-2005، ص 111، 112.

الفصل الثالث: انعكاسات تقلب أسعار الصرف على الاحتياطات من العملة الصعبة في الجزائر (2000-2016)

أولاً: معالجة العجز في ميزان المدفوعات

إن التخفيض في قيمة العملة يشجع التصدير ويقيد الإستيراد كما يعمل على الحد من تصدير رؤوس الأموال على الخارج والعمل على إبقائها في الوطن، ففي حالة وجود عجز في ميزان مدفوعات الدولة، فإن تخفيض القيمة الخارجية للعملة يؤدي إلى تخفيض أسعار الصادرات من وجهة نظر الأجانب وبالمقابل سترتفع أسعار الواردات من وجهة نظر المواطن، مما يؤدي إلى تنشيط الصادرات فيعود التوازن إلى ميزان المدفوعات.¹

ثانياً: تقييم الدينار بأعلى من قيمته الحقيقية

نقول عن عملة ما أنها مقيمة بأعلى من قيمتها الحقيقية إذا كان سعرها الرسمي يفوق سعرها في السوق الحرة ما ينتج عن ذلك المضاربة، ولا يمكن القول أن العملة أكبر من قيمتها الحقيقية إلا إذا كان سعرها الرسمي لا يعكس السعر التوازني، والذي يبعد الميزان التجاري عن حالة العجز لمدة طويلة، ومن بين أبرز المشكلات الناجمة عن المغالاة في تقييم العملة المحلية هي هروب رؤوس الأموال من خلال عدة طرق وأبرزها شيوعاً بيع وشراء العملات الأجنبية في الأسواق الموازية،² والسبب في رفع قيمة الدينار الجزائري عن قيمته يرجع إلى:

- كون إستراتيجية التصنيع التي اعتمدها الجزائر تهدف إلى إبقاء قيمة الدينار الجزائري مرتفعة لكي تسمح لقطاع التصنيع أن تكون إيراداته الأساسية أقل تكلفة.
- وبصفة أن الاقتصاد الوطني آنذاك كان عبارة عن اقتصاد مخطط، مما جعل السلطات هي التي تحدد سعر الصرف وليس عوامل العرض والطلب.³

ثالثاً: ارتباط العملة بكتلة نقدية معينة

أي ارتباط عملات الدول بالمناطق النقدية المختلفة مثل منطقة الدولار ومنطقة الأورو، فالتغير الحاصل في قيمة العملة القيادية ضمن إطار منطقة نقدية معينة سينعكس على القيمة الخارجية لبقية العملات وكمثال عن ذلك أثر انخفاض قيمة الدولار الأمريكي على العديد من عملات الدول النامية بنفس نسبة انخفاض الدولار.

¹ سلمى دوحة، مرجع سبق ذكره، ص 182 .

² نفس المرجع السابق، ص 182 .

³ على بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص 159.

الفصل الثالث: انعكاسات تقلب أسعار الصرف على الاحتياطات من العملة الصعبة في الجزائر (2000-2016)

رابعاً: تقليص الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي

إن اعتماد الدولة على سياسة تخفيض قيمة العملة في السوق الرسمي يعمل على الحد من الطلب عليها في السوق الموازي نتيجة تحقيق تكافؤ بين السعريين في السوقين الرسمي والموازي، مما ينتج عنه تراجع الطلب على العملات الأجنبية في الأسواق الموازية وهذا ما يحد من المضاربة على العملات الأجنبية.

خامساً: معالجة البطالة في الاقتصاد القومي

إن اعتماد الدولة على سياسة تخفيض العملة يعمل على تشجيع إقامة الصناعات مما يعمل على زيادة التشغيل وبالتالي تقليص من حجم البطالة.¹

سادساً: ارتفاع قيمة الديون الجزائرية

لقد أدى ارتفاع قيمة الديون الخارجية وخدماتها إلى استنزاف العملات الأجنبية التي كان من الممكن توجيهها كاحتياط لتدعيم الدينار الجزائري، وتطلب النهوض بالاقتصاد الوطني وتشجيع الإنتاج والاستثمار خارج قطاع المحروقات، تخفيض سعر الدينار الجزائري، وإتباع خطة مدروسة، وفرض قيود أكبر على الميزانية من أجل دعم نمو الادخار الجزائري، وتوجيهه لخدمة الاستثمار خارج قطاع المحروقات.²

إن هذا التخفيض المتتابع الذي اتخذته الجزائر لعدة أسباب منها:

- مواجهة أسعار الصرف المغالي فيها، والتي نتجت عن التدهور في معدلات التبادل التجاري الدولي ومواجهة المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات.
- الحيلولة دون ارتفاع سعر الصرف الحقيقي (السوق الموازية)، وبهذا تحقق تصحيح المستوى الشامل للأسعار، ومن شأن الزيادة في مستوى الأسعار أن تخفيض فعلا من القيمة الحقيقية للثروات التي تدور خارج القطاع البنكي.
- المساعدة على الحفاظ على القدرة التنافسية لمنتجي السلع الوطنية، وتوسيع أسواق الصادرات، وبالتالي إمكانية الزيادة في النمو الاقتصادي الوطني.
- هو رد فعل للإختلالات الأساسية المرتبطة بتمديد عدد كبير من الأهداف لإدارة سعر الصرف، حيث

¹ سلمى دوحة، مرجع سبق ذكره، ص 91.

² عائشة بلحشر، مرجع سبق ذكره، ص 368.

الفصل الثالث: انعكاسات تقلب أسعار الصرف على الاحتياطات من العملة الصعبة في الجزائر (2000-2016)

اعتبرت الجزائر هذا الإجراء عنصرا أساسيا لتحسين فعالية نظام الصرف الأجنبي، يتماشى مع جهود الدولة والأداء الاقتصادي والمالي، وهذا في وقت تعاني فيه الدولة من ضغوط في المدفوعات الخارجية الجادة والتي انعكست في شكل انخفاض في احتياطات النقد الأجنبي وانخفاض إمكانية الاستيراد.¹

الفرع الثالث: آليات تخفيض قيمة العملة وشروط نجاحها

أولاً: آليات تخفيض قيمة العملة

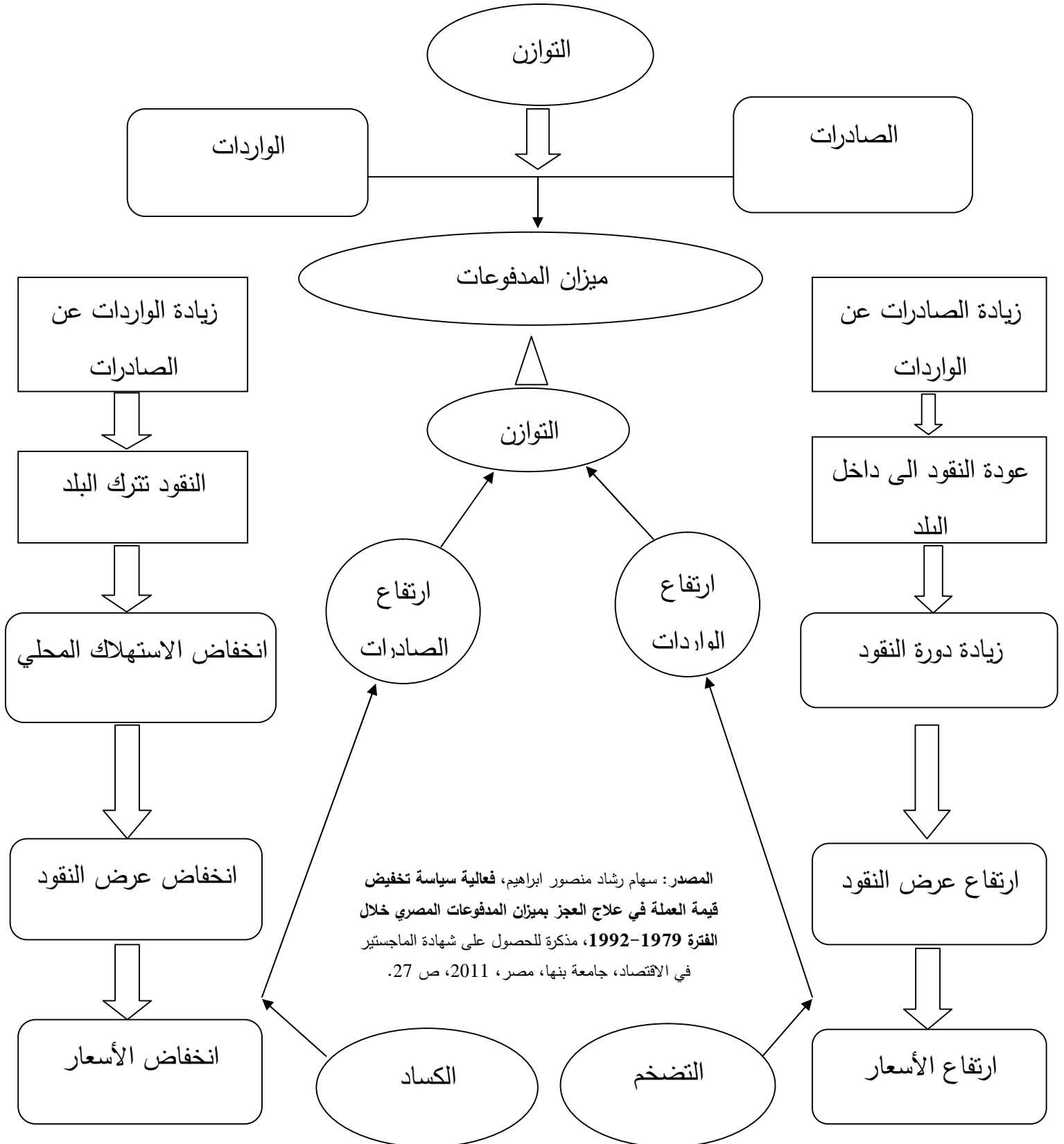
إن تخفيض قيمة العملة هو إجراء تقوم به السلطة النقدية بغية تغيير الصرف الأجنبي للعملة لمحلية إزاء العملات الأجنبية فإذا كان لدينا $DA10=\$1$ وخفضنا قيمة الدينار ب 20%، فسعر الصرف الجديد يكون $DA12=\$1$ كما أن هناك من يرى أن هذه السياسة تتيح فرصة للدول لزيادة صادراتها وانخفاض وارداتها وهو ما ينعكس على تحسين موقف الميزان التجاري، حيث ينحصر التأثير الفوري للتخفيض في التعبير على الأسعار النسبية فإذا قامت الدولة بتخفيض قيمة عملتها بنسبة 10% فهذا يعني ارتفاع أسعار الواردات بنسبة 10% من العملة المحلية، أي كمية الصادرات ستزداد نتيجة هذا التخفيض، والشكل الموالي سيوضح هذه العملية.²

¹ عائشة بلحشر، مرجع سبق ذكره، ص 367.

² رشيدة زاوية، مرجع سبق ذكره، ص ص 24، 25.

الفصل الثالث: انعكاسات تقلب أسعار الصرف على الاحتياطات من العملة الصعبة في الجزائر
(2016 - 2000)

الشكل رقم (5): يوضح آلية تخفيض قيمة العملة



الفصل الثالث: انعكاسات تقلب أسعار الصرف على الاحتياطات من العملة الصعبة في الجزائر (2000-2016)

يمكن اعتبار إجراء تخفيض قيمة العملة من أهم خصائص النظام النقدي الدولي الحالي حيث أنه وإن كان يحقق بعض المزايا للدول التي تجربها فإنه يلحق الفوضى وعدم الاستقرار في العلاقات النقدية الدولية، لذلك إن نجاحها يتوقف على توافر شروط معينة تتمثل في درجة مرونة الصادرات والواردات، فإذا لم تؤد عملية التخفيض زيادة الطلب على الصادرات نتيجة لضعف مرونة الطلب عليها فإن عملية تخفيض قيمة العملة قد لا تأتي بالنتائج المرجوة، بالإضافة إلى أنه إذا كانت مرونة الواردات ضعيفة فإن ارتفاع أسعارها قد لا يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها وبالتالي تفشل عملية تخفيض قيمة العملة في زيادة الصادرات وتخفيض الواردات، وهذا يتوقف بشكل كبير على طبيعة السلع المصدرة والمستوردة، ومن الواضح أنه عندما يكون الاستيراد أكثر تكلفة فإن تخفيض العملة سوف يكون عاملاً يخفض من الطلب المحلي أيضاً، والمكون النهائي لسياسات ميزان المدفوعات يتطلب عملاً لتحسين تمويل عجز الحساب الجاري.¹

ثانياً: شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة

حتى تتحقق أهداف تخفيض قيمة العملة المحلية لا بد من توافر مجموعة من الشروط أهمها:

- مرونة الجهاز الإنتاجي لمواجهة الطلب الخارجي الناجم عن ارتفاع الصادرات.
- مرونة الطلب الداخلي على السلع المستوردة ومرونة الطلب الخارجي على السلع المصدرة.
- لا تعتمد الدول الأخرى على سياسة تخفيض القيمة الخارجية لعملاتها.
- ألا يتردد الشك في الأسواق النقدية بأن هذا التخفيض سيعقبه تخفيض آخر.
- استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية و الأمنية الضرورية للتصدير.

حيث أن سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية تقتض بقاء الأسعار المحلية لمستوى السلع والخدمات دون ارتفاع مقارنة بالأسعار الأجنبية، كون ارتفاع الأسعار المحلية سيؤدي إلى عدم انخفاض سعر الصرف الحقيقي الذي سيكون مبالغاً فيه كونه لا يعكس توازن ميزان المدفوعات، فانخفاض سعر الصرف يؤدي انخفاض أسعار السلع الوطنية المقومة بالصرف الأجنبي مما يؤدي إلى زيادة الطلب على هذه السلع في

¹ رشيدة زاوية، مرجع سبق ذكره، ص 26.

الفصل الثالث: انعكاسات تقلب أسعار الصرف على الاحتياطات من العملة الصعبة في الجزائر
(2016 - 2000)

الأسواق الخارجية ما يؤدي بدوره إلى زيادة الصادرات، وبالمقابل ارتفاع أسعار السلع الأجنبية مقومة بالعملة الوطنية مما سيؤدي إلى انخفاض الطلب عليها أي انخفاض الوارد.¹

الفرع الرابع: تأثير تخفيض قيمة الدينار على احتياطي الصرف الأجنبي

إن تغير سعر تعادل العملة الوطنية بالعملة الأجنبية يكون بقرار تصدره السلطات النقدية بغرض تحويل الإنفاق من السلع الأجنبية إلى السلع الوطنية أو العكس، ففي حالة العجز تقوم الدولة بتخفيض قيمة العملة المحلية وتعتبر هذه العملية خط الدفاع الأخير الذي تملكه الدولة بعد فشل كل الأساليب المتبعة كالسياسة المالية والنقدية حيث يعد تخفيض قيمة العملة الوطنية إحدى الطرق الواردة للتعامل مع الإختلالات الخارجية والحد من فقدان الاحتياطيات. والجدول التالي يوضح تطور كل من سعر صرف الدينار الجزائري وتراكم احتياطيات الصرف الأجنبي خلال الفترة من 2000 إلى 2016

جدول (16): تطور سعر صرف الدينار واحتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر.

الوحدة : مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاحتياطيات (بدون الذهب)	11.90	17.96	23.11	32.94	43.11	56.18	77.78	110.18	143.10
الدولار مقابل الدينار	9	7	0	3	53	9	9	69.364	64.581
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	-
الاحتياطيات (بدون الذهب)	148.91	162.22	182.22	190.66	194.0	178.93	144.13	114.13	
الدولار مقابل الدينار	9	9	7	77.551	79.38	80.56	100.4	109.47	

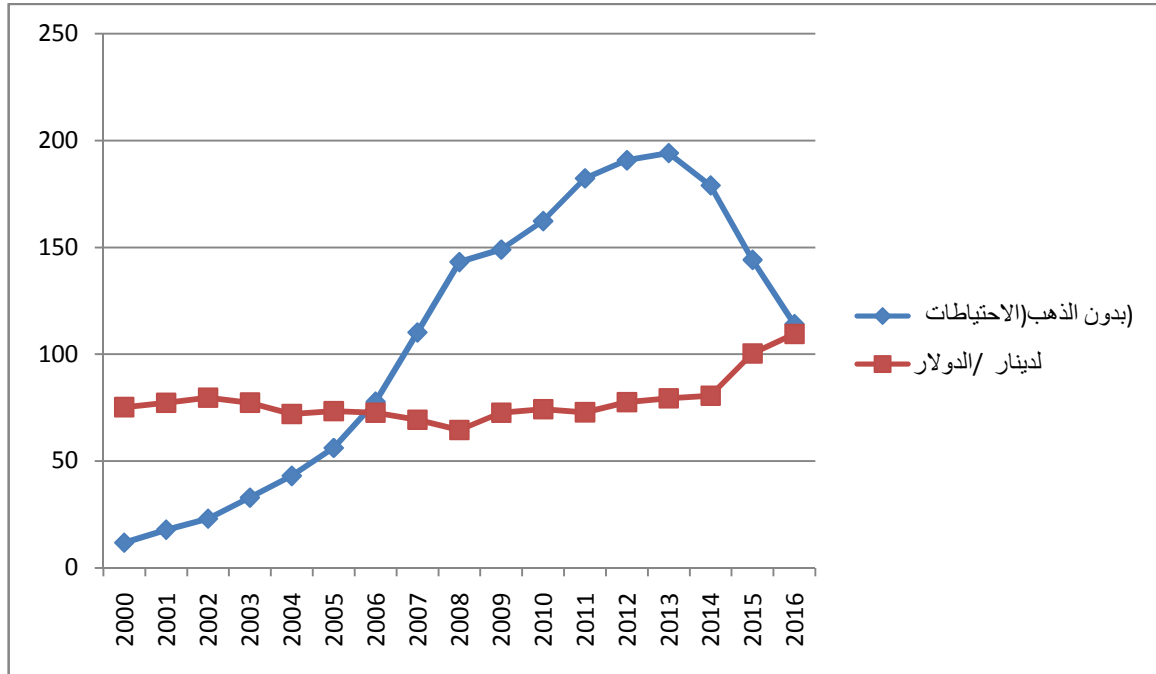
المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 07-09

¹ صبحي حسون الساعدي وإياد حماد عبد، اثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 04، العدد 01، العراق، 2011، ص ص 94، 95.

الفصل الثالث: انعكاسات تقلب أسعار الصرف على الاحتياطات من العملة الصعبة في الجزائر
(2016 - 2000)

الشكل رقم (6): يوضح تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار واحتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة

2016 - 2000



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن انخفاض قيمة الدينار الجزائري تزامنت مع زيادة احتياطات الصرف الأجنبي وذلك خلال الفترة من 2000 إلى 2002 أين كانت قيمة الدولار مرتفعة بالنسبة لليورو حيث كان في بدايات أوجه ظهوره إضافة إلى الضغوطات من المنظمات الدولية على السلطات الجزائرية من أجل خفض عملتها أمام الدولار وإصلاحات متبعة من قبل هذه الأخيرة على نظام الصرف، ولكن خلال الفترة من 2003 إلى 2008 نشهد ارتفاع لقيمة الدينار الجزائري تزامن معه ارتفاع في حجم احتياطي الصرف الأجنبي تجاوزت 100 مليار دولار وسبب يعود إلى ارتفاع أسعار البترول وفرص قيود أكثر صرامة على تحركات العملة الصعبة من وإلى الجزائر، وخلال الفترة من 2009 إلى غاية 2016 نلاحظ ارتفاع في قيمة الدولار بالنسبة لدينار أي انخفاض في قيمة العملة الوطنية وهذا يعود لتدخلات السلطة النقدية في الجزائر في سوق الصرف من أجل تدعيم العملة وعمل على استقرارها عند سعر محدد، غير انه وفي سنة 2014، 2015، 2016 نشهد انخفاض في حجم احتياطي الصرف الأجنبي بسبب الأزمة البترولية الحالية والتي أدت إلى تآكل الاحتياطات الأجنبية مع انخفاض قيمة العملة أمام الدولار وهذا في ظل انتعاش

الفصل الثالث: انعكاسات تقلب أسعار الصرف على الاحتياطات من العملة الصعبة في الجزائر (2000 - 2016)

الاقتصاد الأمريكي من الأزمة العالمية لسنة 2008 ويعود ذلك إلى إصلاحات والسياسات المتبعة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية لأجل حماية اقتصادها المحلي وهذا ما نتج عنه ارتفاع في قيمة الدولار الأمريكي أمام اليورو.

المطلب الثاني: سياسة الحد من الواردات

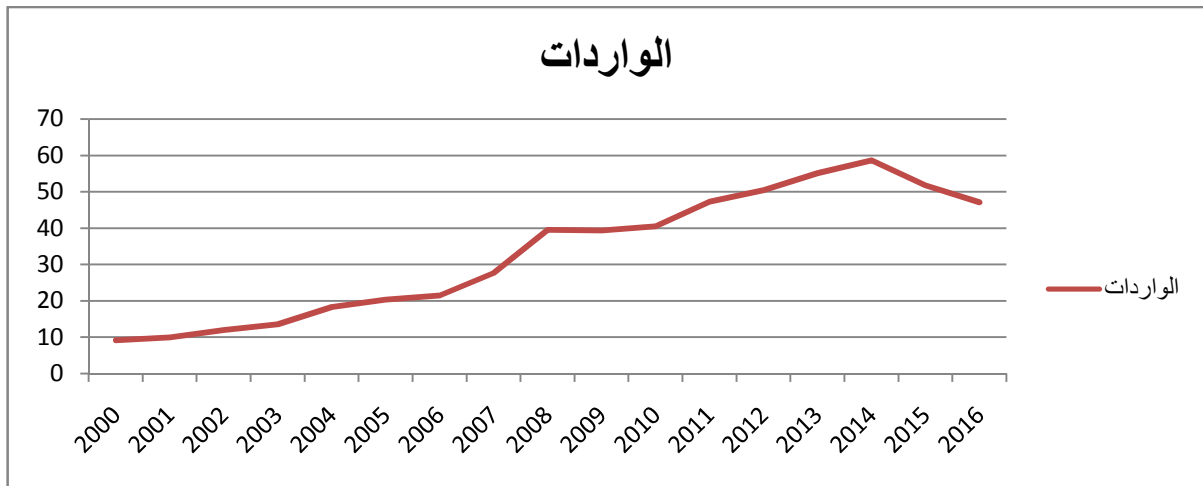
بالرغم من اختلاف اغلب الدول النامية في الوضعية الاقتصادية إلا أن جلها أجمعت على سياسة اقتصادية موحدة في مجال التجارة الخارجية، تحقق أهدافها وهي سياسة إحلال الواردات الهادفة إلى إلغاء العجز في ميزان المدفوعات وتخفيض المديونية وهذا يؤدي إلى توفير النقد الأجنبي لاستعماله في أغراض الاستثمار وزيادة التراكم الرأسمالي وسياسة التصنيع عن طريق إحلال الواردات وهي سياسة تستهدف السوق المحلي.¹

الفرع الأول: إشكالية النمو المفرط للواردات

إن سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر قد تمت على نحو متدرج خشية ارتفاع الواردات إلا أن السنوات الأخيرة قد شهدت نمو كبيرا في قيمة الواردات مثلما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل (7): تطور الواردات في الجزائر من 2000 إلى 2016

الوحدة : مليار دولار



المصدر: تم إعداده بالاعتماد على بيانات الجدول أدناه.

¹ عبد الحميد حمشة، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة - دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013 ص 14.

الفصل الثالث: انعكاسات تقلب أسعار الصرف على الاحتياطات من العملة الصعبة في الجزائر
(2016 - 2000)

يلاحظ من الشكل أعلاه أن الواردات ارتفعت من مليون دينار جزائري سنة 2000 لتبلغ في 2014 ما مقداره مليون دينار جزائري وهذا ما انعكس على نسبة تغطية الصادرات للواردات كما بين الجدول الموالي:

جدول رقم (17): يوضح نسبة تغطية الصادرات للواردات من 2000 - 2016

الوحدة: %

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
78,63	60,59	54,74	46,33	32,22	24,46	18,71	19,09	21,65	الصادرات
39,47	27,63	21,45	20,35	18,30	13,53	12	9,94	9,17	الواردات
199,21	219,29	255,19	227,66	176,06	182,11	155,91	192,05	236,09	تغطية الصادرات للواردات
-	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	السنة
-	29,31	34,57	60,13	64,71	71,74	72,89	57,09	45,18	الصادرات
-	47,08	51,70	58,58	55,02	50,37	47,24	40,47	39,29	الواردات
	62,25	66,86	102,64	117,61	142,42	154,29	141,06	114,99	تغطية الصادرات للواردات

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر 2017.

من خلال هذا الجدول نلاحظ ارتفاع نسبة تغطية الصادرات للواردات في جميع السنوات وهذا ما يعكس تحقيق الجزائر فائضا في الميزان التجاري باستثناء سنة 2009 حيث عرفت انخفاضا ملحوظا في نسبة تغطية الصادرات للواردات بنسبة 85% مقارنة بسنة 2008 ويرجع هذا أساسا إلى انخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية في سنة 2009 نتيجة الأزمة المالية العالمية متراجعة بذلك من 99.97 دولار للبرميل في سنة 2008 إلى 62.25 دولار للبرميل في سنة 2009 محققة بذلك معدل تراجع يقارب 40% ولكن هذا الانخفاض لم تطل مدته إذ بدأ في التحسن تدريجيا منذ سنة 2010 فحقق نسبة تغطية 154% و142% خلال سنتي 2011 و2012 على التوالي، ولكن لم يلبث أن انخفض في سنة 2013 إلى 117% مقارنة بسنة 2012 وفي سنة 2014 كادت الصادرات أن تتساوى مع الواردات محققة بذلك نسبة تغطية تعادل 102% وهذا بسبب تراجع أسعار البترول ونتيجة الزيادة الكبيرة لتكلفة الواردات، وخلال سنتي 2015،

الفصل الثالث: انعكاسات تقلب أسعار الصرف على الاحتياطات من العملة الصعبة في الجزائر (2000-2016)

2016 نشهد تفاقم للأزمة البترولية حيث عرفت الصادرات عجزا في تغطية الواردات بنسبة 34% و 32% على التوالي وهذا ما نتج عنه عجز في الميزان التجاري.

الفرع الثاني: أسباب تنامي الواردات في الجزائر

هنالك أسباب تفسر النمو المفرط في الاستيراد يمكن حصرها في أربعة أسباب وهي:¹

أولاً: ارتفاع أسعار الغذاء في السوق الدولي: تعتبر الجزائر من أكبر المستوردين عالمياً لمادة القمح ، كما تتميز الجزائر بتموضعها في مقدمة الدول المستوردة للسكر في العالم ب 267,9 مليون دولار كل عام إضافة إلى الحليب الذي تنتجه الجزائر بمعدل 2,2 مليار لتر سنوياً، بينما يبلغ إجمالي الاستهلاك ثلاثة ملايين لتر من الحليب، ما يمثل عجزاً ضخماً، يتم معه إنفاق 600 مليون دولار سنوياً، للوفاء بالطلبات المتزايدة على هذه المادة الحيوية وقد أدت ارتفاع أسعار الغذاء في الأسواق الدولية إلى الرفع من فاتورة الاستيراد في الجزائر .

ثانياً: برامج الاستثمارات العامة الضخمة: منذ عام 2001 أطلقت الجزائر برامج استثمارية ضخمة لتحسين البنية التحتية والتوسع في إتاحة الخدمات وأولى هذه البرامج هو برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 بغلاف مالي قدره 525 مليار دينار جزائري، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 وقد خصص له ما يعادل 4202,7 مليار دينار جزائري وأخيراً برنامج دعم المخطط الخماسي الذي خصص له غلاف مالي بمقدار 286 مليار دولار أمريكي.

ثالثاً: الزيادات في أجور العمال والموظفين: لقد نجم عن الزيادة في الأجور وصرف مختلف التعويضات منذ جانفي 2012 ارتفاع كبير في كتلة الأجور حيث بلغت في قانون المالية لسنة 2013 أكثر من 26 ألف مليار دينار (أي ما يعادل 26 مليار أورو)، وهو ما أدى إلى زيادة كبيرة في الطلب شملت بشكل أساسي بعض السلع المعمرة كالسيارات فارتفعت قيمة السيارات المستوردة ما بين 2011 و 2012 بمعدل 45,75 بالمائة.

¹ مراد يونس وعبد الحميد مرغيت، مستقبل الانفتاح التجاري في الجزائر في ضوء النمو المفرط للواردات، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات اليوم الدراسي حول موضوع "البدائل التمويلية للاقتصاد الجزائري، المنظم من طرف قسم العلوم الاقتصادية بجامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل الجزائر، 25 أفريل 2016، ص ص 6، 7.

الفصل الثالث: انعكاسات تقلب أسعار الصرف على الاحتياطات من العملة الصعبة في الجزائر (2000-2016)

رابعاً: انعكاسات اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي: وقعت الجزائر في أبريل 2002 على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وذلك بهدف تعزيز حرية تنقل معظم السلع الصناعية في ما بينها وإلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية وعموماً فإن عدم تنوع الصادرات الجزائرية وضعف تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعدم تطور القطاع الخاص بشكل كاف أدى إلى الإضرار بالجزائر كثيراً جراء توقيع اتفاق تجاري بحجم الشراكة مع رقعة اقتصادية تضم إليها 27 دولة منها ثاني دولة مصدرة في العالم وهي ألمانيا التي تساوي في منطق التجارة بين الدول نسبة 38% من إجمالي التجارة العالمية، وتشكل أول قطب صناعي في العالم بنسبة 26% من الناتج العالمي أي 15 تريليون دولار وهو ما يعادل 100 مرة الناتج الداخلي الخام في الجزائر وقد خسرت الجزائر منذ العمل بالتزامات الاتفاقية إلى غاية 2011 ما يقدر بـ 2,5 مليار دولار لصالح الجانب الأوروبي دون أن تجني من ذلك شيئاً يستحق الذكر.

الفرع الثالث: آثار الإفراط في الاستيراد على الاقتصاد الجزائري

يمكن حصر أهم الآثار السلبية للإفراط في الاستيراد على الاقتصاد الجزائري في ما يلي¹:

أولاً: تقويض فرص نمو الصادرات خارج المحروقات وتنويع الاقتصاد: يسهم الإفراط في الاستيراد في إغراق السوق الجزائري بالسلع الأجنبية ومن ثم عزوف المستثمرين على الاستثمار في القطاعات المنتجة ما يعرقل نمو الإنتاج الوطني ومن ثم فرص تنويع الاقتصاد الجزائري بعيداً عن المحروقات وبالتالي عدم إنشاء فرص العمل الكافية لمكافحة البطالة المنتشرة في البلاد لاسيما بين الشباب.

ثانياً: استنزاف احتياطات النقد الأجنبي: ينجم عن الإفراط في الاستيراد تنامي الطلب على النقد الأجنبي لتسوية هذه المستوردات مما يسهم في استنزافها في المدى الطويل فكما هو معلوم تقوم الجزائر بإدخال العملة الصعبة إلى البلاد عن طريق مبيعات المحروقات فقط، بينما السوق هو من يقوم بإخراج تلك العملات إلى الخارج عبر تزايد الاستيراد.

ثالثاً: انخفاض القيمة الخارجية للدينار: تعتبر كثرة المستوردات عائقاً أمام استقرار القيمة الخارجية للعملة بسبب الطلب المتنامي على النقد الأجنبي لتسويتها وذلك لعدم وجود توازن بين العرض والطلب في سوق الصرف ما ينعكس على انخفاض قيمتها وفي هذا السياق فقد شهد سعر صرف الدينار الجزائري في السنوات الأخيرة ولاسيما مقابل اليورو انخفاضاً محسوساً.

¹ مراد يونس وعبد الحميد مرغيت، مرجع سبق ذكره، ص 8، 9.

الفصل الثالث: انعكاسات تقلب أسعار الصرف على الاحتياطات من العملة الصعبة في الجزائر (2000-2016)

رابعاً: تنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي: يعتبر الإفراط في الاستيراد عاملاً مساعداً في نمو الاقتصاد الموازي من خلال انتشار ثقافة العيش على هامش قطاع التجارة الخارجية (الاستهلاكية) في ظل ارتفاع مستويات البطالة بين الشباب من جهة وجمود سوق العمل من جهة أخرى ووفقاً لتقرير وزارة المؤسسات الصغرى والمتوسطة والصناعات الصغرى والمتوسطة فإن الاقتصاد غير الرسمي أدى دور المتنافس في بيئة عرفت تطبيق مخططات إعادة الهيكلة الصناعية وتسريح العمال وتنازل الدولة عن الفضاء الاقتصادي، مما أدى إلى تنامي العديد من الآفات الاقتصادية مثل ظاهرة تقليد العلامات التجارية، وزيادة حدة التهرب الضريبي الذي قدر عام 2011 بمبلغ 220 مليار دج.

الفرع الرابع: الإجراءات المتخذة من قبل السلطات للتحكم في الواردات

إن النمو المفرط للواردات خلال السنوات الأخيرة قد أصبح هاجساً حقيقياً يؤرق السلطات العمومية وعليه فقد اتخذت بعض الإجراءات لمواجهة هذا الوضع والتحكم فيه من خلال إقرار بعض التدابير أبرزها ما يلي:

أولاً: تدابير قانون المالية التكميلي 2009

تضمن هذا القانون تدابير لا تسمح بإمكانية استيراد آلات أو تجهيزات مستعملة وحتى تجديدها بضمان، وكذا تجميد القروض الاستهلاكية ماعدا للعقارات وفرض رقابة صارمة على عمليات التجارة الخارجية من خلال إلزامية تسديد الواردات عبر آلية "القرض المستندي" مع بعض الاستثناءات وإجبارية توطئتها لدى أحد البنوك التجارية المرخص لها ولعل أهم إجراء جاء به هذا القانون هو اعتماد قاعدة 51/49 التي تنص على أن الحد الأقصى لمساهمة الأجانب في أي مشروع جديد للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو 49 بالمائة كل هذه الإجراءات المتخذة تهدف في مجملها إلى حمل المستثمرين على الاستثمار في الجزائر لتشجيع الإنتاج الوطني بدلاً من إغراقها بالسلع الأجنبية والتقليل من اللجوء إلى الاستيراد واستنزاف احتياطات النقد الأجنبي.¹

¹ مراد يونس وعبد الحميد مرغيت، مرجع سبق ذكره، ص9.

الفصل الثالث: انعكاسات تقلب أسعار الصرف على الاحتياطات من العملة الصعبة في الجزائر (2000-2016)

ثانيا: تدابير قانون المالية لعام 2014

عرض قانون المالية 2014 المزيد من التدابير الداخلية الجديدة، مثل وضع نظام ضريبي تمييزي على السيارات الجديدة المستوردة، مع تقديم مزايا مالية أخرى للسلع المصنعة محليا أو للمنتجين المحليين، مع وضع قيود كمية على الواردات بالسماح فقط بمرور السلع المستوردة التي لا تنتج محليا.¹

ثالثا: تدابير قانون المالية لعام 2016

اتخذت تدابير حاسمة في قانون المالية لعام 2016 بغرض تقليص الواردات شملت:

- فرض رخص الاستيراد على بعض المنتجات مثل: السيارات والإسمنت....

- فرض حقوق جمركية ب 15% على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة.

- السماح بانخفاض معتبر في قيمة الدينار مقابل اليورو: يؤدي تخفيض أو انخفاض قيمة العملة إلى غلاء المستوردات وهو ما من شأنه أن يكبح الزيادة المفرطة فيها، كما يعزز من تنافسية الصادرات مما يعيد التوازن للميزان التجاري وفي هذا السياق عرف الدينار في عام 2012 ولاسيما بين شهري جويلية وأكتوبر انخفاضا في قيمته مقابل اليورو بلغت 10 بالمائة، حيث انتقل سعر الصرف من 102,08 دج لكل يورو (12 جويلية 2012) ليلبغ 112,32 دج (28 أكتوبر 2012)، في عام 2015 أكد مصدر بنك الجزائر لوكالة رويترز أن بنك الجزائر سمح لعملة البلاد الدينار في 17 أوت 2015 بالهبوط إلى مستوى قياسي جديد مقابل اليورو 117,28 دج لكل يورو وهذا سعيا لخفض فاتورة الواردات المتضخمة، ولعل سماح السلطات بهذا الانخفاض المعتبر مقابل اليورو تحديدا ناجم عن كون حوالي 65 بالمائة من واردات الجزائر متأتية من منطقة اليورو.²

¹ نجيم بن منصور، إدارة الأزمة المالية الدولية والدور الجديد للتمويلات الإسلامية دراسة تحليلية تقييمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2016-2017، ص 94.

² مراد يونس وعبد الحميد مرغيت، مرجع سبق ذكره، ص 10.

الفصل الثالث: انعكاسات تقلب أسعار الصرف على الاحتياطات من العملة الصعبة في الجزائر
(2000-2016)

المبحث الثالث: علاقة سعر صرف الدينار بالعملات الرئيسية والاحتياطات

تتأثر احتياطات الصرف التي يحوزها بنك الجزائر بسبب تقلبات سعر صرف الدولار أمام اليورو حيث ترتبط المبادلات التجارية الجزائرية ارتباطا وثيقا مع أهم العملات الأجنبية باعتبار أن الدولار هو العملة الرئيسية التي تقبض بها كل عائدات الجزائر النفطية، وكذلك نجد أن معظم وارداتها يدفع ثمنها باليورو أي أنها عملة الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر أهم شريك تجاري للجزائر.

المطلب الأول: علاقة الدينار بالدولار

يتأثر الدينار الجزائري بالتقلبات التي تحدث في الدولار ذلك أن الجزائر تقبض مداخيلها بالدولار الأمريكي فتحولها إلى دينارات وتطرحها لتداول فالارتفاع الدولار معناه ارتفاع في قيمة العملة الوطنية وهذا ما سنحاول تبيانه في الجدول التالي :

جدول رقم (18): يوضح تطور أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الرئيسية (الدولار)

الوحدة: اليورو

عام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
1use/eur	1.0858	1.1175	1.0609	0.8857	0.8048	0.8050	0.7971	0.7307	0.6834
	99	87	45	66	28	97	53	54	99
الدولار / الدينار	75.256	77.264	79.685	77.368	72.065	73.366	72.645	69.364	64.581
	9	7	0	3	3	9	9		
عام	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	-
1use/eur	0.7189	0.7558	0.7192	0.7788	0.7532	0.7539	0.9018	0.9038	
	68	83	19	48	34	41	96	90	
الدولار / الدينار	72.646	9974,3	72,853	77,551	79,380	80,56	100,4	109,47	
		1	7						

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على النشرات الثلاثية للبنك المركزي 2017.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن انخفاض قيمة الدينار الجزائري تزامن مع تزايد قيمة الدولار الأمريكي مقابل اليورو خلال الفترة (2000-2002) (إلا أن قيمة الدينار شهدت ارتفاعا طفيفا أمام الدولار خلال الفترة (2002-2004) حيث انتقل من 79,68 دينار للدولار إلى 72,61 دينار للدولار ثم بقي هذا السعر

الفصل الثالث: انعكاسات تقلب أسعار الصرف على الاحتياطات من العملة الصعبة في الجزائر (2000-2016)

ثابتا إلى غاية 2006 وفي سنة 2007 أثر تراجع قيمة الدولار مقارنة بالأورو إلى ارتفاع الدينار الجزائري مقابل الدولار بنسبة 4,6% ليعرف ارتفاعا آخر ب 6,9% سنة 2008 وهذا الارتفاع راجع إلى الانخفاض الشديد لقيمة الدولار في أسواق الصرف العالمية أين وصل إلى أدنى مستوى له أين سجل ما قيمته 0,683 دولار لكل واحد يورو وذلك تحت تأثير الأزمة المالية العالمية التي بلغت ذروتها في أكتوبر 2008، كما يتضح من دراسة مسار تطور العملة الوطنية خلال السنوات 2009، 2011 أن الدينار الجزائري سجل تراجعا محسوسا خلال هذه الفترة باعتبار 2008 سنة أساس إلى 15,07% مع ثبات في قيمته خلال هذه الفترة وهو ما يثبت أن السلطات النقدية تسعى دائما إلى التدخل في سوق الصرف بكميات معتبرة من أجل المحافظة على القيمة الدنيا للدينار، ومن 2012 إلى 2016 عرفت العملة الوطنية انخفاضا مستمرا وتآكل قدرتها الشرائية، لترتفع بذلك خسائرها أمام الدولار عقب انخفاض أسعار النفط الذي تدنى من متوسط 120 دولار إلى نحو 50 دولارا للبرميل، رغم الإرتفاع التدريجي للدولار أمام الأورو وهذا نتيجة بداية التعافي التدريجي للاقتصاد الأمريكي من آثار الأزمة المالية 2008 حيث تكشف الأرقام الموضحة في الجدول أن سعر الصرف المتوسط للدينار مقابل الدولار قد انخفض من مستوى 77,55 دينار للدولار الواحد في 2011 مقابل 0,719 يورو لكل واحد دولار لتتطور تدريجيا إلى أن فاق عتبة 100 دينار للدولار سنة 2015 109 دينار للدولار، نحو 109,47 دينار سنة 2016 في حين شهد سعر صرف الدولار مقابل اليورو ما قيمته 0,901 إلى 0,903 يورو على التوالي.

إذن فالأرقام السابقة تثبت أن السلطات النقدية تسعى دائما إلى التدخل في سوق الصرف بكميات معتبرة من أجل المحافظة على القيمة الدنيا للدينار وتبرر بأن ذلك يعمل على رفع القدرة التنافسية للصادرات خارج المحروقات وهي مبررات باطلة ولا تتوافق ومبدأ التعويم المدار، الذي تتحدد فيه قيمة العملة وفق آليات سوق الصرف إذن فنظام الصرف في الجزائر هو نظام أقرب إلى التثبيت منه إلى التعويم ما دامت السلطات النقدية تتدخل في تحديد سعر صرف الدينار دون وجود أي مبررات مقبولة.

المطلب الثاني: علاقة الدينار باليورو

أصبح الأورو اليوم العملة الدولية الثانية بعد الدولار من حيث الاستخدام في المعاملات التجارية وكعملة احتياط متفوقا على الين والعملة الأولى في السندات الدولية، كما أنه من المتوقع أن يزداد هذا الدور في المستقبل، ومما لاشك فيه أن هذه التطورات في الأورو ستؤثر على دول حوض البحر الأبيض المتوسط

الفصل الثالث: انعكاسات تقلب أسعار الصرف على الاحتياطات من العملة الصعبة في الجزائر
(2016 - 2000)

بما فيها الجزائر وإن اختلفت درجة تأثر هذه الدول بحسب علاقتها بالاتحاد الأوروبي حيث يمثل استخدام الأورو كعملة احتياط نسبة 45%، كما تلعب سياسة سعر الصرف و طبيعة علاقة العملة بالأورو دورا كبيرا في تحديد هذا الأثر، والجدول التالي يوضح تطور أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الرئيسية (اليورو)

جدول رقم (19): يوضح تطور أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الرئيسية (اليورو)

الوحدة: الدولار

العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
1Eur/Use	0,9236	0,8955	0,9455	1,1311	1,2439	1,2441	1,2556	1,3704	1,4707
Dz/Use	69,873	69,200	75,357	87,464	89,642	91,321	91,244	95,001	94,854
العام	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	-
1Eur/Use	1,3947	1,3256	1,3919	1,2847	1,3281	1,3285	1,1095	1,1069	
Dz/Eur	101,29	99,192	102,21	102,162	105,43	106,9	111,44	121,18	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية للبنك المركزي

من خلال الجدول أعلاه يمكن تقسيم معطيات الجدول إلى ثلاث فترات كالآتي:

الفترة من 2000 إلى 2002: فترة إطلاق العملة الأوروبية الجديدة والتي نلاحظ فيها أن سعر صرف الدينار لم يتعدى 75 دينار لليورو مقابل 0,945 دولار لليورو وذلك باعتبار أن عملة اليورو ما زالت في بداية نشأتها.

الفترة من 2003 إلى 2008: وفي هذه الفترة عرف الدينار الجزائري انخفاضا شديدا ومتواصلا أمام هذه العملة فبعدما كان لا يتعدى 75 دينار سنة 2002 قفز إلى 87 دينار سنة 2003 ليفوق 94 دينار سنة 2008 أي انخفض بنسبة 27,23% مقارنة بسنة 2003 وهي نسبة مرتفعة تدل على عدم التحكم الجيد من قبل السلطات النقدية خاصة في ما يتعلق بتقدير القيمة الحقيقية للدينار الجزائري، وهو ما أثر سلبا وأدى إلى تدهور قيمة الدينار وقد تزامن ذلك مع ارتفاع قيمة اليورو في سوق الصرف الدولية بالنسبة للعملات الرئيسية حيث استقر مع الدولار الأمريكي في حدود 1,3009 دولار لليورو الواحد.

الفصل الثالث: انعكاسات تقلب أسعار الصرف على الاحتياطات من العملة الصعبة في الجزائر (2000-2016)

الفترة من 2009 إلى 2016: والملاحظ خلال هذه الفترة أن سعر صرف الدينار تجاوز 100 دينار جزائري عدا سنة 2010 والانخفاض هنا سببه أزمة الديون السيادية التي عصفت بالاتحاد الأوروبي وخاصة الأزمة اليونانية، ولكن ورغم ذلك بقي سعر صرف الدينار يتدهور سنة بعد أخرى، أولاً بسبب زيادة الواردات وثانياً بسبب التخفيضات التي يقوم بها البنك المركزي وهو ما جعل قيمة الدينار الجزائري في سنة 2015 تصل إلى 111,44 دينار لليورو الواحد وإلى 121,18 دينار لليورو سنة 2016.

المطلب الثالث: انعكاسات انخفاض الدولار مقابل اليورو على احتياطات الصرف

يعتبر الاتحاد الأوروبي أهم شريك اقتصادي للجزائر إذ مازال يستحوذ على أكثر من 50% من الواردات الجزائرية كما أن معظم مداخل الجزائر متأتية من المحروقات والتي تشكل أكثر من 97% من إجمالي الصادرات فإذا كان تقييم وتسعير المحروقات يتم بالدولار فهذا يعني أنها العملة المهيمنة على هيكل إحتياطات الصرف وبالمقابل فإن ما يفوق 50% من المبادلات تتم باليورو وبالتالي سنحاول في الجدول التالي تبيان تطور إحتياطات الصرف الرسمية في ظل التغيرات في سعر الدولار مقابل اليورو.

الفصل الثالث: انعكاسات تقلب أسعار الصرف على الاحتياطات من العملة الصعبة في الجزائر
(2000 - 2016)

جدول رقم (20): يوضح تطور الاحتياطات الرسمية في ظل التغيرات في سعر الدولار مقابل اليورو

الوحدة: الدولار/ اليورو

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
احتياطات الصرف بالدولار	11.90	17.96	23.11	32.94	43.11	56.18	77.78	110.18	143.10
سعر صرف الدولار/ اليورو	1.085899	1.117587	1.060945	0.885766	0.804828	0.805097	0.797153	0.730754	0.683499
احتياطات الصرف باليورو	12.92	20.07	24.51	29.17	34.69	45.23	62.002	80.51	97.80
الايادات المحروقات	1213.2	1001.4	1007.9	1350.0	1570.7	2352.7	2799.0	2796.8	4088.6
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
احتياطات الصرف بالدولار	148.91	162.22	182.22	190.66	194.01	178.93	144.13	114.13	
سعر صرف الدولار/ اليورو	0.718968	0.755883	0.719219	0.778848	0.753234	0.753941	0.901896	0.903890	
احتياطات الصرف باليورو	107.06	122.61	131.05	148.49	146.13	134.90	129.99	103.16	
الايادات المحروقات	2412.7	2905.0	3979.7	4184.3	3678.1	3388.4	2373.5	1781.1	

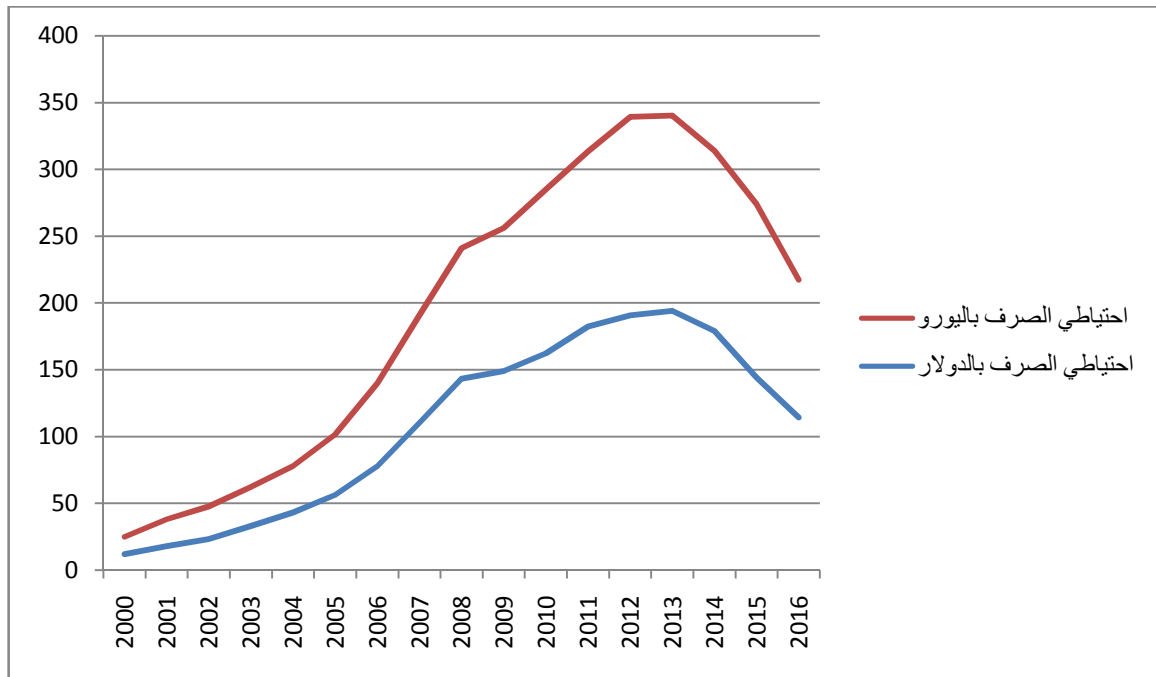
المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على النشرات الإحصائية للبنك المركزي

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاعا مستمرا في قيمة إحتياطي الصرف الرسمية ومن المعروف نظريا أن أهم أهداف هذا الإحتياطي هو تغطية الواردات وكذلك استثمارها لدفع عجلة التنمية المحلية، لكن بالرغم من ذلك

الفصل الثالث: انعكاسات تقلب أسعار الصرف على الاحتياطات من العملة الصعبة في الجزائر (2000 - 2016)

الإرتفاع في احتياطات الصرف إلا أن الإنخفاض المستمر للدولار يجعل القيمة الحقيقية للإحتياطات من الصرف منخفضة، مما يحد من المكاسب المتحصل عليها نتيجة إرتفاع أسعار النفط وبالتالي فإن التغيرات بين الدولار والأورو لها تأثير واضح على قيمة إحتياطي الصرف، كما نلاحظ من الرسم البياني أن ابتداء من سنة 2006 إلى 2007 الفارق بين إحتياطات الصرف بالدولار والأورو أصبح كبير ثم يعود ليتقلص هذا الفارق خلال ثلاث السنوات الأخيرة من 2014، 2015، 2016.

الشكل رقم (8): يوضح تطور الاحتياطات الرسمية بالدولار مقابل اليورو



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على بيانات الجدول أعلاه

حيث أن هناك تأثير غير مباشر لتغيرات سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو وذلك من خلال التأثير على عائدات المحروقات وهذا ما يؤثر سلبا على قيمة الاحتياطات ويؤدي إلى تأكلها، حيث كلما انخفض سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو انخفضت القدرة الشرائية لعائدات المحروقات، وهذا ما يؤدي إلى زيادة تكاليف الواردات خاصة تلك المسعرة بالأورو، فمن جهة يتم تصدير المحروقات بسعر منخفض (سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو)، ومن جهة أخرى يتم الاستيراد بسعر مرتفع (تسديد قيمة الواردات بالأورو)، كما أن قطاع الصادرات الجزائرية الذي يعتمد بصفة شبه كلية على قطاع المحروقات التي تسعر بالدولار الأمريكي، فلو حولنا قيمة الصادرات من قطاع المحروقات إلى الأورو سنلاحظ انخفاض قيمتها بنفس وتيرة

الفصل الثالث: انعكاسات تقلب أسعار الصرف على الاحتياطات من العملة الصعبة في الجزائر (2000-2016)

تراجع سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو ونفس الملاحظة بالنسبة للاحتياطات النقدية فعند تقييمها بالأورو نلاحظ تدهور قيمتها بنفس وتيرة تدهور سعر صرف الدولار.

والنتيجة التي وصلنا إليها من إعداد هذا الجدول هي أنه ومع استمرار انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل الأورو، تتدهور وتراجع القيمة الحقيقية للاحتياطات الصرف وهذا ما يؤدي إلى تراجع القيمة الحقيقية للصادرات النفطية وزيادة قيمة الواردات ومع اختلاف عملة الدفع والتحصيل في التجارة الخارجية للجزائر (المدفوعات بالأورو والمقبوضات بالدولار) يحدث تآكل في القيمة الحقيقية للاحتياطات الصرف الجزائرية، وهذا ما سيزيد من تدهور قيمة الدينار لذا وجب التنويع في العملات المكونة للاحتياطي الصرف مع مراعاة طبيعة الوضع النقدي الحالي وطبيعة المعاملات التجارية الجزائرية، ولتوضيح آثار تدهور قيمة الدولار بالنسبة للأورو والخسارة الناتجة عن ذلك نستعين بالمثال التالي:

لو افترضنا أن سعر صرف الدولار يساوي سعر صرف الأورو (1 دولار=1 أورو) وأن سعر النفط 70 دولار للبرميل، فإن سعر النفط مقدراً بالأورو يكون 70 أيضاً وإذا كان سعر ساعة سويسرية مثلا هو 700 أورو، فإننا نحتاج في هذه الحالة إلى تصدير عشرة براميل من النفط لشراء هذه الساعة (70 دولار أو أورو عشرة براميل 700 = أورو)، فإذا انخفض سعر الدولار بالنسبة للأورو حيث أصبح كل أورو يساوي دولارا ونصف (1 أورو = 1,5 دولار) وبقيت أسعار النفط على حالها عند 70 دولار للبرميل فإننا نحتاج إلى 1050 دولار لشراء هذه الساعة، أي ما يعادل 15 برميل من النفط (15 برميل × 70 دولار = 1050 دولار = 700 أورو)، وهذا معناه انخفاض القوة الشرائية لصادرات النفط بسبب انخفاض الدولار لأننا نحتاج إلى تصدير 15 برميلا لشراء الساعة نفسها التي كنا نشتريها سابقا بعشرة براميل.

الفصل الثالث: انعكاسات تقلب أسعار الصرف على الاحتياطات من العملة الصعبة في الجزائر (2000-2016)

خلاصة:

عرف نظام الصرف في الجزائر العديد من المراحل التي تزامنت أغلبها مع الإصلاحات الاقتصادية، حيث اتجهت الجزائر نحو الانزلاق التدريجي لسعر صرف الدينار ثم التعويم المدار، وصولا بها إلى إنشاء سوق الصرف البيئي.

- يتدخل بنك الجزائر كثيرا في السوق لتدعيم العملة الوطنية أمام العملات الرئيسية بفضل ما يحوزه من احتياطات.

- كما أن الارتفاع المستمر في أسعار النفط جعل الجزائر تعظم حجم احتياطي الصرف الأجنبي والوصول إلى مستويات قياسية، وهو ما سمح بتحسين العديد من المؤشرات الاقتصادية.

- مما سبق فإنه لا يوجد مجال للشك أن مستوى احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر قد بلغ رقما فيه إفراط شديد للغاية حيث أن نسبة التغطية قد تجاوزت بكثير المستوى الأمثل

- إن التدابير المتخذة من قبل الحكومة والهادفة إلى التحكم في النمو المفرط للواردات لم تساهم في تغيير الوضع القائم، وهو ما يستدعي التفكير في استراتيجيات بديلة لكسب رهان الانفتاح التجاري وتدنية مخاطره.

- تؤثر التقلبات في أسعار صرف العملات الرئيسية على الحجم الحقيقي للاحتياطات، خاصة انخفاض الدولار مقابل اليورو، أي أن الاحتياطات تتأثر بتقلبات أسعار صرف العملات الرئيسية وليس بتخفيض قيمة العملة.



الخاتمة

يعبر سعر الصرف عن عدد وحدات عملة ما التي يستلزم دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، ويعتبر سعر الصرف من أهم المواضيع التي تولي له مجمل الدول أهمية كبيرة لما له من آثار على مختلف المؤشرات والقطاعات الاقتصادية ولعل من أهم هذه المؤشرات هي الاحتياطي الأجنبي الذي يعبر عن ما تمتلكه الدولة من العملات الأجنبية والتي تحتفظ بها في بنوكها المركزية.

وفي إطار العلاقات الاقتصادية الدولية، فإنه ومن أجل تسوية مختلف الصفقات والمعاملات التجارية الدولية يتم استعمال عملات دولية (إرتكازية) تحظى بالقبول في جميع أقطار العالم، فحركة الصرف عالميا تؤثر تأثيرا مباشرا وجوهريا على المعطيات المالية لبنك الجزائر كميزان المدفوعات احتياطي الصرف والمديونية الخارجية، وهذا ما أدركته الجزائر وبقية بلدان العالم التي اتجهت بأنظارها إلى تعديل قيم عملاتها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لتحقيق نتائج إيجابية هامة من خلال سعيها بالمحافظة على تذبذبات طفيفة وموجبة لسعر الصرف.

أما على مستوى السياسات المتبعة فقد شملت ما يلي:

- إشارات من بنك الجزائر بالسماح بتخفيض قيمة الدينار من أجل الرفع من قدرة الصادرات غير النفطية على المنافسة مع الحفاظ على معدل تضخم منخفض.

- استقرار قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار إنما كان أساسا نتيجة ضعف قيمة الدولار على المستوى العالمي مقابل ارتفاع قيمة العملة الوطنية ويتبين ذلك من خلال مقارنة هذا الوضع بالعلاقة بين كل من العملة الوطنية والعملات الرئيسية الأخرى كالأورو.

اتخاذ بعض التدابير لاسيما ما جاء في قانون المالية التكميلي لعام 2009 وذلك بهدف التحكم في هذا النمو المفرط للواردات.

وفي هذا الإطار ونظرا للحضور القوي لكل من الدولار والأورو في التجارة الخارجية الجزائرية، بحكم أن العائدات البترولية تسوى بالعملة الأمريكية بينما تدفع الاحتياجات من الواردات بالعملة الأوروبية الموحدة، يبقى الاقتصاد الجزائري عموما والاحتياطات الأجنبية خصوصا مرهونا بتقلبات سعر صرف الدولار والأورو

نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: والتي مفادها أن احتياطات الصرف الأجنبي هي عبارة عن جزء من السيولة الدولية، فقد أثبتت هذه الدراسة صحة هذه الفرضية، حيث أن مفهوم السيولة الدولية أوسع وأشمل من مفهوم احتياطات لصرف الأجنبي، ذلك أن السيولة الدولية تشمل كل من السيولة غير المشروطة (احتياطات الصرف الأجنبي) والتي تشمل كل من الذهب النقدي، العملات الأجنبية التي تحتفظ بها البنوك كاحتياطات، بالإضافة إلى حق السحب غير المشروط من الصندوق النقد الدولي (الشريحة الاحتياطية) زائد ما بحوزة الدولة من حقوق السحب الخاصة، أما السيولة المشروطة فهي عناصر السيولة التي تحصل عليها الدولة عن طريق الاستدانة وتحمل مصاريف للحصول عليها تتمثل في سعر فائدة الحصول عليها.

بالنسبة للفرضية الثانية: مر سعر صرف الدينار الجزائري بعدة أنظمة صرف تماشيا مع تطور أنظمة الصرف الدولية، هذه الفرضية خاطئة، لأن الجزائر لم تستطع لحد اليوم التحكم في سعر صرفها وبقي عرضة للصدمات البترولية، ولم يتضح للآن نظام الصرف الذي تتبعه رغم تحريره سنة 1996 ، وبقي مسيرا من قبل بنك مركزي لا يحظى بالاستقلالية التامة في تسيير سياسة سعر الصرف والسياسة النقدية، فأصبحت عمليات التخفيض المتتالية للعملة الوطنية غير مجدية.

أما بالنسبة للفرضية الثالثة: والتي مفادها أن مستوى احتياطي الصرف المبالغ فيه يعتبر نجاحا لسياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر وقد تكون في ظل ارتفاع أسعار البترول ومستوى معيشة المواطنين فقد أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية جزئيا فقط لأنه فعلا أن مستوى احتياطي الأجنبي عرفا تحسنا مع تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر غير أن حجم الاحتياطات في السنوات الأخيرة تزامن مع ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية إضافة لذلك فإن هذا المستوى تكون في ظل انخفاض مستوى المعيشة للمواطنين وبالتالي أثبتت الدراسة نفي الجزء الثالث من الفرضية.

أما فيما يتعلق بالفرضية الرابعة التي تشير إلى تنويع الاقتصاد يعتبر أنسب حل لمشكلة فوارق العملات، هذه الفرضية صحيحة وقد ظهر ذلك جليا من خلال دراستنا السابقة حول الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصاد ريعي يعتمد في مداخله على النفط بدرجة الأولى فتصدير سلع متنوعة بدلا من النفط يدفعنا لتحصيل عائدات صادراتنا بعملات مختلفة، وأيضا يوفر لنا إمكانية التخفيض من فاتورة الواردات، وذلك لأن الإنتاج

المحلي والمتنوع بتكنولوجيا حديثة وجوده عالية يحقق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات ويقلل من نسبة الواردات ويرفع من نسبة الصادرات.

نتائج الدراسة: من خلال هذه الدراسة التي تناولت أثر تقلبات سعر على الاحتياطات من العملة الصعبة وصلنا إلى عدة نتائج سواء فيما يخص سعر الصرف، أو فيما يخص الاحتياطات من العملة الصعبة تتمثل فيما يلي:

- ✓ تكمن أهمية سعر الصرف في كونه أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات الأخرى.
- ✓ إن كل نظام من أنظمة الصرف نشأت في ظروف اقتصادية دولية وفي محيط مختلف من فترة إلى أخرى عكسها تسلسل ظهور هذه الأنظمة التي تم التعرف عليها، فكل نظام يتماشى مع نمط تبادل دول وخصائص اقتصادية تختلف باختلاف أنظمة الصرف.
- ✓ عرف سعر الصرف في الجزائر العديد من المراحل في تحديده غير أنها كلها تشترك في تحكم البنك المركزي في تحديده بعيدا عن حركة العرض والطلب عليه حتى في السنوات الأخيرة.
- ✓ إن سعر الصرف يلعب دورا هاما في تحقيق استقرار الأسعار لذا لا بد أن يكون في مستواه الأمثل الذي أصبح يقترب منه السعر الرسمي وبالتالي المحافظة على استقرار قيمة العملة.
- ✓ كان تخفيض قيمة العملة الوطنية من أهم الشروط التي أملت على الجزائر في ظل لجوءها إلى صندوق النقد الدولي في بداية التسعينات.
- ✓ تعتبر احتياطات الصرف الأجنبي من أهم العوامل المحددة للسياسات الاقتصادية.
- ✓ تعتبر احتياطات الصرف الأجنبي من أهم المؤشرات التي تعطي للمستثمرين الثقة في الاقتصاد.
- ✓ نتيجة للمكانة الاقتصادية العالمية للاتحاد الأوروبي، فقد أصبح الأورو في وقت ليس بالطويل منافسا للدولار في مجمل المعاملات الاقتصادية إذ يسيطر الأورو على حصة هامة من الديون والاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي وفي فوتره المعاملات التجارية وهذا على حساب الدولار الذي تراجعت مكانته مقارنة بما كان قبل ظهور الأورو.
- ✓ تساهم احتياطات الصرف في الجزائر في تدعيم استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار، كما أنها لعبت دورا هاما في التخلص من المديونية الخارجية، وفي إطلاق مجموعة من البرامج الاستثمارية الهامة لدعم الإنعاش الاقتصادي.

✓ تقوم الجزائر بتوظيف غالبية احتياطاتها من الصرف الأجنبي في سندات الخزنة الأمريكية مما يجعلها عرضة للتآكل خاصة في حالة انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الأجنبية الأخرى (الأورو).

الاقتراحات: نختم بحثنا بمجموعة من الاقتراحات تتمثل في

- ✓ يمكن اعتبار التعويم المدار الحل الوسط بين الحالتين المتطرفتين الثبات الكامل والتعويم الحر، وهو يتلاءم مع الوضع النقدي الحالي وكذا وضع التجارة الدولية، حيث يتم ترك تحديد سعر الصرف لقوى السوق وآلية العرض والطلب، لكن الدولة تتدخل (عبر مصرفها المركزي) حسب الحاجة من أجل توجيه أسعار الصرف في اتجاهات معينة من خلال التأثير في حجم العرض أو الطلب على العملات الأجنبية.
- ✓ تنويع الاحتياطيات من الصرف الأجنبي وعدم الاعتماد على عملات تمتاز بعدم الاستقرار.
- ✓ الاستغلال الأمثل للاحتياطيات الفائضة في خزائن بنك الجزائر سواء في إنشاء صندوق سيادي.
- ✓ بناء اقتصاد إنتاجي بديلا عن الاقتصاد الريعي، لتحسين القدرة الاستيعابية للاقتصاد وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات للتخفيف من أثر الصدمات الخارجية، وكذا تنويع مصادر العملة الصعبة أي تعزيز الخروج من التبعية للمحروقات عن طريق استعمال موارد النفط لتنويع الاقتصاد والصادرات، والعمل على تحسين مناخ الأعمال في الجزائر لتحسين وضعية ميزان المدفوعات في ظل انخفاض أسعار النفط.
- ✓ وفي آخر هذا البحث والذي يتضمن دراسة تأثير التقلبات في سعر الصرف على الاحتياطيات من العملة الصعبة تشير إلى أن مصداقية ما تم التوصل إليه يبقى مرهون أو متعلق بعدة أمور منها:
- ✓ الأرقام المستعملة والصعوبات التي واجهتنا في جمعها.

آفاق البحث: إن هذه الدراسة لا يمكن أن تكون بعيدة عن الانتقادات سواء المرتبطة بالشكل أو بالمضمون لأن موضوع سعر الصرف موضوع متشعب وبصعب الإلمام بجميع جوانبه المترامية على أطراف الاقتصاد سواء المحلي أو العالمي، كما أنه لا يرتبط بزمان أو بمكان معين، أضف إلى ذلك فالاحتياطيات من العملة الصعبة موضوع معقد ومتشعب، ولهذا ندعو إلى التعمق في هذه الدراسة سواء بنفس المتغيرات أو بمتغيرات أخرى تكمل دراستنا.

قائمة

المراجع

أولاً: الكتب

- 1- إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العملات الأجنبية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
- 2- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص 218 .
- 3- توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة المالية والتعامل بالعملات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- 4- جون هرصون مارك هرندر، ترجمة طه عبد الله منصور ومحمد عبد الصبور محمد علي، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987.
- 5- رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون، التمويل الدولي، الطبعة العربية، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
- 6- زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية للنشر، لبنان، 1999.
- 7- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2011.
- 8- سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية نظرية وتطبيق، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- 9- سمير حسون، الاقتصاد السياسي في النقود والبنوك، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2004.
- 10- طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010.
- 11- عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
- 12- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 13- عبد الرزاق موري، البورصة وبورصة الجزائر، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
- 14- عبد القادر متولي، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، الطبعة الأولى، دار الفكر، الأردن، 2011.

- 15- عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 16- عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
- 17- علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- 18- كامل بكري، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- 19- كامل دريد آل شبيب، المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 20- مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية الإشكاليات والآثار المحتملة على المنطقة، الدار الجامعية، الإسكندرية، دون طبعة وبدون سنة نشر.
- 21- مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
- 22- محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
- 23- محمد دويدار وأسامة الفولي، مبادئ الاقتصاد النقدي، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003.
- 24- محمد عبد المنعم عفر وأحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، بدون طبعة.
- 25- مروان عطوان، أزمت الذهب في العلاقات النقدية الدولية، دار الهدى.
- 26- مسعود مجيطة، دروس في المالية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
- 27- موردخاي كريانين، الاقتصاد الدولي مدخل للسياسات الاقتصادية، طبعة إنجليزية، دار المريخ للنشر، السعودية، 2007.
- 28- موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- 29- موسى لولو بوخاري، سياسة سعر الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسات النقدية، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية، بيروت، 2010.

- 30- علي لزعر وآيت يحيى سمير، معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012.
- 31- ماهر كنج شكري ومروان عوض، المالية الدولية العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الحامل للنشر والتوزيع، الأردن 2004.

ثانيا: المقالات

- 32- زياد الدباس، جريدة الحياة الإلكترونية، مقالة السبت 03 مارس 2018، 00:00.

ثالثا: الملتقيات

- 33- عبد المجيد قدي، الاقتصاد الجزائري والنفط فرص أم تهديدات، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 7 و 8 أبريل 2008.
- 34- مراد يونس وعبد الحميد مرغيت، مستقبل الإنفتاح التجاري في الجزائر في ضوء النمو المفرط للواردات، مداخلة مقددة في إطار فعاليات اليوم الدراسي حول موضوع البدائل التمويلية للاقتصاد الجزائري المنظم من طرف قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، الجزائر، 25 أبريل 2016.

رابعا: الرسائل الجامعية

- 35- بغداد زيان، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2012-2013.
- 36- حنان لعروق، سياسة سعر الصرف التوازني الخارجي دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص، بنوك وتأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005.
- 37- رشيدة زاوية، تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2013، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014-2015.
- 38- سهام رشاد منصور ابراهيم، فعالية سياسة تخفيض قيمة العملة في علاج العجز بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة 1979-1992، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة بنها، مصر، 2011.

- 39- سهيلة مواكني، محددات الطلب على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر دراسة قياسية للفترة من 1990 - 2011، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2013-2014.
- 40- عادل سلطاني، إدارة احتياطي الصرف الأجنبي دراسة حالة الجزائر 1992-2012، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المالية الدولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015-2016.
- 41- عائشة بلحشر، سعر الصرف الحقيقي التوازني دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013-2014.
- 42- عبد الحميد حمشة، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة - دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، 2012-2013.
- 43- عبد القادر بوكريدي، أثر مستوى احتياطات الصرف على الاقتصاد الكلي دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008-2009.
- 44- عبد القادر بوكريدي، متطلبات كفاءة إدارة احتياطات الصرف الأجنبية بالبنوك المركزية دراسة حالة بنك الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2015-2016.
- 45- علي بن قدور، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر 1990 - 2010، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012-2013.
- 46- فاطمة الزهراء بن حمودة، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية جامعة الجزائر.
- 47- فوزي زغاد، اشكالية إدارة الاحتياطات المالية الدولية دراسة حالة الجزائر 2000 - 2012، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وتأمينات، جامعة المسيلة، 2013-2014.
- 48- مراد عبد القادر، دراسة أثر التغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي 1974 - 2003، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2000-2011.

- 49- منال محمد تيسير سرور، العوامل المؤثرة في سوق العملات الأجنبية دراسة تطبيقية على مؤشر الدولار الأمريكي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مصارف وتأمين، دمشق، 2014.
- 50- نجيم بن منصور، إدارة الأزمة المالية الدولية والدور الجديد للتمويلات الإسلامية دراسة تحليلية تقييمية أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2016-2017، ص 94.
- 51- نفيسة نصري، أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015-2016.
- 52- هجيرة عبد الجليل، اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011-2012.
- 53- يمينة درقال، دراسة تقلبات أسعار الصرف على المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010-2011.

خامسا: المجلات والتقارير

1- المجلات

- 54- أحمد ميثم لعبي اسماعيل ومنال علي فاضل الشويلي، إدارة وتحديد الحجم الأمثل للاحتياجات الاحتياطيات الأجنبية في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 28، الجزء الثاني، العراق، 2008.
- 55- بلقاسم زايري، كفاية الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة وهران، الجزائر.
- 56- جيفري فرنكل، المستحدث والمتكامل في دنيا النقد الأجنبي، مجلة التمويل والتنمية صندوق النقد الدول، واشنطن، سبتمبر 2009.
- 57- خالد بورحلي وآخرون، فعلية سياسة التخفيض على الميزان التجاري في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 1986-2014، مجلة الدراسة الاقتصادية الكمية، العدد الأول، الجزائر، 2015.

- 58- شعيب بونوة وخياط رحيمة، سياسة سعر الصرف في الجزائر نمذجة قياسية للدينار الجزائري، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، 2011، ص 120.
- 59- صالح صبحي، تأثير البرامج الإستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والإندماج القطاعي بين النظرية الكينزية واستراتيجية النمو غير المتوازن 2001-2014، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، جامعة سطيف، 2013.
- 60- صبحي حسون الساعدي وإياد حماد عبد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال، مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الرابع، العدد السابع، العراق، 2011.
- 61- مايخ شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح القطاع الريعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العراق، 2010.
- 62- محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث دورية سنوية، العدد العاشر، جامعة ورقلة، 2012.
- 63- محي الدين حداب والحبيب ثابتي، دراسة إحصائية لأثر العلة الهولندية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2013، مجلة الدراسات المحاسبية والإدارية، العدد الثاني، ديسمبر 2014.
- 64- نبيل بوفليح، فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية دورية سداسية، العدد الرابع، السداسي الثاني، جامعة الشلف، 2010.
- 65- هدى بوحنيك، دور بنك الجزائر في تسيير العمليات المالية المرتبطة بالخارج، مجلة الباحث، جامعة تبسة، 2010.
- 66- ياسر الحويش، حقوق السحب الخاصة، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد الثالث، العدد الثاني، 2014.

2- التقارير

- 67- صندوق النقد الدولي، الاحتياطات الدولية والسيولة بالعملة الصعبة المبادئ التوجيهية للاحتياطات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية، الطبعة العربية، 2013.
- 68- صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، 2009.

- 69- محمد لكصاصي، التطورات الاقتصادية والنقدية في 2010، عرض التقرير السنوي، بنك الجزائر، 25 أوت 2011.
- 70- أحمد شفيق الشاذلي، طرق تكوين الاحتياطات الأجنبية قدرة بعض الدول العربية والأجنبية الدراسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2014.
- 71- بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.
- 72- النشرات الثلاثية للبنك المركزي 2017.

سادسا: مراجع أجنبية

73- Ahmed henni, Essai sur l'économie parallèle-Cas de l'Algérie, Ed.ENAG 1991, P43

مواقع إلكترونية:

- 74- خالد المرزوك، النظام النقدي الدولي، قسم العلوم المالية والنقدية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل العراق، ص ص77،78. <https://staff.Uobabylon.edu.ig/lectures.Aspx?id=888&liste.78,77>
- 75- حنان الجشعم، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة محمد عبد العزيز، جدة. <http://haljasham.Kau.Educ.Sa/default.Aspx?site-id=0003222&lng=ar>.
- 76- تاريخ موجز للنظام النقدي الدولي، جامعة ماكجيل، قسم التاريخ، الاقتصاد والعلوم السياسية، مونتريال. تم استرجاعه في 05 مايو 2018 من (DK2006)، Matziorinis، http://www.canbekeconomics.com/research_papers/A_Brief_History_of_the_International_Monetary_System.pdf

الملخص

تهدف دراستنا إلى توضيح الانعكاسات الناتجة عن تقلبات أسعار صرف العملات الرئيسية على الاحتياطيات من العملة الصعبة في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2016، في ظل التقلبات التي تشهدها أسواق الصرف الأجنبي والأسواق المالية والنقدية على المستوى الدولي.

حيث تطرقنا في الفصلين الأول والثاني إلى الجوانب النظرية لكل من سعر الصرف واحتياطي الصرف الأجنبي، أما الفصل الثالث فتناولنا فيه واقع احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر ويندرج ضمنه تطور نظام الصرف في الجزائر ومصادر تراكم احتياطياتها من العملات الصعبة، مجالات استخدامها والمستوى الأمثل لاستخدامها، ثم تطرقنا إلى السياسات المتخذة للحفاظ على احتياطي الصرف الأجنبي وفي الأخير تطرقنا إلى علاقة الدينار بالعملات الرئيسية والاحتياطيات ويندرج تحته علاقة الدينار بالدولار، علاقة الدينار باليورو، وأخيرا انعكاسات انخفاض الدولار مقابل اليورو على احتياطيات الصرف الأجنبي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى خسائر مالية يتحملها الاقتصاد الجزائري والتي نتجت أساسا من انخفاض الدولار الأمريكي أمام اليورو.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، احتياطي الصرف، العملة الصعبة.

Summary:

Our study aims at clarifying the implications of the fluctuations in the exchange rates of major currencies on Algeria's foreign exchange reserves during the period (2000-2016), in view of the fluctuations in foreign exchange markets and international financial and monetary markets.

The first chapter deals with the theoretical aspects of both the exchange rate and the foreign exchange reserves. The third chapter deals with the situation of the foreign exchange reserve in Algeria, which includes the development of the drainage system in Algeria, the sources of accumulation of reserves of foreign currencies, the fields of use and the optimal level of use. In addition, we discussed the relationship of the dinar to the major currencies and reserves, and the dollar-dinar relation, the relation of the dinar to the euro, and finally the effects of the decline of the dollar against the euro on the reserves of the dollar Foreign Exchange.

The study found that exchange rate fluctuations lead to financial losses borne by the Algerian economy, which resulted mainly from the decline of the US dollar against the euro.

Keywords: exchange rate, exchange reserve, hard currency.